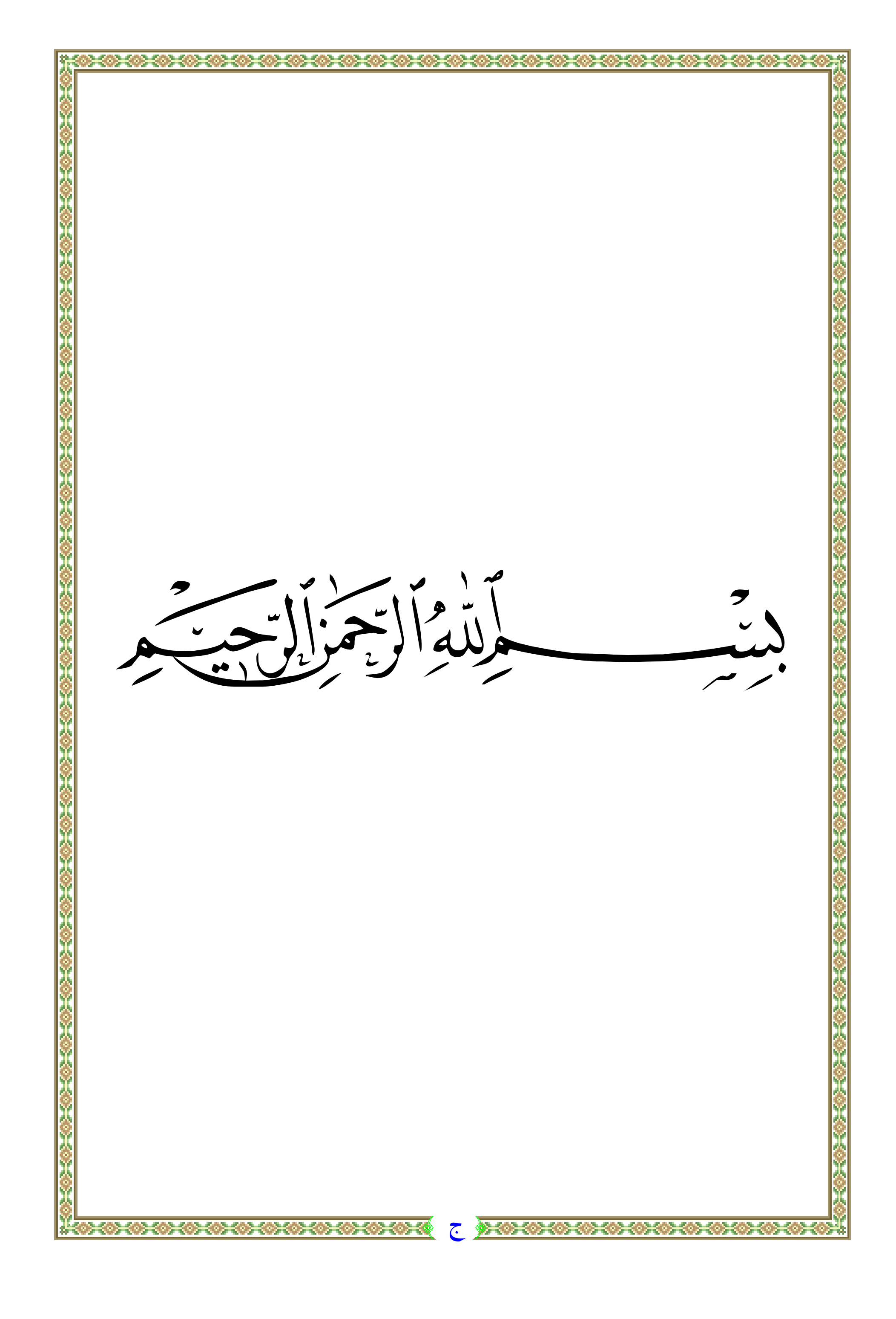

بسم الله الرحمن الرحيم

هَـٰذِهِ ٱلسِّلْسِلَةُ

كَمَا يَرَاهَا ٱلْعَلَّامَة «ٱبْنُ عَدُّود» حَفِظَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمـــد لله والصَّـــلاة والسَّـــلام عـلىٰ محمّد رسول الله ، وعـلىٰ آله ومن اهتدىٰ بهداه .

أمَّـــا بعد : فقد اطَّلعت عـلىٰ مشروع «سِلْسِلَة الْمُتُون الْعِلْمِيَّة الْمُخْتَارَة» الذي يعتزم ـ بعون الله تعالىٰ ـ الشَّيخ أَبُـوعبدالمجيد الحكَميّ إنجـازه ـ حفظـه الله تعالىٰ وأعانه ، وأَتَـمَّ عليه نعمته ـ ففرحت بِهـٰـذه الفكـرة ، ورحَّبـت بهـا ؛ لمـا لمست فيها من تعميم النَّـفع بمتون منتقاة في صنوف متعدِّدة متنوِّعة من العلوم الإسلامية : مقاصدِها وَوَسَائِلها .

بـــارك الله في الشَّـيخ ، وبلَّغه أمله ، فهو بحمد اللّـــه تعالىٰ أهل لما هو بصدده علمًا وديانة ، وكفاءة وكِفَاية .

كتبه

محمّد ســـالم بن محمّد عليّ بن عبد الودود

كان الله تعالىٰ لهم ولأوليائهم ولـيّاً آمين

سِلْخ جُمادىٰ الآخرة سنة

إحدىٰ وعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه

أما بعد فقد اطلعت على مشروع سلسلة المتون العلمية المختارة الذي يعتزم بعون الله تعالى الشيخ أبو عبد المجيد الحكمي انجازه حفظه الله تعالى وأعانه وأتم عليه نعمته ففرحت بهذه الفكرة ورحبت بها لما لمست فيها من تعميم النفع بمتون منتقاة في صنوف متعددة متنوعة من العلوم الاسلامية مقاصدها ووسائلها. بارك الله في الشيخ وبلغه أمله فهو بحمد الله تعالى أهل لما هو بصدده علما وديانة وكفاءة وكفاية. كتبه محمد سالم ابن محمد علي بن عبد الودود كان الله تعالى لهم ولأوليائهم وليا آمين سلخ جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين.

الشَّيخُ المُرابِط

محمَّد سالم بن محمَّد عليّ بن عبدالودود

«ابـن عَـدُّود»

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

التَّقْدِيمُ

الحمد لله الذي امتنّ على هـذه الأُمّة ببعثه أكرم نبيّ وأفضل مرسل وجعلنا من أتباع شريعته ، وأنصار ملّته ، فصلوات الله وسلامه عليه ما تعاقب الـمَلَوان ، وكَرَّ الجديدان ، وعلى آله وأصحابه بدور الدّجى ، ومصابيح الهدى وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعد : فإن الاشتغال بعلوم الحديث من أفضل القرب إلى الله تعالى ولهـذا اهتمّ سلف هـذه الأمة بهـذه العلوم اهتماماً فائقاً ، تعجز عن تصويره ألسنة أولي البيان .

ويتجلّى هـذا الاهتمام في جوانب يخطئها العدّ ، ومن جوانب هـذا الاهتمام وضع قواعد تُضبط بها سنته عليه الصلاة والسلام ، وقد تدرجت هـذه القواعد حسب الحاجة إليها ، وصُنِّفت فيها الكتب الكثيرة ، منها المطوَّلات ، ومنها المتون المختصرة .

والمتون المختصرة : منها المنظوم ومنها المنثور .

ومن أَجَلّ المتون المنظومة « ألفية الحافظ العراقيّ » رحمه الله تعالى ، التي اتفق على جلالة قدرها وعظم نفعها كل من جاء بعد ناظمها من أهل العلم ، فلا يُحصى من رواها وحفظها ، وشرحها وعلق عليها من المشتغلين بهـذا =

= العلم الجليل .

وقد طُبعت هـذه الألفية المباركة طبعات كثيرة ، مفردة ومع شروحها الشهيرة ، ولـكنها ـ حسب علمي القاصر ـ لم تنل من التحقيق والضبط مايليق بمنزلتها .

وقد فكّرت في تحقيقها مراراً ، لـكنني تهيَّبْتُ الإقدام على ذلك لأسباب عدة .

أوّلها ـ أن هـذه الألفيّة لايكفي فيها المقابلة بين نسخها الخطِّيَّة فحسب ، ثم إنني لاأجد في نفسي الجرأة على القيام بأعمال علمية تكون الإساءة فيها أكثر من الإحسان ، كما نرى في كثير من المطبوعات اليوم ولاأدَّعي لأيّ عمل أقوم به أنه فضل ادّخره الله لي وإن كنت أرجو ذلك وفرق بين مايتمناه المرء وماهو حقيقه ، وأسأله تعالى المزيد من فضله .

ثانياً ـ أن في هـذه الألفيّة ـ مع متانتها وقوّة سبكها ـ أبياتاً وأشطراً وكلمات تساهل الناظم في صياغتها ، وبعضها عيوب غير مغتفرة ، وقد ذكرت في آخر التمهيد بعض الأمثلة على ذلك[1] ، والمطالع لهـذه التصويبات في صفحات الألفية يجد هـذه العيوب مع التعليق عليها في مظانّها .

ومَردّ ذلك إلى تساهله في النظم العلميّ ، أو « النظم التعليميّ » كما يسمّيه بعض المعاصرين ، وسبب هـذا التساهل هو محاولة تبسيط هـذه =

(١) راجع ص (٣٧-٣٨) .

العلوم وتيسيرها ؛ كما سأبينه في المدخل إلىٰ هـٰذه الألفيّـة النافعة .

ثالثاً ـ لم أجد ـ في حدود اطّلاعي ـ من أصلح هـٰذه العيوب أو نبّه عليها إلا إشارات يسيرة في بعض شروحها لاسيما « فتح الباقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ رحمه الله تعالىٰ ، وماذكره صاحبُ[1] كتاب « فتح المتعال في مدح النعال[2] » : ص (١٣٥) من أن شيخه الإمام محمد القصّار كان كثير الإصلاح لأبيات ألفيّة العراقيّ في علوم الحديث ، وقد نظم ذلك العلّامة محنض بابه بن محمذٍ بن حامد حفظه الله بقوله :

وَكَانَ شَيْخُ فَاسٍ ٱلْقَصَّارُ ... مَنْ مِثْلُهُ شَحَّتْ بِهِ الْأَعْصَارُ
يُصْلِحُ مِنْ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِي ... مَالَيْسَ حَوْكُ نَظْمِهِ بِرَاقِ
فَالنَّظْمُ إِن لَمْ تَكْمُلِ الْإِجَادَهْ ... فِي حَوْكِهِ قَلَّتْ بِهِ الْإِفَادَهْ

لـٰكنّ هـٰذه التصويبات لم تُرو لنا في كتب أهل العلم .

فلهـٰذه الأسباب بقيت متردّداً في إخراجها حتى أبلغني عدد من طلبة العلم أن فضيلة الشيخ محمد الحسن الدَّدَو الشنقيطيّ يقوم بإصلاح بعض الأبيات في متون مختلفة ، وينبّه على مافيها من خلل ، وذلك في دروسه التي كان يلقيها في سكن طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فسرّني هـٰذا الخبر ، وحداني إلىٰ التفكير في الاتصال به ، وأن أقترح عليه

(١) هو العلّامة أحمد المقّري ، وستأتي ترجمته في الكلام على مبحث جمال النظم عند الحافظ العراقي .
(٢) في الكتاب غلو شديد ، ومدائح فيها خروج عن الأدب مع خاتم الأنبياء ، وسيّد الأولين والآخرين عليه أزكىٰ الصلاة وأتمّ التسليم .

إصلاح الخلل اليسير في بعض أبيات هـٰذه الألفيّة المباركة .

فيسّر الله لي الالتقاء به في منتصف عام ١٤١٦هـ ، وعرضت عليه هـٰذا الأمر ، ولـٰكنه لفرط تواضعه اعتذر عن ذلك ، وعاودتُّ الإلحاح عليه مذكّراً إيّاه بما هو أعلم به منّي ، وهو أن إصلاح هـٰذه المتون خدمة لها وإحسان إلىٰ أصحابها ونصح لهم ، وأن كثيراً منهم يطلبون إصلاح هـٰذا الخلل كما سيأتي بيان ذلك في موضعه[1] ، وقد استجاب جزاه الله خيراً شريطة أن يعرض هـٰذه التصويبات علىٰ شيخه العلّامة المحقّق : محمد سالم بن محمد عليّ بن عبدالودود الهاشميّ الشنقيطيّ ، وتمّ إصلاحها على فترات متقطعة لكثرة انشغاله وأسفاره ، وقام بعرض هـٰذه التصويبات علىٰ شيخه فأقرّها وزاد عليها بعض التصويبات الأخرىٰ،كما سيراها القارئ في مظانّها .

ولمّا أتمّ الله تعالىٰ عليَّ النعمة بتحقّق هـٰذه الأمنية سارعت إلىٰ مقابلة نصّها علىٰ عدد من أصولها الخطّيّة مع الاستعانة بالنسخ المطبوعة وأدرجت تصويبات الشيخين في المتن ، مميزاً تصويبات العلّامة الشيخ محمد سالم باللّون الأخضر ، وتصويبات تلميذه الشيخ محمد الحسن باللّون الأحمر ، وأثبتُّ الأبيات أو الجمل الّتي تم إصلاحها في الهامش مع التعليق عليها بإيضاح مافيها من خلل ؛ ليكون التصويب هو الأساس الذي يحفظه من يرغب في حفظها من طلاب العلم ، والله من وراء القصد .

وبعد الانتهاء من هـٰذا العمل قمت بضبطها بالشكل وفق الرواية

(١) ص (٣٥-٣٦) .

المحفوظة ؛ فهي بـرواية الشَّيخ محمد الحسن عن شيوخه إلىٰ ناظمها رحمهم الله تعالىٰ ، وقد قابلها بعد الطبع علىٰ النسخة التي ضبطها بقلمه .

ثم رأيت أن أكتب مدخلاً يتضمن التعريف بهـٰذه الألفيّة وبعض خصائصها ، مع ترجمة موجزة لناظمها ، وذكرالدوافع الباعثة علىٰ إصلاح مافيها من خلل يسير ، وأن في هـٰذا العمل خدمة لها ، وتيسيراً للانتفاع بها ، وأنه صنيع دأب عليه كثير من أهل العلم في مختلف العصور ، وختمت هـٰذا المدخل بوصف النسخ المعتمدة في التحقيق[1].

وقد بذلت في تحقيق النص أقصىٰ جهدي ، ضارعاً إلىٰ الله تعالىٰ أن يكتب لها القبول كما أعانني علىٰ إنجازها ، وله الحمد والمنّة وحده .

وإنّ هـٰذه العناية من العلاّمة الشَّيخ محمد سالم وتلميذه الألمعيّ الشيخ محمد الحسن أثابهما المولىٰ تعالىٰ لَهِي حلقة من سلسلة الاهتمام العظيم بهـٰذه الألفيّة المباركة ، ودليل علىٰ ماحظيت به من قبول ، وماتميّزت به من خصائص[2] انفردت بها عن سائر متون علوم الحديث المطبوعة .

وإلىٰ منزلة هـٰذه الألفيّة أشار شيخ مشايخنا العلاّمة الشَّيخ حافظ بن أحمد الحكميّ رحمه الله تعالىٰ في تقريظه لها ولشرحها للناظم نفسه وقدّم لهـٰذا التقريظ بكلمات تدل علىٰ تواضع العلماء الذي ندر في هـٰذا

(١) هـٰذا إجمال سريع لما سيأتي تفصيله في المبحث السادس من المدخل ، وعنوانه : « عملي في تحقيق هـٰذه الألفية النافعة » : ص (٣٨-٤٥) .

(٢) سيأتي الكلام علىٰ أهم هـٰذه الخصائص في « المطلب الثالث » ص (١٥-٢٠) .

الزمن فقال : « لما يسّر الله لي مطالعة هـٰذا السفر الجليل ، ورأيت فيه مايروي الغليل ، ويشفي العليل ؛ قلت مقرّظاً له بقدر فهمي الثقيل ، ومنطقي الكليل ، واستحضاري القليل ، والله حسبي ونعم الوكيل » .

وسأقتصر من أبيات هـٰذا التقريظ علىٰ مايناسب المقام .

قال رحمه الله تعالىٰ :

بِشَرْحٍ جَامِعٍ فَارْتَعْ رِيَاضَا ... وَرِدْ مِنْ عَذْبِهِ الصَّافِي حِيَاضَا

وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ فَاقْطِفْ فُنُوناً ... وَمِنْهُ سَائِغاً فَاشْرَبْ مِحَاضَا[1]

عَلَىٰ أَلْفِيَّةٍ فِي خَيْرِ عِلْمٍ ... عَنَيْتُ بِهِ الْحَدِيثَ وَلَااعْتِيَاضَا

فَإِمْلَاً[2] حَاكِمٍ وَأَبِي نُعَيمٍ ... كَنَهْرٍ عِنْدَهَا فِي الْبَحْرِ غَاضَا

تَصَانِيفَ الْخَطِيبِ لَقَدْ حَوَتْهَا ... فَلَا نُكْرَانَ إِن فَاقَتْ عِيَاضَا

عُلُومُ ابْنِ الصَّلَاحِ بِهَا تَجَلَّتْ ... فَيَا لَلْأَصْلِ عَنْهُ الْفَرْعُ فَاضَا

إِذَا مَاالْمَتْنُ كَانَ كَمَاوَصَفْنَا ... عَلَىٰ وَجْهِ الْحَقِيقَةِ لَااعْتِرَاضَا

فَذَا شَرْحٌ لِنَاظِمِهِ جَلِيٌّ ... وَمُفْتَضٌّ لِمُقْفَلِهَا افْتِضَاضَا

مَتِينٌ عَنْ مَعَانِيهَا مُبِينٌ ... يُجَلِّيهَا وَإِن كَانَتْ غِمَاضَا

(١) محاضاً : جمع مَحْضٍ ، وهو الشيء الخالص .
راجع « القاموس » : باب الضاد ـ فصل الميم : ص (٨٤٢) .

(٢) قوله : « فإمْلَا » : بالقصر للوزن .

وَرَبُّ الْبَيْتِ فِي التَّفْتِيشِ أَدْرَىٰ ... بِمَا يَحْوِيهِ حَيْثُ إِلَيْهِ آضَا(١)

فَبَادِرْ وَاحْتَفِلْ بِالْمَتْنِ حِفْظاً ... كَذَا بِالشَّرْحِ فَاحْتَفِظ احْتِفَاظَا(٢)

وَسُنَّةَ أَحْمَدٍ فَالْزَمْ وَمَسِّكْ ... بِحُجَّتِهَا وَلَاتَخْشَ الدِّحَاضَا(٣)

وَبِالتَّحْدِيث فِي الْإِسْنَادِ فَاصْعَدْ ... وَخَلِّ الرَّأْيَ يَنْخَفِضُ انْخِفَاضَا(٤)

فإلىٰ طلَّاب العلم عامّة ، وطلَّاب علم الحديث خاصة نزفّ هـٰذه الألفية المباركة مغتبطين بما منَّ الله به علينا جميعاً من تحقيقها وطباعتها ونسأله تعالىٰ أن يجزي شيخنا العلَّامة الشَّيخ محمد سالم وتلميذه الشَّيخ محمد الحسن عن طلّاب العلم خير الجزاء ؛ فلقد كانا هما السبب في إخراجها .

وكم كنت أتمنّىٰ أن تخرج هـٰذه الألفية بهـٰذه الحلّة وسماحة الشيخ

(١) آضَ : عاد أو رجع .

المصدر السابق : ص (٨٢١) .

(٢) زاوج الناظم في القافية بين الظاء هنا والضاد في سائر القصيدة ، وربما فعل ذلك علىٰ رأي من يرىٰ تناوبهما ، وهو خلاف ماعليه جماهير نُـقّاد الشعر وصيارفته .

(٣)الدِّحَاض : جمع دَحُوضٍ كَصَبورٍ ، بمعنىٰ الزَّلَل والانزلاق .

راجع « تاج العروس » (١٠/١٥- دحض) .

(٤) نقلاً عن خط المصنف الذي دوّنه علىٰ غلاف شرح الحافظ العراقيّ أيام كنت أرتاد مكتبته العامرة آنذاك عام ١٣٩٠هـ ومابعدها .

والتقريظ بتمامه يقع في (٢١) بيتاً أورده الشيخ أحمد علوش المدخليّ في رسالته العلمية عن الشيخ حافظ ص (٢٤٩-٢٥٠) نقلاً عن نسخة بقلم الشيخ علي بن قاسم الفيفيّ .

العلَّامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، علىٰ قيد الحياة ؛ لأنه كان يحفظها ويكثر من الاستشهاد بها ، ويحث علىٰ العناية بها ، رحمه الله تعالىٰ وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، وجمعنا به في دار كرامته ومستقر رحمته إنه خير مسؤول .

وأختم هـٰذا التقديم بالابتهال إلىٰ الله تعالىٰ أن يوفقنا إلىٰ الإقبال علىٰ هـٰذه العلوم ، ويوجّه قلوبنا إلىٰ العمل الصالح ، وأن يتقبل منا أعمالنا ويصلح نوايانا ومقاصدنا ، ويحسن عاقبتنا في الأمور كلها ، وصلّى الله وسلم علىٰ خير معلّم وأكرم مرسل وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وعلىٰ التابعين لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وكتبه

الفقير إلىٰ عفو ربه : عبدالله بن محمد « سفيان »

الحكميّ المذْحجيّ

عشية الأربعاء ٢١/٥/١٤٢٠هـ

بمدينة الرياض حرسها الله تعالىٰ

ص . ب (٣٣١٣٧١) الرمز (١١٣٧٣)

مَدْخَلٌ إِلَى هَـٰذِهِ الْأَلْفِيَّـةِ الْمُبَـارَكَةِ

مـن لـوازم التحقيق للمتون والكتب العلمية أن يُعرَّفَ بـها وبمؤلّفيها ؛ لذا كـان لـزاماً عـليّ أن أعقـد مـدخلاً إلىٰ هــٰـذه الألفيّـة النافعة ، يشتمل علىٰ مباحـث عـدّة أتـرجم فيها للناظم ، وأتحدث عن ألفـيّته بإيـجاز ، حتىٰ لاتطغىٰ هـٰذه الدراسة علىٰ حـيِّـز الـمتن .

المبحـث الأوّل : الـتعريف بالـناظم وألفـيّته الموسـومة بــ « التبصـرة والتذكرة » .

وفيه ثلاثة مطالب .

المطلب الأوّل : التعريف بالناظم ، وذكر أشهر مصنفاته :

هـو الإمـام الحـافظ أبـو الفضـل ، زين الدين ، عبدالرحيم بن الحسين بن عـبدالرحمٰـن بـن أبـي بكـر بـن إبراهـيم ، العـراقيّ أصـلاً ، الكُرْديّ نسباً الْمَهْـرَانـيّ مولداً .

كانـت ولادتـه في جمـادىٰ الأولـىٰ سـنة ٧٢٥هـ ، وقد نشأ نشأة صالحة حيـث حـفـظ القـرآن في سـن مبكرة ، وحفظ طائفة من المتون في أكثر العلوم وسـائلها ومقاصـدها ، ثم وفقـه الله تعـالىٰ إلىٰ التعلّق بعلم الحديث ؛ فاشتغل به حـتىٰ صـار حـافظ عصره ، كما لقبه بذلك تلميذه خاتـمة الحفاظ الحافظ ابن حجر ، وغيـره من المعاصرين له ، رحمة الله علىٰ الجميع .

أخـذ الحـافظ العـراقيّ عـن جـلّ حفـاظ عصـره ؛ أمـثال الحافظ العلائـيّ والحـافظ ابـن الـتُّـرْكُمانـيّ ، والحـافظ ابـن عبدالهادي ، والحافظ جمال الدين

الإسنويّ ، والحافظ تقيّ الدين السُّبكيّ ، وغيرهم .

وأخـذ عـنه الحـافظ الهيـثميّ صـاحب الـزوائد ، والحـافظ ابـن حجـر ولازمه ، وغيرهما .

والحـافظ العـراقيّ مجمـع عـلىٰ حفظه ، وجلالة قدره ، وكلامهم في الثناء عليه كثير ، لايـحتمل حـيِّـز هــٰذه الدراسة الموجزة إيراد شيء منه .

وقـد تـرك للأمـة مصـنفات انتفع أهل العلم بـها ، وكتب الله لـها القبول وأكثر هــٰذه المصنفات في علوم الحديث .

ويـمكن تقسيم مصنفاته إلىٰ مـختصرات ومطوّلات .

والمختصرات قسمان : متون منظومة ، وأخرىٰ منثورة .

والمتون المنظومة : منها ماطبع ، ومالم يطبع .

فمن المتون المنظومة المطبوعة :

١ـ ألفـيّته هــٰـذه ، والـتي سـماها « التبصـرة والتذكرة » كما أشار إلىٰ ذلك في مقدمتها فقال :

نَـظَـمْـتُـهَـا تَـبْـصِـرةً لِلْمُـبْـتَـدِي   تَـذْكِرَةً لِلْمُـنْـتَـهِي وَالْمُـسْـنِـدِ

وقد طبعت طبعات عدّة ، ولـٰكنها ـ كما ذكرت في التقديم ـ لم تنل من التحقيق والضبط القدر اللاّئق بـها[1] .

(١) جمـيع مـا اطلعـت عليـه مـن طبعات هــٰذه الألفية ـ مفردة أو مع شروحها ـ ليس فيها أي مظهر للعناية ، سواء منها ماطبع قديماً ، أو ظهر محققاً علىٰ أصول خطية .
ومـرد ذلـك إلىٰ عدم بصر هؤلاء المحققين والناشرين بالنظم وأوزانه وأساليبه ، وما يعتريه =

وأسـأل الله تعـالىٰ أن تكـون هـــذه الطبعة موفية بحق هـذا الإمام المقدَّم ومحققة لأمنية طالما انـتظرتُ تحقّقها بفارغ الصبر ، وأن تكون تحفةً تـقرّ بـها

= مـن ضـرورات وعـيوب ؛ ولهـــذا طبعـت عشـرات المتون ممسوخة مسخاً يندىٰ له الجبين وأسـس زُمَـر مـن الجهلـة دوراً للنشـر ، وقـاموا بالسـطو عـلىٰ كتب التراث ، ومسخوها وقدموهـا للـناس في ثـوب خـادع يتمـثل في الأغلفـة الجذّابـة ، والأوراق الصـقيلة المـزوّقة بـالألـوان الزاهـية فوقـع في شـرك خداعهـم أفـواج من القراء المغفلين الذين تلقف أيديهم مايأفك هؤلاء الجهلة الذين يؤزّهم الجشع المزري ، وبريق الشهرة الزائف .

فـإلىٰ طلّاب العلم الذين يحققون المتون المنظومة بدافع نشر العلم أوجه ندائـي قائلاً لهم : إن معـرفة المـنظوم موهـبة يهـبها الله لـمن يشـاء ، وقـد يهـبها الله لغـير عـالم ، فـإذا كنـت ـ أخـي طالـب العـلم ـ مـمن لم يُـرزق موهـبة الحـس الشـاعري ، ومعرفة الأوزان سليقة فـبإمكانك أن تعـرض المـتـن المـنظوم عـلىٰ بصـيـر بـالوزن والقافية ؛ لـيقوم بضبطه لك ، وبـهـــذا تتجنـب الإسـاءة إلىٰ نفسك أولاً ، وإلىٰ العلم الذي ائتمنك الله عليه ثانياً ، وإلا فلن يسلم عرضك حـيّاً وميّـتاً .

أمـا أصـحاب دور النشر الذين سبقت الإشارة إليهم ؛ فهؤلاء لايردعهم إلا سلطان يـملك حق الأخذ على أيديهم ، وهناك دور نشر لها أثرها الطيب ولاشك .

وبعد : فمتى يغار أهل العلم علىٰ مصنفاته ، وينشئون منظمة تحميها من عبث هؤلاء العابثين وتحكـم الـرقابة عـليهم ، فـــلا يطـبع كتاب حتىٰ يجاز من قبلها ، بعد أن يتولىٰ تمحيصه من يوثق بعلمهم .

وأرىٰ مـن الواجـب عليّ في مقابل عبث العابثيـن أن أشيد بالعمل المتقن الذي قام به فضيلة المقـرئ الشـيخ محمـد تمـيم الزعبـيّ ، والمتمثل في تحقيقه لطائفة من متون القراءات الشهيرة كـ « الشـاطـبـيّة » و « الـدُّرَّة » و « الطَّـيِّـبة » وذلـك لأنه يرويها بالإسناد ، مع عنايته الفائقة بإخراجها ، وقليل جداً من سلك مسلكه في زماننا هـذا .

ومن هنا ندرك أهمية الرواية التي ضاع شأنـها في هـذا العصر ، والله المستعان .

أعين طلاب العلم إنه خير مسؤول ، وهو المعين وحده .

٢ـ ألفـيّـة السـيرة النـبوية ، الموسـومة بـــ « الـدُّرر السَّـنـيَّـة في نظـم السيـرة الزكـيَّـة » .

وقـد طبعت مع شرح المناويّ عليها ، وعنوانه « العُجَـالة السَّـنِـيَّـة » وقد صـدرت هـــذه الطـبعة بعناية فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاريّ رحمه الله تعالىٰ ضـمن سلسـلة مطـبوعات دار الإفـتاء بالـرياض ، ولم يطبع متن هـذه الألفية مفرداً فيما أعلم .

أمّا المتون المنظومة التي لم تطبع فمنها :

١ـ نظـم مـنهاج البيضاويّ رحمه الله تعالىٰ ، وقد سـماه : « النجم الوهاج في نظـم المنهاج » يقع في (١٣٦٧) بيتاً ، ولعله من بحر الرجز ؛ إذ لم أجد من نص على ذلك .

٢ـ نظـم الاقـتـراح ؛ لـلحافظ ابـن دقـيق العـيد رحمـه الله تعالىٰ ، ويقع في (٤٢٧) بيتاً .

وأمّا المختصرات المنثورة فمنها :

١ـ تقريـب الأسـانيد وترتيـب المسانيد ، وهو مختصر في أحاديث الأحكام وضـعه لابـنه الحـافظ أبـــي زرعـة ، وهو مطبوع وحده ، ومع شرحه « طرح التثريب » .

٢ـ القُـرَب في محـبة العرب ، وهو جزء حديثي صغير ، طبع بالهند قديـماً

أما المطولات فمنها :

١- « شرح التبصرة والتذكرة » مطبوع وحده ، ومع « فتح الباقي » للإمام زكريا الأنصاريّ رحمه الله تعالىٰ ، ويسمىٰ « فتح المغيث » كما في « كشف الظنون » لحاجي خليفة (١/١٥٦) وقد أُثبت هـٰذا العنوان في الطبعة المفردة لهـٰذا الشرح والتي أصدرتها دار عالم الكتب .

وقد ذكر في مقدمته أن له علىٰ ألفيته شرحين : مطولاً ومختصراً ، وهـٰذا هو المختصر .

٢- « التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح » وقد طبع مراراً .

٣- « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج مافي الإحياء من الآثار » وهو مطبوع مع كتاب الإحياء للإمام الغزاليّ رحمه الله تعالىٰ ، وطبع مفرداً .

والمطبوع هو التخريج المختصر ، وله تخريج مطوّل ، لاأعرف عنه شيئاً .

٤- « طرح التثريب » وهو شرح علىٰ مختصره « تقريب الأسانيد » ولم يتمه وأتمه ابنه الحافظ أبو زرعة رحمه الله تعالىٰ ، وهو مطبوع مشهور .

٥- « شرح جامع الترمذيّ » لم يكمل ،والموجود منه مخطوط في خزانة مِكْناس .

وله أجزاء حديثية ، وفوائد ونكات ، وأربعينات متنوعة ، ومصنفات في تراجم الرجال ، يذكرها المترجمون له .

وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل ، مات الحافظ العراقيّ رحمه الله تعالىٰ في

ثامن شعبان سنة ٨٠٦هـ ، وله ٨١ سنة وأشهر[1] .

المطلب الثاني : صلة ألفية الحافظ العراقيّ بـ « مقدمة ابن الصلاح » .

ألفية الحافظ العراقيّ نظم عقد به كتاب « المقدِّمة » للإمام الحافظ ابن الصلاح[2] رحمه الله تعالىٰ .

وقد بلغ كتاب « المقدِّمة » من الشهرة مبلغاً يغني عن الحديث عنه ، بل يكاد يكون إمام كتب مصطلح الحديث وواسطة عقدها ، ومامن كتاب صُنِّف

(١) راجع ترجمته في : « غاية النهاية » للإمام ابن الجزريّ (١/٣٨٢) و « ذيل الدرر الكامنة » : ص (١٤٣-١٤٥) ت (٢٠٤)و « إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر » (٥/١٧٠-١٧٦) كلاهما للحافظ ابن حجر ، و « الضوء اللامع » (٤/١٧١-١٧٨) للإمام السخاويّ ، و « حسن المحاضرة » للإمام السيوطيّ (١/٣٦٠-٣٦٢) وغيرها وكتب عنه الشيخ محمد بن الحسين العراقيّ الحسينيّ ترجمة ضافية محرّرة في مقدمة تحقيقه لشرح الحافظ العراقيّ علىٰ ألفيته والمطبوع مع « فتح الباقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ .

(٢) هو الإمام الحافظ المجتهد الرحّال أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبدالرحمـٰن بن عثمان ابن موسىٰ الكرديّ الشهرزوريّ .

ولد سنة ٥٧٧هـ ، ولقب بـ « ابن الصلاح » نسبة إلىٰ أبيه ، فإنه كان يلقب بـ « صلاح الدّين » نشأ في طلب العلم نشأة مبكّرة ، ورحل إلىٰ الآفاق ، وأخذ عن أشهر أشياخ عصره كـ « أبي المظفّر السمعانيّ ») و « موفّق الدين المقدسيّ ») و « فخر الدين بن عساكر » وغيرهم في مختلف البلدان والأمصار ، وأخذ عنه خلق يخطئهم العدّ ، وله تصانيف كثيرة ، أشهرها وأبعدها صيتاً كتابه « المقدمة » ويعرف أيضاً بـ « علوم الحديث » ومن مصنفاته « شرح الوسيط » في فقه الشافعية ، و « شرح صحيح مسلم » وغيرهما ، مات رحمه الله تعالىٰ بدمشق سنة ٦٤٣هـ .

راجع ترجمته في : « تاريخ الإسلام : حوادث ووفيات » (٦٤١-٦٥٠): ص (١٨٤-١٨٨) و « السير » (٢٣/١٤٠-١٤٤) و « تذكرة الحفاظ » (٤/١٤٣٠-١٤٣٣) =

في علم مصطلح الحديث إلا وعوّل فيه مصنفه على ابن الصلاح ، ونقل عنه تصريحاً أو إشارة[1] .

وهو مطبوع طبعات عدّة ، لعل أمثلها الطبعة التي أصدرها الشيخ نور الدين عتر ، وبعد مراجعة هٰذه الدراسة ظهرت طبعة محققة لعلها أمثل .

وقد أشار الحافظ العراقيّ في مقدمة ألفيّته إلى مقصده من هٰذه الألفية وهو نظم مانثره ابن الصلاح في مقدّمته من قواعد هٰذا الفن ، مع زيادات عليه ، فقال رحمه الله تعالى :

فَهَـذهِ الْمَقَاصِـدُ الْمُهِمَّـهْ ... تُـوضِحُ مِـنْ عِلْـمِ الْحَدِيث رَسْمَهْ
نَظَمْـتُهَا تَبْصِـرَةً لِلْمُبْتَـدِي ... تَـذْكِـرَةً لِلْمُنْـتَهِي وَالْمُسْنِـد

ثم أشار إلى منهجه فيها فقال :

لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهْ ... وَزِدتُّـهَا عِـلْماً تَـرَاهُ مَوْضِعَهْ
فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ ... لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورُ
كَـ «قَالَ» أَوْ أَطْلَقْتُ لَفظَ «الشَّيْخِ» مَا ... أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمَا
وَإِن يَكُن لِاثْنَيْنِ نَحْوُ «الْتَزَمَا» ... فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا
وَاللَّهَ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا ... مُعْتَصِماً فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

المطلب الثالث : ذكر بعض خصائص هٰذه الألفية :

لم يحظ متن من المتون العلميّة المنظومة في علوم الحديث بمثل ما حظيت به

= جميعها للحافظ الذهبيّ ،و« طبقات الشافعية الكبرى » للسبكيّ (٨/٣٢٦-٣٣٦)وغيرها .

(١) في الدراسة التي قدمت بها نخبة الفكر للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى مزيد تفصيل عن هٰذا الكتاب .

ألفيّة الحافظ العراقيّ رحمه الله تعالى ، فلا يُحصى كم حافظ لها وشارح ، ومهذّب ومختصر ، وناقد ومنتصر ، كما أشرت إلى ذلك في مستهل التقديم .

فلناظمها شرحان ـ كما تقدم ـ مطوّل ومختصر ، وشرحها عدد من الأئمة كالسخاويّ والأنصاريّ والبقاعيّ وغيرهم[1] ، واختصرها السيوطيّ وعارضها بألفيته ، وهذّبها العلويّ في « طلعة الأنوار » .

وكنت أردت أن أفرد مبحثاً في عناية أهل العلم بهٰذه الألفية ، وأثرها فيمن جاء بعد الحافظ العراقيّ ، لٰكنني رأيت الاكتفاء بهٰذه الإشارة ، حتى لاأزيد من طول هٰذه المقدّمة التمهيديّة ، وقد طالت طولاً لم أقصده .

وإن عناية أهل العلم بهٰذه الألفية المباركة يرجع إلى انفراد هٰذه الألفية بخصائص لاتتوافر في أيّ متن آخر من متون علوم الحديث .

وسأقتصر على طرف يسير من هٰذه الخصائص مما ظهر لي من خلال التأمّل في أبياتها .

من هٰذه الخصائص :

١) شمولها :

تعد هٰذه الألفية شاملة لأهمّ أبواب هٰذا الفن ، جامعة لجلّ مسائله مع التحقيق لكثير من هٰذه المسائل ، والإحاطة بقدر كبير من النقول والأعلام والمصطلحات .

٢) العناية بإيراد الأمثلة :

تكاد تنفرد ألفيّة الحافظ العراقيّ من بين سائر متون علم مصطلح الحديث

(١) راجع « كشف الظنون » (١/١٥٦) .

المنظومة بهـٰذه الخصيصة ، فلم أطلع علىٰ متن مثلها أو قريبٍ منها في الإكثار من الأمثلة ، تليها ألفيّة الإمام السيوطيّ رحمه الله تعالىٰ مع الفارق بينهما في هـٰذا المضمار .

ومن الأبواب التي أكثر فيها من ضرب الأمثلة : « الحسن » و « فروع » و « تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف » و « المنكر » و « الاعتبار والمتابعات والشّواهد » و « زيادة الثّقات » و « المعلّل » و « المدرج » و « الموضوع » و « المقلوب » و « كتابة الحديث وضبطه » و « التسميع بقراءة اللّحّان والمصحِّف » و « الغريب والعزيز والمشهور » و « التصحيف » و « مختلف الحديث » و « المبهمات » [1] .

وفي الخصيصة الآتية أورد بعض هـٰذه الأمثلة

٣) مقدرة الحافظ العراقيّ رحمه الله تعالىٰ علىٰ إيراد النصوص الحديثيّة التي سبقت الإشارة إليها في قوالب النظم المقيّدة بالأوزان .

وهـٰذا ـ ولاشك ـ يدل علىٰ براعته في النظم العلميّ .

---

(١) وقد بلغ عدد الأحاديث التي مثل بها (٤٧) حديثاً إليك مواضعها في الصفحات التالية :
(٩) و (١٥) و (١٦) و (٢١) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) و (٣١) و (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) و (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) و (٤٠) و (٤٣) و (٤٤) و (٤٥) و (٤٧) و (٥٠) و (٥٦) و (٦٣) و (٧٢) و (٨٦) و (١٠٢) و (١٠٩) و (١١٠) و (١١١) و (١١٢) و (١١٤) و (١١٧) و (١١٨) و (١١٩) و (١٢٠) .

ومن الأمثلة علىٰ ذلك قوله في مبحث « الاعتبار والمتابعات والشواهد » :

مِثَالُهُ « لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا » فَلَفْظَةُ « الدِّبَاغِ » مَاأَتَىٰ بِهَا
عَنْ عَمروٍ اَلَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَقَدْ تُوبِعَ عَمروٌ فِي الدِّبَاغِ فَاعْتَضَدْ
ثُمَّ وَجَدْنَا « أَيُّمَا إِهَابِ » فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي الْبَابِ [1]

ومن ذلك قوله في مبحث « المدرج » :

اَلْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرْ مِن قَوْلِ رَاوٍ مَّا بِلَا فَصْلٍ ظَهَرْ
نَحْوُ «إِذَاقُلْتَ» «التَّشَهُّدُ» وَصَلْ ذَاكَ زُهَيْرٌ ، وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلْ
قُلْتُ : وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلِبْ كَـ « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْعَقِبْ »
وَمِنْهُ جَمْعُ مَا أَتَىٰ كُلٌّ طَرَفْ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفْ
كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ أَدْرَجَ « ثُمَّ جِئْتُهُمْ » وَمَا اتَّحَدْ
وَمِنْهُ أَن يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدِ فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
نَحْوُ « وَلَاتَنَافَسُوا » فِي مَتْنِ « لَا تَبَاغَضُوا » فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَا
مِن مَتْنِ « لَاتَجَسَّسُوا » أَدْرَجَهُ اِبْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ

---

(١) ص (٢٧-٢٨) الأبيات (١٧١-١٧٥) من هـٰذه الطبعة .

وَمِنْهُ مَتْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدْ ... وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضاً فِي السَّنَدْ

فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرْ ... كَمَتْنِ «أَيُّ الذَّنبِ أَعْظَمُ» الْخَبَرْ [1]

فأنت ترى أنه ذكر طائفة من الأمثلة الحديثية بألفاظها مقتصراً على مايستدل به على تمام سياق الحديث دون تكلّف وضعف في التركيب .

٤ـ حسن التقسيم .

عُني الحافظ العراقيّ بحسن التقسيم عناية ظاهرة ، ويكفي إيراد مثالين على ذلك .

المثال الأول : ماذكره في تقسيم الفرد ؛ حيث قسّمه إلى فرد مطلق وفرد نسبيّ ، ثم قسّم الفرد النسبيّ ثلاثة أقسام : ماقُيِّد بثقة ، وماقُيِّد ببلد معين وماقُيِّد براوٍ مخصوص .

قال رحمه الله تعالى :

اَلْفَرْدُ قِسْمان : فَفَرْدٌ مُطْلَقَا ... وَحُكْمُهُ عِندَ الشُّذُوذِ سَبَقَا

وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَاقَيَّدتَّهُ ... بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرْتَهُ

أَوْعَن فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلْ ... لَمْ يَرْوِهِ عَن بَكْرٍ اَلَّا وَائِلْ

لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ اَلَّا ضَمْرَهْ ... لَمْ يَرْوِ هَـٰذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَهْ [2]

(١) ص (٣٥-٤٠) الأبيات (٢١٣-٢٢٢) من هـٰذه الطبعة .

(٢) ص (٣٠) الأبيات (١٨٦-١٨٩) من هـٰذه الطبعة .

المثال الثاني : ماذكره من تقسيم مفصّل للمجهول حيث قال رحمه الله تعالى :

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ ... وَهْوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ مَجْعُولُ

مَجْهُولُ عَيْنٍ : مَن لَهُ رَاوٍ فَقَطْ ... وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ ، وَالْقِسْمُ الْوَسَطْ

مَجْهُولُ حَالٍ : بَاطِنٍ وَظَاهِرِ ... وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ

وَالثَّالِثُ : الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَهْ ... فِي بَاطِنٍ فَقَطْ فَقَدْ رَأَى لَهْ

حُجِّيَّةً فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَن مَنَعْ ... مَاقَبْلَهُ ، مِنهُمْ سُلَيْمٌ فَقَطَعْ [1]

ثم أفاض في ذكر الأقوال ومناقشتها في هـٰذا الموضوع .

٥ـ جمال النظم وسلامته من التعقيد والركاكة غالباً : وماعرض للناظم من ضعف في الأسلوب ، أو عيب من عيوب النظم في مواطن يسيرة ، لايرجع إلى قصور في مقدرته على النظم ، وإنما يرجع ذلك إلى ماشاع عند أكثر المتأخرين من الفقهاء ، ولاسيّما في القرن السابع الهجري ومابعده من التسامح في النظم العلميّ ، ويتمثل هـٰذا التسامح في تجاوز كثير من الناظمين عن بعض العيوب المتعلقة بالعروض والقافية وبعض مسائل اللغة ، وذلك لأن النظم عندهم وسيلة إلى تيسير هـٰذه العلوم وتقريبها إلى طلّاب العلم ـ كما سيأتي في كلام المقّري ـ وليس غاية في نفسه كما هو الحال في أغراض الشعر المختلفة التي تقوم على الخيال والتصوير ، والسلامة من العيوب التي تخدش جمال التعبير .

وهؤلاء الناظمون يتفاوتون فيما بينهم في شيوع هـٰذه العيوب تبعاً للتفاوت بينهم في المواهب ، فبعضهم أقدر من بعض على التخلّص من هـٰذه

(١) ص (٥٤) الأبيات (٢٨٦-٢٩٠) .

العيوب أو الإقلال منها .

ولعل من أسباب تساهلهم ووقوعهم في بعض العيوب المخلّة : السرعة العجيبة في إتمام نظم بعض المتون ، ومن أشهر هؤلاء الإمام السيوطيّ[1] رحمه الله تعالى ـ وهو من أبرع الناظمين في زمانه ـ حيث ذكر في آخر ألفيته في علوم الحديث أنه نظمها في خمسة أيام ونُقل عنه أنه نظم ألفيته في البلاغة في يومين وألفيته في النحو في ثلاثة أيام .

وهـٰذه السرعة العجيبة أوقعته في استعمال ما لايجوز استعماله كما ذكر ذلك شيخنا العلَّامة محمد سالم حفظه الله وضاعف النفع به .

ومن ذلك إدخاله «كي» على الفعل الماضي كقوله في الكوكب الساطع :[2]

« كَيْ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ » .

وقوله في « ألفية الحديث » :[3]

« مُهَاجِرٌ لِأُمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَحْ » .

وقوله في ألفية البلاغة :[4]

« مِنَ الْمُجَارَاةِ لِخَصْمٍ كَيْ عَثَرْ » .

---

(١) هو أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين الأسيوطيّ الشافعيّ ، إمام ذائع الصّيت ، أشهر من أن يعرَّف به ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، ومات رحمه الله تعالى سنة ٩١١هـ .

راجع ترجمته لنفسه في « حسن المحاضرة » (١/٣٣٥-٣٤٤) و « شذرات الذهب » لابن العماد (١٠/٧٤-٧٩) وغيرهما .

(٢) ص : (٥٥) ط : مؤسسة قرطبة .

(٣) ص : (٤٥) ط : دار البصائر .

(٤) ص : (٤٥) ط : مصطفى البابيّ الحلبيّ بمصر

ويستعمل أحياناً « الّذا » بمعنى الذي ، وهـٰذا لايصح كما أفادنيه شيخنا محمد سالم حفظه الله ، فلا يعرف في اللسان العربيّ استعمال « الّذا » لغة في « الّذي » وإنما تستعمل في المثنّى ، فهي « اللّذان » حذفت نونها .

وبعض أهل العلم ـ ومنهم العلّامة الْمَقَّرِيّ[1] كما سيأتي ـ يقسم نظم المتون العلمية إلى نظم فقهاء ، ونظم علماء اشتهروا بمعرفة الأدب فاصطبغت أراجيزهم العلميّة بالأسلوب الأدبي .

وقد عدَّ المقَّريّ في كتابه « فتح المتعال في مدح النعال » نظم الحافظ العراقيّ نظمَ فقيه ، وعدّ نظم الإمام ابن الورديّ[2] وأنظاره من نظم الأدباء الذين يشتغلون بحَوْك الكلام وتحسينه .

وأورد في كتابه هـٰذا أبياتاً من ألفيّة الحافظ العراقيّ في السيرة في وصف نعال النبّي صلى الله عليه وسلم ، وقام بشرحها إلى أن بلغ قوله :

---

(١) هو أبو العباس : أحمد بن محمد بن يحي المقّري ، نسبة إلى قرية « مقّرة » ، التِّلِمْسانيّ نسبة إلى « تلمْسان » التي ولد بها سنة ٩٨٦هـ ، وبها نشأ ، أديب متفنن ، له نظم في الذروة من البلاغة ، وله مصنفات كثيرة ، أشهرها : « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب » وغيره ، مات بمصر سنة ١٠٤١هـ .

راجع ترجمته في « خلاصة الأثر » للمُحبّيّ (١/٣٠٢) وماكتبه إحسان عباس في مقدمة تحقيقه لـ « نفح الطيب » (١/٥-١٤) و « الأعلام » (١/٢٣٧) .

(٢) هو زين الدين أبو حفص عمر بن مظفّر بن عمر بن الورديّ ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ولد سنة ٦٩١هـ ، وتوفي في طاعون حلب سنة ٧٤٩هـ ، وهو إمام مشهور من أعيان الشافعية له مؤلفات كثيرة نظماً ونثراً ، منها « بهجة الحاوي » في نظم الحاوي الكبير للماورديّ ،و « التحفة الوردية » أرجوزة في النحو مع شرحها وغيرها .

راجع ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى للسبكيّ (١٠/٣٧٣-٣٧٧) و « الدرر الكامنة » لابن حجر (٣/٢٧٢-٢٧٤) وغيرهما .

وَهَـٰـذِهِ تِمْثَالُ تِـلْكَ النَّـعْلِ   وَدَوْرُهَـا ، أَكْـرِمْ بِهَـا مِـن نَـعْـلِ[1]

قال معلّقاً على هـٰذا البيت : « وقوله : « وَهَـٰذه تمْثَالُ تلْكَ النَّعْلِ » كأنه أنثه أعني التمثال مع أنه مذكر باعتبار تأويله بالهيئة أو الصفة أو على حذف مضاف أو نحو ذلك ، أي : وهـٰذه صفة تمثال تلك النعل ، ونحو ذلك وليس في قوله « النعل » مع « نعل » إيطاء[2] ؛ لكون إحداهما معرفة والأخرى نكرة ، وذلك مما يدفع الإيطاء حسبما تقرر في فن العروض ، على أن نظمه رحمه الله نظم فقيه[3] » .

ثم ذكر في مقابل نظم الفقهاء أمثال الحافظ العراقيّ نظم الأدباء الذين يشتغلون بتحسين النظم أمثال ابن الورديّ وأنظاره ، بعد أن اعتذر للفقهاء فقال : « والمقصود الإفادة ، وهي حاصلة على كل حال ، وقد سلك هـٰذه الطريقة جماعة من العلماء الصلحاء ـ أعني عدم تحسين النظم ـ إذ قصدهم الجميل إيصال المعاني إلى السامع ، ولم يشتغلوا بحوك الكلام على طريقة الأدباء كابن الورديّ وأنظاره ، فجزى الله الجميع عن الدين خيراً[4] » .

ومن الناظمين الذين يعد نظمهم في الذروة : الإمام ابن مالك ، والإمام

(١) لاأطيل بنقل هـٰذه الأبيات ، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع « العجالة السنية » : ص (١١٨) .

(٢) عرفه ابن جنيّ في « مختصر القوافي » ص (٣٢) بقوله : « هو أن تجمع في شعرٍ واحد بين كلمتين بلفظ واحد ومعنى واحد » .
وقال التنوخيّ في « كتاب القوافي » ص (١٤٨) : « هو إعادة القافية في الشعر » وذكر أنه مأخوذ من قولك : وطئت الشيء ، وأوطأته سواي .

(٣) و(٤) : ص (١٣٥) .

ابن عاصم ، والإمام ابن الْمُرَحَّل ، والإمام المقَّريّ ، وكلهم من الأندلس ولايخلو زمن من مبدعين في هـٰذا الجانب ، ومن المبدعين في عصرنا هـٰذا بل لاأعلم من يقاربه من المعاصرين : العلَّامة الشَّيخ محمد سالم بن محمد عليّ ابن عبدالودود الهاشميّ الشِّنقيطيّ الشهير بـ « عدّود » ، وأراجيزه شاهدة بذلك ، لاسيما نظمه المطوّل الذي نظم فيه مختصر الإمام خليل رحمه الله تعالى وسماه « التسهيل والتكميل لفقه متن خليل » والذي يقع في بضعة عشر ألف بيت وغيره من الأراجيز المختصرة والمطوّلة ونظمه على كثرته في غاية السلاسة والإبداع وقد طبع من نظمه المطوّل في الفقه المالكي مايتعلق بالعقائد باسم « مجمل اعتقاد السلف[1] » .

وقبل أن أختم الكلام على هـٰذا المطلب أودّ أن أشير إلى أمر مهم وهو التفريق بين الضرورات الشعرية السائغة التي اتفق نقاد الشعر وصيارفته على قبولها واستعملها فحول الشعراء في العصرين الجاهليّ والإسلاميّ ، وبين العيوب المخلّة .

والضَّرورات الشعرية السائغة نظمها شيخنا العلّامة الشَّيخ محمد سالم بقوله :

مُعْتَذِراً مِمَّا يَجُسُّ النُّبَهَا   مِنَ الْبُرُودَةِ لِنَظْمِ الْفُقَهَا
لِمَا مِنَ التَّضْمِينِ فِي الْقَوَافِي   يَحْوِي وَمِن مُزْدَوِجِ الزِّحَافِ
وَمِن سِنَادٍ وَتَدَاخُلٍ بِأَنْ   يَلُزَّ مِصْرَاعَيْنِ لَفْظٌ بِقَرَنْ

(١) صدر عن دار الأندلس الخضراء بجدة عام ١٤١٨هـ .

وَمِـن دُخُـولِ « أَلْ » عَلَـى مَاأُفْـرِدَا ... لَفْظـاً مِـنَ الَّـذِي يُضَـافُ أَبَـدَا

وَقَصْـرٍ اَوْ نَـقْـلٍ وَحَـذْفِ حَـرْفِ ... عَطْـفٍ وَصَـرْفِ عَـادِمٍ لِلصَّـرْفِ

وَالْوَقْفِ مِن قَبْلِ التَّمَامِ كَـ « عَمَلْ ... بِـرٍّ يَـزِينُ وَلْـيُـقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ »

أمـا العيوب فقد صُنِّـفت فيها الكتب الكثيرة ، ولايخلو كتاب من كتب العروض والقوافـي من بيانـها .

والتصـويب الـذي يـراه القـارئ في هـٰذه الألفيّة ؛ إنما هو لبعض العيوب المخلّة في الغالب ، وهي متفاوتة كما سيأتـي بيان ذلك .

المبحـث الـثاني : بـيان أن إصــلاح المتون العلميّة وتصويبها من مقاصد التصنيف السبعة ، مع الإشارة إلىٰ تصويبات الشيخيـن لـهـٰذه الألفية .

لابـد مـن الإشـارة ـ قـبل الحديـث عـن هـٰـذه التصويبات ـ إلىٰ أن هـٰـذا المسـلك مسلك قديم درج عليه أهل العلم ، وهو أحد مقاصد التأليف السبعة التي نظمها العلّامة الشيخ أحمد بن عبدالعزيز الـهلالـيّ[1] رحمه الله تعالىٰ بقوله :

فِي سَـبْعَةٍ حَصَرُوا مَـقَاصِدَ الْـعُـقَـلَا ... مِـنَ التَّـآلِـيفِ فَاحْفَظْهَـا تَـنَلْ أَمَلَا

(١) هو العباس أحمد بن عبدالعزيز بن رشيد بن محمد الهلالـيّ السِّجِلْمَاسِيّ ،علّامة المنقول والمعقول ، وأحد أئمة المالكية في زمانه ، ومن الزهاد العباد ، له تصانيف عدّه ، ونظم بديع كان مولده بِسِجِلْماسة سنة ١١١٣هـ ، ومات بـها سنة ١١٧٥هـ .
راجع ترجمته في « شجرة النور الزكية في طبقات المالكية » لمحمد مخلوف (١/٣٥٥) و « فهرس الفهارس والأثبات » (٢/١٠٩٩-١١٠٢) للكتانـيّ ، و « الأعلام » للزركليّ (١/١٥١) .

أَبْـدِعْ تَـمَـامَ بَيَانٍ لَاخْتِصَارِكَ فِي ... جَمْعٍ وَرَتِّبْ وَأَصْلِحْ يَاأَخِي الْخَلَلَا[1]

فقولـه : « وَأَصْـلِحْ يَـاأَخِي الْخَلَلَا » هو الهدف الذي نقصده من إخراج هـٰذه الألفية المباركة ، وغيرها من المتون بإذن الله تعالىٰ .

ومـن القطعـيّات المسـلّم بـهـا أن الخطأ من لوازم عدم العصمة ، فكل من لـيس معصـوماً لابد أن يقع في الخطأ ، والوقوع في الخطأ ليس عيباً في حد ذاته وإنّـما العيب في الاستمرار عليه بعد معرفته .

وفي رسـالة أميـر المؤمنين عمر بن الخطّاب إلىٰ أبـي موسىٰ الأشعريّ رضي الله عـنهما مـنهج لجميـع أهل العلم إذ يقول : « ولايـمنعنّك قضاء قضيت فيه بـالأمـس فراجعـت فيه نفسك ؛ فهُديت فيه إلىٰ رشدك أن ترجع إلىٰ الحق فإن الحق قديم لاينقضه شيء،وإنّ الرجوعَ إلىٰ الحق خير من التمادي في الباطل »[2] .

(١) ممـا سمعـته مـن شيخنا الشيخ محمد الحسن جزاه الله خيراً ، وقد سبق الهلاليّ إلىٰ ذكر هـٰـذه المقاصـد السـبعة الإمـام ابـن حـزم في رسـالته في فضـل الأندلـس ضـمن مجمـوع رسـائله (٢/١٨٦) ولـٰكنني آثرت المنظوم علىٰ المنثور .

(٢) أخـرج هـٰـذه الرسالة بتمامها الدارقطنيّ في « سننه » (٤/٢٠٧) رقم (١٦) والخطيب في « الفقـيه والمـتفقه » (١/٤٩٢-٤٩٣) رقـم (٥٣٥) وابــن حــزم في « الإحكـام » (٢/١٠٠٣) والبـيهقيّ في « السـنن الكبرىٰ » (١٠/١٣٥،١١٩،١١٥) مفرقة من طرق عن سعيد بن أبـي بردة ، أنه أخرج الكتاب فقال : هـٰذا كتاب عمر رضي الله عنه .
وأخـرجه الدارقطـنيّ في « سـننه » في الموضـع السـابق بـرقم (١٥) مـن طـريق أبـي المليح الـهذلـيّ بـتمامه ، والبـيهقيّ في « معـرفة السـنن والآثــار » (١٤/٢٤٠-٢٤١) رقـم (١٩٧٩٢) مـن طـريق أبـي العوّام البصريّ بتمامه ، ومعمر في جامعه المطبوع مع المصنف لعـبدالرزاق (١١/٣٢٨-٣٢٩) رقـم (٢٠٦٧٦) من طريق قتادة مختصراً ، وابن حزم =

ولله در الشاعر الحكيم إذ يقول :

لَيْسَ مَنْ أَخْطَأَ الصَّوَابَ بِمُخْطٍ ... إن يَؤُبْ لَا وَلَاعَلَيْهِ مَلَامَهْ

إِنَّمَا الْمُخْطِئُ الْمُسِيْ مَنْ إِذَا مَا ... ظَهَرَ الْحَقُّ لَجَّ يَحْمِي كَلَامَهْ

حَسَنَاتُ الرُّجُوعِ تُذْهِبُ عَنْهُ ... سَيِّئَاتِ الْخَطَا وَتَنْفِي الْمَلَامَهْ[1]

= في « الإحكام » (٢/١٠٠٢-١٠٠٣) من طريق الوليد بن معدان مختصراً .

كلهم قالوا : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه ... الخبر .

وهذه الرسالة لايخلو إسناد من أسانيدها من انقطاع أو ضعف في بعض الرواة ولكن طرقها المتعدّدة يجبر بعضها بعضاً كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (٤/٣٥٨) بقوله : بعد أن عزاه إلى الدارقطنيّ والبيهقيّ : « وساقه ابن حزم من طريقين وأعلّهما بالانقطاع ؛ لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوي أصل الرسالة ، لاسيما وفي بعض الطرق أن راويه أخرج الرسالة مكتوبة » .

وقال الإمام ابن القيّم في « إعلام الموقعين » (١/٨٦) بعد أن ساقه بإسناده من رواية أبي عبيد : « وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة ، والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمّله والتفقه فيه » ثم شرحه شرحاً مستفيضاً استغرق أكثر من ثلث الكتاب .

ولاحجة للإمام ابن حزم في تضعيف هذه الرسالة ؛ ولهذا تعقبه العلّامة الشيخ أحمد شاكر في الموضع نفسه بما يفيد عدم موافقته على تضعيفه ، وأكثر جمل هذه الرسالة تشهد لها الأحاديث المرفوعة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهناك دراسات كثيرة عنها لايتسع هذا الموضع لذكرها .

(١) الأبيات للعلّامة : مَحَنْض بَابَهْ بن عُبيد الدّيماني ، أورد الأستاذ أحمد الأمين بيتين منهما في « الوسيط في تراجم أدباء شنقيط » في ترجمته : ص (٢٣٨) وهذه الأبيات ممّا سمعته من شيخنا محمد الحسن .

ومما نقل عن الإمام الشافعيّ قوله للبُوَيْطيّ[1] : « إني صنّفت هذه الكتب فلم آلُ فيها الصواب ، ولابد أن يوجد فيها مايخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلّى الله عليه وسلم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ النساء (٨٢) .

وقال المُزَنيّ[2] : « قرأت كتاب الرسالة على الشافعيّ ثمانين مرة ، فما من مرّة إلاّ وكان يقف على خطأ ، فقال الشافعيّ : هيه ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه[3] » .

ومن هنا ندرك أن تآليف أهل العلم يقع فيها الخطأ ؛ ولذلك كثرت استدراكات من بعدهم عليهم ، وهذه الاستدراكات لاتقتضي أن اللّاحق أكثر علماً من السابق ، أو أتمّ نظراً منه ، ولايقتضي ذلك أيضاً أن يكون اللّاحق قصد باستدراكه أو تعقّبه تنقّصَ من سبقه ، وتتبُّع أخطائه ، وتصيُّد

(١) هو الإمام الفقيه يوسف أبو يعقوب بن يحي المصريّ البُوَيْطيّ صاحب الإمام الشافعيّ ، أخذ عنه وعن ابن وهب وغيرهما وعنه الربيع المراديّ وإبراهيم الحربيّ وآخرون ، وهو ممن امتُحن فثبت ، وممن اتّفق على فضله وجلالة قدره ، مات سنة ٢٣١ هـ

راجع ترجمته في « تاريخ بغداد » (١٦/٤٣٩-٤٤٤) ت (٧٥٦٥) ط : دار الغرب و « سير أعلام النبلاء » (١٢/٥٨-٦١) ت (١٣) .

(٢) هو الإمام العلّامة الفقيه ، أبو إبراهيم : إسماعيل بن يحي بن إسماعيل المزنيّ المصريّ ، أحد مُقدّمي تلاميذ الإمام الشافعيّ ، وناصر مذهبه ،روى عنه خلق كثير كابن خزيمة والطحاويّ ، وابن أبي حاتم وغيرهم ، ولد سنة ١٧٥هـ ومات سنة ٢٦٤هـ .

راجع ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١٢/٤٩٢-٤٩٧) و « طبقات الشافعية الكبرى » (٢/٩٣-٩٥) .

(٣) حاشية ابن عابدين (١/٢٧) .

عـثراته ، حاشـا وكـلّا ؛ فإن من كان ذلك همّه ومقصده دل على مرض في قلبه ، ونزوع عنده إلى السمعة والشهرة ، عياذاً بالله تعالى .

وما أحسن كلام الإمام مجد الدين الفيروزآباديّ[1] في مقدمة كتابه « القاموس » بعد أن ذكر « كتاب الصحاح » للإمام الجوهريّ[2] وأثنى عليه إذ يقول مبيّناً فضل كتابه « القاموس » عليه : « ثم إني نبّهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهريّ رحمه الله خلاف الصواب غير طاعن فيه ، ولاقاصد بذلك تنديداً له ، وإزراء عليه ، وغضّاً منه ، بل استيضاحاً للصواب واسترباحاً للثواب[3] » .

ومن تمام النصح للعلم أن يُخدم الكتاب بالتنبيه على أخطائه ، ولذلك

(١) هو الإمام الكبير أبو طاهر ، مجد الدين محمد بن يعقوب الشِّيرازيّ الفيروزآباديّ ولد سنة ٧٢٩هـ بـ « كارزين » من أعمال فارس ، ومات سنة ٨١٧هـ ، وشهرته تغني عن التوسع في ترجمته ، له مصنفات في سائر العلوم ، ولو لم يكن له إلّا « القاموس المحيط » لكفاه فخراً وذكراً ، رحمه الله وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء .
له ترجمة في « إنباء الغُمْر » (٧/١٥٩-١٦٣) و « الضوء اللّامع » (١٠/٧٩-٨٦) وغيرهما .

(٢) هو أبو نصر ، إسماعيل بن حماد الجوهريّ ، أصله من « فاراب » ودخل العراق صغيراً كان إماماً من أئمة اللغة المعدودين ، له تصانيف من أشهرها « الصحاح » مات في حادثة غريبة حيث حاول الطيران بجناحين من خشب ، فخر قتيلاً تجاوز الله عنا وعنه .
له ترجمة في « معجم الأدباء » (٦/١٥٠-١٦٥) و « لسان الميزان » (١/٤٤٦-٤٤٨) وغيرهما .

(٣) ص : (٣٥) مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى .

فإن الكتب التي لم ترو ، ولم يتداولها الناس ، ولم يُنَبَّه على مافيها من الأخطاء والتصحيفات بقيت على ماهي عليه ، وبقيت هـذه الأخطاء متداولة .

أما الكتب التي رواها الناس ، وتداولوها ، وتلقاها أهل العلم بالقبول فهي التي وقع عليها الاستدراك ، وكثر عليها التعقّب والتنبيه .

ومن الأمثلة على ذلك : استدراكات الإمام الدارقطنيّ على الشيخين رحمهم الله تعالى في « كتاب الإلزامات والتتبُّع » واستدراكات الخطيب على التاريخ الكبير للإمام البخاريّ ، واستدراكات الذهبيّ على الحاكم ، ونظير ذلك عند المحدثين كثير جداً ، وأما سواهم فخطؤهم أكثر ، ولاسيما في مجال النظم الضيّق الذي يلتزم الناظم فيه بوزن معيّن وقافية محدّدة ؛ فإن الخطأ يكثر في ذلك ، وبالأخص إذا لم يجد وقتاً للمراجعة .

والأمثلة على ذلك يتعذر حصرها ، ولعل أبرز مثال على ذلك استدراك كثير من الشرَّاح على أبيات يسيرة من ألفيّة الإمام ابن مالك ، مع أنها من أحسن المنظومات سبكاً ، وأقواها صناعة ، بل لو قطع إنسان بأنها أعظم ألفيّة نُظمت على الإطلاق لما جاوز الحقيقة .

ومن أبيات هذه الألفيّة التي أصلحها عدد من الشُّرَّاح قوله في باب « الكلام ومايتألف منه » :

وَالْأَمْـرُ إِن لَـمْ يَـكُ لِلـنُّونِ مَحَـلّْ　　فِـيهِ هُـوَ اسْـمٌ نَـحْوُ صَـهْ وَحَيَّهَلْ

وقد اعتُرض عليه بأنه ذكر اسم فعل الأمر دون اسم الفعل الماضي والمضارع ، واعتُرض على تمثيله بـ « صَهْ » و « حيّهل » ؛ لأن اسميتها معلومة

من قوله : « والتنوين » .

وقد أصلح هـٰذا البيت عدد من شرّاح الألفية منهم الأُشموني[1] بقوله :

وَمَايُرَىٰ كَالْفِعْلِ مَعْنًى وَانْخَزَلْ ... عَن شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

وذكر أن بيته هـٰذا يشمل أسماء الأفعال الثلاثة[2] .

وأصلحه ابن غازي[3] إصلاحاً جُزئياً بقوله :

. . . نَحْوُ صَبْراً حَيَّهَلْ

وذكر أن في ذلك إشارة إلى المصدر واسم الفعل .

---

(١) هو علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن نور الدين الأُشموني نسبة إلى « أُشْمون » بمصر من علماء العربية في زمانه ، وفقيه شافعيّ ، ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨هـ ، من تصانيفه « شرح ألفية ابن مالك » و « نظم المنهاج في الفقه » وشرحه ، و « نظم جمع الجوامع » وغيرها ، مات رحمه الله تعالى حوالي سنة ٩٠٠هـ .

له ترجمة في « الضوء اللامع » (٦/٥) و « الأعلام » للزركليّ (٥/١٠) .

(٢) راجع « شرح الأُشموني مع حاشية الصَّبَّان » (١/٤٦) .

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد ، الشهير بـ « ابن غازي » العثمانيّ الْمِكْنَاسيّ إمام مشارك في أكثر العلوم ، ولد بفاس سنة ٨٤١هـ ، ومات بها سنة ٩١٩هـ ، مكثر في التصنيف نظماً ونثراً ، من أشهر تصانيفه : « إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب » وهو نكات على صحيح الإمام البخاريّ ، و « إنشاد الشريد » شرح للشاطبية و « شفاء العليل في حَلّ مقفل الخليل » في الفقه المالكيّ ، و « تحرير المقالة في نظم نظائر الرسالة » وأراجيز كثيرة في القراءات والرسم وغير ذلك من العلوم .

راجع ترجمته في « فهرس الفهارس والأثبات » (٢/٨٩٠-٨٩١) و « الأعلام » (٥/٣٣٦) و « مقدمة تحقيق إرشاد اللبيب » : ص (١١-٤٠) .

ثم أصلحه إصلاحاً شاملاً فقال :«قلت :ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال» :

وَمَاتَكُن مِنْهَا لِذِي غَيْرُ مَحَلّ ... فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ وَوَيْ وَحَيَّهَلْ[1]

وصححه أحمد بن كَدّاه[2] بقوله :

نَائِبُ فِعْلٍ إِنْ أَبَاهُ وَسْمُهُ ... فَمَصْدَرٌ أَوْ حَرْفٌ آوْ هُوَ اسْمُهُ[3]

ومما استُدرِكَ على الإمام ابن مالك قوله في آخر باب« التنازع في العمل »

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِن يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِن يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ[4]

وقد أصلحه عدد من الشراح منهم الأُشْمُونيّ بقوله :

وَاحْذِفْهُ لَا إِن خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَىٰ ... لِعُمْدَةٍ فَجِيءْ بِهِ مُؤَخَّرَا[5]

وأصلحه آخر بقوله :

وَاحْذِفْهُ إِن لَمْ يَكُ مَفْعُولٌ حُسِبْ ... وَإِن يَكُن ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ[6]

وإصلاح هؤلاء لبعض أبيات ابن مالك منصبّ على المعنى لاعلى التراكيب .

* * *

---

(١) راجع « شرح ألفيّة ابن مالك » لابن غازي المسمّى « إتحاف ذوي الاستحقاق » (١/١٨٥-١٨٨) وفيه تفصيل لمسوغات تصويبه لبيت ابن مالك الذي سبق ذكره .

(٢) هو أحمد بن كَدَّاه الكُمْلَيْليّ الشِّنقيطيّ ، من العلماء النابهين ، والناظمين المكثرين وهو من كبار تلامذة العلاَّمة الشيخ (يُحْظِيه بن عبد الودود) مات رحمه الله تعالى في أواسط القرن الثالث عشر الهجريّ .

كتب هـٰذه الترجمة شيخنا الشيخ محمد الحسن جزاه الله خيراً .

(٣) راجع « طُرَّة الجامع بين التسهيل والخلاصة » : ص (١٠) .

(٤) الألفية : ص (٢٩) ط : دار الكتب المصرية .

(٥) و(٦) شرح الأُشموني مع حاشية الصَّبَّان (٢/١٠٧) . =

ومن هـٰذه التصويبات تصويب الإمام زكريّا الأنصاريّ لقول الحافظ العراقيّ في مبحث « القراءة علىٰ الشيخ » :

قُلْتُ : كَذَا إن ثِقَةٌ مِمَّن سَمِعْ   يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنِعْ[1]

قال الشيخ زكريّا : « وترك جزم « يَحْفَظُهُ » المفسر لشرط « إِنْ » للوزن ولو قال : « حَفِظَهُ » لم يحتج لذلك[2] » .

فبيّن رحمه الله تعالىٰ أن قوله: « يحفظه »لحن ؛ لأن الصواب جزمه للشرط.

وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما هو أولىٰ حيث جعل « إذ » مكان « إن » مع الإبقاء علىٰ صيغة الفعل « يحفظه » كما هي فقال :

قُلْتُ : كَذَا إِذْ ثِقَةٌ مِمَّن سَمِعْ   يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنِعْ[3]

وسبق للإمام زكريّا الأنصاريّ أن تعقب الحافظ العراقي في مراتب التجريح في قوله :

وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ضُعِّفْ   وَفِيهِ ضَعْفٌ تُنكِرُ وَتَعْرِفْ

قال : « والجزء الثاني من عجز البيت دخله الْكَفُّ[4] إن لم تُشبع حركة « تُنكِرْ » وهو لايدخل بحر الرجز ، ولو قال : « تُنكِرُهْ » بهاء ساكنة سلم

= وسبب تصويبهم له : أنه أسقط قيداً لابد منه ، وهو أمن اللّبس ، وأن كلامه يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظنّ يجب حذفه ، وليس كذلك .

أفادنيه شيخنا الشيخ محمد الحسن ، جزاه الله خيراً .

(١) و(٢) « فتح الباقي » : ص (٢٩٥-٢٩٦) ط : دار ابن حزم .

(٣) راجع هـٰذه الطبعة للألفية : ص (٦٦) البيت رقم (٣٧٩) .

(٤) الْكَفُّ في زحاف العروض هو : إسقاط الحرف السابع من الجزء إذا كان ساكناً ؛ كنون « فَاعِلَا تُنْ » و « مَفَاعِيلُنْ » فيصير « فَاعِلَاتُ » و « مَفَاعِيلُ » وكذلك كل ماحذف =

من ذٰلك[1] » .

لـٰكن إسكان الهاء في « تُنكِرُه » ضرورة لامسوِّغ لها ، وقد أصلح هـٰذا البيت والذي بعده الشيخ محمد الحسن[2] .

ولم يزل أهل العلم في كل زمان ومكان يستدرك بعضهم علىٰ بعض ويسدّد بعضهم بعضاً ملتزمين ـ في الغالب ـ أدب الردّ مع اعتراف اللّاحق للسابق بالسابقة في العلم والفضل ، وماحصل لبعضهم ـ وهم قليل ـ من شطط في القول ، فنسأل الله تعالىٰ أن يغفر لنا وله ويتجاوز عنا جميعاً بمنّه وكرمه .

ولله در القائل :

رَدُّ الْأَجِلَّاءِ عَلَىٰ الْأَجِلَّا   مِنَ الْأَبِينَ وَالشُّيُوخِ دَلَّا
مَعَ قَبُولِ غَيْرِ وَاحِدٍ نَبِهْ   لَهُ عَلَىٰ جَوَازِهِ أَوْ طَلَبِهْ
رَدَّ عَلَىٰ مَالِكٍ ابْنُ الْقَاسِمِ   وَابْنُ ابْنِ عَاصِمٍ عَلَىٰ ابْنِ عَاصِمِ
وَابْنُ ابْنِ مَالِكٍ عَلَىٰ ابْنِ مَالِكْ   وَسَلَّمَ النُّقَّادُ كُلَّ ذَلِكْ
كَذَا الرَّهُونِيُّ عَلَىٰ رُسُوخِهِ   قَدْ أَكْثَرَ الرَّدَّ عَلَىٰ شُيُوخِهِ[3]

= سابعه ، علىٰ التشبيه بكِفّة القميص التي تكون في طرف ذيله .

راجع « تاج العروس » للمرتضىٰ الزبيديّ (١٢/٤٥٨-٤٥٩- كفف) .

(١) « فتح الباقي بشرح ألفية العراقي » ص (٢٧٩و٢٨١) .

(٢) راجع هـٰذه الطبعة للألفية : ص (٦٢) البيتان (٣٤٦و٣٤٧).

(٣) هـٰذه الأبيات من نظم العلّامة الشيخ محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبيّ الشِّنقيطيّ رحمه الله تعالىٰ ، وقد أملاها عليّ شيخنا العلّامة محمد سالم أثابه الله تعالىٰ .

وهـؤلاء المذكـورون مـن أعيان المذهب المالكيّ وأشهر مجتهديه رحمهم الله تعالىٰ جميعاً .

ومن أكبر الدَّواعي الحاملة علىٰ إصلاح الخلل في المتون المنظومة علىٰ وجه الخصـوص أن كـثيراً مـن المـنظومات قـد ذكـر فيها أصحابـها الإذن لمن يأتـي بعدهم بالتعقيب والإصلاح إن كان أهلاً لذلك .

ومـن أولـئك الإمـام الحريـريّ[1] صـاحب المقامـات ، حيـث قـال في آخـر منظومته « ملحة الإعراب » :

وَإِن تَجِـدْ عَيْـباً فَسُـدَّ الْخَلَـلَا   فَجَـلَّ مَـن لَاعَيْـبَ فِـيهِ وَعَـلَا[2]

وقـال الإمام الحسن بن زين القُنانـيّ[3] في آخر توشيحه لـ« لاميّـة الأفعال » لـ « الإمام ابن مالك »[4] :

(١) هـو الإمـام أبـو محمـد القاسـم بـن علـيّ بـن محمد الحريريّ ، من أشهر أهل زمانه في اللغة والأدب ، شـاعر مجيد ، مـن أشـهر مصـنفاته : « المقامـات » و « دُرّة الغَـوَّاص في أوهـام الخواص » و « مُلْحة الإعراب » وغيرها ، مات رحمه الله تعالىٰ سنة ٥١٦هـ .

راجع ترجمته في « السيـر » (١٩/٤٦٠-٤٦٥) و« إنباه الرواة » للقفطي (٣/٢٣-٢٧) وغيرهما .

(٢) ص (٤٧) ط : مصطفىٰ البابـي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٣٩هـ .

(٣) هـو الإمـام الحسـن بـن زيـن القُـنانـيّ الشنقيطيّ ، ولد سنة ١٢٢٥هـ ، كان من أنبغ أهل زمانـه وأحدّهـم ذهـناً ، وأسـرعهم بديهـة ، له نظـم كـثير ، أكـثره في علـوم العربـية وأشـهر تصـانيفه توشـيحه علـىٰ « لامـية الأفعال » لـ « ابن مالك » ، وهو مطبوع ، مات رحمه الله تعالىٰ سنة ١٣١٥هـ أو بعدها بقليل .

راجع ترجمته في « الوسيط في تراجم أدباء شنقيط » لأحمد بن الأمين : ص (٣٧٧-٣٨٠) .

(٤) هـو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبدالله بن مالك ، إمام العربية بلا منازع ، أشهر من =

وَإِنَّـنِي أَبْـتَـغِي مِمَّـن رَأَىٰ خَـلَلَا   فِيمَا انتَدَبتُ لَهُ أَن يُصْلِحَ الْخَلَلَا

إِذَا تَـيَـقَّـنَـهُ جَنـباً وَإِنَّ عَلَـى   رَبِّ الْـبَرِيَّةِ لِـي لَاغَـيْرُ مُـتَّكَلَا[1]

وقال الشيخ محمد الماميّ[2] في خاتمة نظمه لمختصر خليل في الفقه المالكي :

وَقَـدْ أَذِنـتُ فِـي الصَّـلَاحِ خَارِجَـهْ   لِعلَـلٍ عَـنِ الْقِـيَاسِ خَارِجَـهْ[3]

ولم يقتصر الأمر علىٰ المتون المنظومة، بل تعدّاه إلىٰ المصنفات المنثورة.

ومـن الأمـثلة عـلىٰ ذلـك ماقـاله الإمام خليل بن إسحاق المالكيّ[4] في كتابه « المختصـر » : « ثم أعـتذر لذوي الألباب من التقصير الواقع في هـذا الكتاب ـ إلىٰ أن قـال ـ : فما كان من نقص كمّلوه ، ومن خطأ أصلحوه، فقلما يخلص

= الشمس في رابعة النهار ، رحمه الله رحمة الأبرار ، وقد سهوت عن ذكر هـذا عند أول ورود لاسمه .

(١) راجع شرح ابن زين لـ « لامية الأفعال » لـ « بن مالك » : ص (١١٩) ط : الإمارات .

(٢) هـو العلّامـة الشـيخ محمـد الماميّ المباركيّ شيخ مشايخ زمانه ، وفقيه أقرانه ، له نظم كثير وتصـانيف نافعـة ، مـنها : نظـم قواعد الونشريسيّ في قواعد الفقه المالكي ، ونظم الأحكام لـلماورديّ ، وردّ الضّـوال والهمل عن الكروع في حياض العمل ، ونظم المقصور والممدود ولـه ديوان شعر في أغراض مختلفة مات رحمه الله سنة ١٢٨٢هـ .

راجع ترجمته في مقدمة « شرح كتاب البادية » : الورقة (٧) .

(٣) سمعته من شيخنا الشيخ محمد الحسن حفظه الله تعالىٰ .

(٤) هـو الإمـام خليل بن إسحاق بن موسىٰ المعروف بـ « الجندي » نشأ بالقاهرة ، وولي الإفتاء فـيها عـلىٰ مذهـب الإمـام مـالك رحمه الله تعالىٰ ، له « المختصر » عمدة المالكية في المذهب وقـد كُتب له القبول فشرحه الجم الغفير ، ومن تصانيفه : « التوضيح » وهو شرح لمختصر ابن الحاجب ، و « المناسك » وغيرهما ، مات رحمه الله تعالىٰ سنة ٧٧٦هـ علىٰ الأشهر .

راجـع ترجمته في « الديباج المذهب » لابن فرحون (١/٣٥٧-٣٥٨) و « الدرر الكامنة » لابن حجر (٢/١٧٥) .

مُصَنَّف من الهفوات ، أو ينجو مؤلِّف من العثرات[1] » .

ومـن المصـنّفين من صرح بأنه لو أعاد النظر في كتابه لاستدرك علىٰ نفسه وقدم وأخر ، وحذف وأضاف ، وهـٰـذا كثير ، لايحتاج إلىٰ ذكر أمثلة عليه .

وليعـلـم الـناظر في هـٰـذه المنظومة المباركة أن إصلاح مافيها من خلل يسير هو متفاوت في الدرجة ، فمنه ماهو ضروريّ ، ومنه ماهو دون ذلك كما قال شيخنا العلَّامة الشيخ محمد سالم حفظه الله تعالىٰ بعد أن فرغ من مراجعة هـٰـذه التصـويبات : « الملاحظ أن هـٰـذه التصويبات منها الضروريّ ، ومنها الحاجِيّ ومنها التحسينيّ » .

ولابـأس أن أمـثل للتقسـيم الـذي ذكـره بأمـثلة إجمالـية تاركاً للقارئ أن يتعرّف بنفسه علىٰ الأمثلة مفصّلة في مظانـّها .

فمن التصويبات الضروريّة : تصويب مافيه لحن ، مثل قوله :

قُلْتُ كَذَا إن ثِـقَةٌ مِمَّن سَمِعْ   يَحْـفَظُهُ ...» البيت وقد سبق آنفاً أن قولـه : « يحفظه » لحن ، أصلحه الشيخ زكريّا الأنصاريّ بقوله : « حفظه » .

وأصـلـحه الشـيخ محمد سالم بجعل : « إذْ » مكان « إن » كما تقدّم ، مع الحفاظ علىٰ كلمة « يحفظه » .

ومن التصويبات الضروريّة : تصويب قوله في « مراتب التعديل » : ص (٦٠) .

صُـوَيْلِحٌ صَـدُوقٌ انْ شَـاءَ اللَّـهْ   أَرْجُـو بِـأَن لَـيْسَ بِـهِ بَـأْسٌ عَـرَاهْ

ومن ذلك تصويب قوله في « كتابة الحديث وضبطه » : ص (٨٨) .

(١) (٦/١) مع شرحه « جواهر الإكليل » لـ « صالح الأزهريّ » .

وَكَـرِهُوا فَصْـلَ مُضَـاف اسْـمِ اللَّـهْ   مِـنْـهُ بِسَـطْرٍ إن يُـنَاف مَـاتَـلاهْ

وهـٰـذان البيـتان مؤلّفـان مـن السـريع الموقـوف والرَّجَـز الـتام المذيَّـل فالمصـراعان الأولان مـن البيـتين مـن السـريع الموقوف ، والأخيران من الرجز التام المذيَّل ، والإذالة لاتصلح في الرَّجَـز .

وقد أصلحهما الشيخ محمد سالم كما سترىٰ ذلك في موضعه .

ومـن التصويبات الحاجيّـة : تصويب مافيه ضعف في التركيب ، أو عيب في القافـية ، وكذلـك إصــلاح مـا اجتمع فيه ضربان ، وسيرىٰ القارئ ماتمّ تصويبه من ذلك .

ومـن التصـويبات التحسـينـيّـة : إصلاح الضـرورات الشـعرية التي يمكن الاسـتغـناء عنها .

وقد علّقت علىٰ هـٰـذه التصويبات في مواضعها بما يجلّيها إن شاء الله تعالىٰ وأكثر التعليلات والتعقّبات هي مـما أفدته من الشيخين حفظهما الله تعالىٰ .

وقـد نحـا الشـيخان في هـٰـذه التصويبات والإصلاحات الدّقة البالغة التي تـهدف إلىٰ الحفـاظ علـىٰ ألفـاظ الـناظم ومعانيها ، مع تجنب زيادة بيت آخر علـىٰ البيـت الـذي تـمّ إصلاحه ، ولم يقع هـٰـذا إلا في موضع واحد فقط ، في مراتب التجريح ، وكثير من التصويبات يكون بحذف حرف أو إبداله .

المبحث الثالث : عملي في تحقيق هـٰـذه الألفية النافعة .

مرّ عملي في هـٰـذه الألفية المباركة بمرحلتين .

أولاهمـا : تحقيقها علىٰ خمس نسخ خـطِّـيَّـة ، مع إثبات الفروق بين هـٰـذه

النسخ، وتدوين تصويبات الشيخ «محمد سالم» وتلميذه الشيخ «محمد الحسن» وكتابة هـذه المقدّمة الدراسيّة ، سوى هـذا العنوان فإنني كتبته بعد الفراغ من مراحل التحقيق، وانتهت هـذه المرحلة في يوم الأربعاء ٢١/٥/١٤٢٠هـ .

الثانية : إكمال خطوات التحقيق بعد الحصول على نسختين مهمّتين هما نسخة ابن أبي مدين، ونسخة مكتبة الشيخ عارف حكمت رحمهما الله تعالى .

وكان إكمال التحقيق على فترات متباعدة كان آخرها في شهري رجب وشعبان من هـذا العام ١٤٢٣هـ .

وفي هـذه الأسطر أُجمِل خطوات التحقيق على النحو الآتي :

أ : أثبتُّ الفروق بين النسخ الستّ مستفيداً من النسخ المطبوعة مع شروحها ، لاسيّما « فتح الباقي بشرح ألفية العراقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ وهي فروق يسيرة وسيأتي الكلام على وصف هـذه النسخ بعد هـذا المبحث .

ب : علّقت على ماله صلة بسلامة النص وضبطه وتحرير ألفاظه ، وأهمّ ماعُنيت به :

١ـ علّقت على الضرورات الشعرية وأوجه الضبط .

٢ـ علّقت على ألفات الإطلاق ؛ لأنني وجدتُّ السواد الأعظم من طلبة العلم المبتدئين لايميزون بينها وبين ألفات التثنية والألفات المصاحبة لتنوين النصب الواردة في آخر القوافي ، وهو مايعرف عند أهل الأداء بمدّ العوض .

٣ـ إذا بدأ الناظم بهمزة وصل في الأبيات أو العناوين فإنني أميّزها بما يدل على ذلك ، وهو ضبطها بالحركة مع تلوينها ، وانظر على سبيل المثال

أوائل مصاريع الأبيات التالية : (٥٠)و(١٠٩)و(١٧١)و(٢١٣)و(٢٢٥) و(٢٧٠)و(٣٠٨)و(٣٢١)و(٣٢٥)و(٣٢٩)و(٤١١)و(٤١٢)و(٤١٤) و(٤٣٣)و(٤٦٧)و(٤٧٣)و(٤٨٥)و(٥١٩)و(٦٣٢)و(٦٦١)و(٧٩٢) و(٨٢٩)و(٨٤٧)و(٨٦٥)و(٨٩٠)و(٩٠١)و(٩٠٢)و(٩٧٦) .

أما العناوين فينظر : ﴿ اَلصَّحِيحُ ٱلزَّائِدُ عَلَى ٱلصَّحِيحَيْنِ ﴾ ص : (٤) ﴿ اَلْمُسْتَخْرَجَاتُ ﴾ ص : (٥) و ﴿ اَلْمَرْفُوعُ ﴾ و ﴿ اَلْمُسْنَدُ ﴾ ص : (١٣) ﴿ اَلْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ ﴾ و ﴿ اَلْمَوْقُوفُ ﴾ و ﴿ اَلْمَقْطُوعُ ﴾ ص : (١٤) ﴿ اَلْمُرْسَلُ ﴾ ص : (١٧) و ﴿ اَلْمُنقَطِعُ وَٱلْمُعْضَلُ ﴾ و ﴿ اَلْعَنْعَنَةُ ﴾ ص : (١٩) و ﴿ اَلشَّاذُّ ﴾ و ﴿ اَلْمُنكَرُ ﴾ ص : (٢٣-٢٤) و ﴿ اَلْأَفْرَادُ ﴾ ص : (٣٠) ﴿ اَلْمُضْطَرِبُ ﴾ ص : (٣٤) وهـكذا أغلب العناوين .

وقد سبق أن شرحت أهمّ مصطلحات الضبط في مقدمة تحقيقي لمتن « هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاّب في تبيين متشابه الكتاب » ص (٣٥-٣٦) .

٤ـ قمت بضبط ماله وجهان بلونين ، ومن الأمثلة على ذلك لفظ « مُبْهَمَا » في البيت رقم (٨) فإن فيه الوجهين : فتح الهاء وجعلت الفتحة باللّون الأسود ، وكسرها وجعلت الكسرة باللّون الأحمر ، ولهـذا نظائر في مواضع عدة ، منها « ضُعْفٌ » في البيت رقم (٥٣) و « الْيَعْمُرِي » في البيت رقم (٧٠) و « يُقْرَأُ الصَّوَابُ » في البيت رقم (٦٤٤) و « أَرْبَعَةٌ » و « خَمْسَةٌ » و « سِتَّةٌ » و « سَبْعَةٌ » في الأبيات (٨٣٧)و(٨٣٨)و(٨٣٩)

وغيرها ، وفي الغالب أكتفي بالضبط دون التعليق إلاّ إذا كان هناك مايقتضي ذلك ، كما حصل في ضبط المواضع الثلاثة الأخيرة .

٥ـ علّقت علىٰ مواضع نقل حركة الهمزة إلىٰ ماقبلها ، وهي في هـٰذه الألفيّة كثيرة جداً ، وجعلت فوق الألف التي نقلت عنها الهمزة رأس صاد صغيرة هـكذا « ص » إشارة إلىٰ أن همزة هـٰذه الألف تحولت بعد نقل الحركة عنها إلىٰ همزة مشابهة لهمزة الوصل وهـٰذا أمر معروف في تدوين المخطوطات عامّة ، ومخطوطات بلاد المغرب العربيّ ولاسيّما مخطوطات إقليم شنقيط وهـٰذه الصاد الصغيرة معمول بها في رسم المصاحف .

٦ـ ميَّزت الفروق اليسيرة في عناوين الأبواب بالنجمة ذات اللون الأخضر (*) ولم أدخلها في تسلسل ترقيم الهوامش .

ج : إنّ إخراج هـٰذه الألفية محققة في حجم صغير يسهل حمله واصطحابه هو من شروط إخراج متون هـٰذه السلسلة ، لذلك تركت شرح الغريب[1] والترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في أبياتها ، والتعليق علىٰ ما زخرت به من مئات المصطلحات والأقوال لأسباب عدّة منها :

١ـ أنّ هـٰذا يصرفنا عن الهدف المرسوم الذي سبقت الإشارة إليه وهو إخراج هـٰذه الألفية في حجم صغير مناسب للحفظ والاستذكار .

٢ـ أنّ التعليق علىٰ هـٰذه الأمور وغيرها يحتاج القيام به إلىٰ مجلدات .

(١) علقت علىٰ ثلاث مفردات في مواضع متفرقة ، وجدتُّ نفسي مدفوعاً إلىٰ بيانها لشدة غرابة الأولىٰ والثالثة ـ حسب فهمي القاصر ـ وخشية الالتباس في الثانية .
أما الأولىٰ فهي قوله : « أَزْفَلَهْ » في البيت رقم (٤٥٩) ومعناها : جماعة من الرواة ، وأما الثالثة : فهي كلمة « ينِضّْ » في البيت رقم (٨٠٠) ومعناها : يتيسّر ، وأما الثانية وهي التي خشيت الالتباس فيها : فهي كلمة « برَّاء » في البيت رقم (٩٠١) أي الذي يبري =

٣ـ أن في ذلك صرفاً لطالب العلم عن تلك الشروح الكفيلة ببيان هـٰذه الأمور ، ولاسيما « فتح المغيث » و « فتح الباقي » للإمامين : « السخاويّ » و « زكريّا الأنصاريّ » فمن أراد بيان شيء من ألفاظ هـٰذه الألفيّة فإنه يجد بغيته في هـٰذين الشرحين إلا ماندر .

بقي أمر ترددتُّ فيه كثيراً ثم عزمت علىٰ القيام به ، وهو تخريج الأحاديث التي أورد الناظم أطرافها أو أشار إليها في النظم .

ويرجع قيامي بتخريجها إلىٰ أسباب أذكر منها .

١ـ أنّ هـٰذه الأحاديث لم تجد العناية الكافية من محققي شروح الألفية[1] فعنَّ لي أن أخرّجها تخريجاً موجزاً مع بيان مراتبها ثبوتاً وضعفاً ، وتوثيق كل ما أنقله من المصادر المعتمدة ، وبذلت جهداً مضنياً في تتبع أقوال أهل العلم في الأحاديث المعلّة التي مثّل بها الناظم رحمه الله تعالىٰ .

وقد سلكت في تخريج الأحاديث طريقة التفريع علىٰ المتابعات ، مع تحرير الألفاظ قدر الإمكان .

٢ـ أن حفظ طالب العلم لهـٰذه الألفية مقروناً بالعناية بهـٰذه الأحاديث الواردة في النظم أمر لايحتاج إلىٰ برهان علىٰ أهميته ، فهو من الأهمية بمكان .

٣ـ أن الكلام علىٰ هـٰذه الأحاديث في الشروح المذكورة مفرق في صفحات هـٰذه الشروح بدون عزو ، فكان تخريجها معزوة إلىٰ مصادرها في صفحات يسيرة عملاً يوفر علىٰ الطالب الوقت والجهد .

٤ـ لقد انتفعت ـ والحمد لله وحده ـ بتخريج هـٰذه الأحاديث ، وكان

= العود وقد علقت عليها خشية أن يظن بعض القراء أنها اسم علم .

(١) بعد فراغي من تحقيق هـٰذه الألفية النافعة وتنضيدها ، ظهرت طبعة جديدة لـ « شرح =

من توفيقه سبحانه لي أن عدد هذه الأحاديث زاد على (٤٠) حديثاً وبهذا ألحق بقافلة أصحاب الأحاديث الأربعينيّة بفضل الله تعالىٰ، وأتَشَبَّهُ بهم.

د : لمّا كان حسن الإخراج لهذه المتون من الأمور المعينة لطالب العلم علىٰ الانتفاع بها ، بذلت قصارىٰ جهدي في العناية بذلك .

وإليك ـ أخي القارىء ـ بعض الأمور التي بذلت غاية الجهد في العناية بها .

أولاً ـ ميَّزت تصويبات الشيخ محمد سالم باللّون الأخضر ، وجعلت كل بيت من الأبيات وكل مصراع من المصاريع بين قوسين مزهّرين هكذا ﴿ ﴾ إلا إذا كانت هذه التصويبات جملاً أو كلمات أو حروفاً فإنني أميزها باللّون الأخضر كذلك ، دون وضعها داخل أقواس ، ورأيت من الأحسن وضع خط باللّون الأحمر تحت كل جملة أو كلمة أو حرف .

أما تصويبات تلميذه الشيخ محمد الحسن فإنني أميّزها باللّون الأحمر وأضع كل بيت من الأبيات الكاملة ، وكل مصراع من المصاريع بين قوسين مركنين هكذا { } .

فإذا كانت هذه التصويبات جملاً أو كلمات أو حروفاً ، فإنني أميزها باللّون الأحمر أيضاً ، دون وضعها داخل أقواس ، وأضع تحت كل جملة أو كلمة أو حرف خطاً باللّون الأخضر .

وفي الهوامش أضع أبيات الألفية التي تمّ إصلاحها معلّقاً علىٰ هذه

= التبصرة والتذكرة » بتحقيق الشيخين : عبداللطيف الهميم ، وماهر الفحل ، وفي عملهما عناية جيدة بتخريج الأحاديث .

التصويبات ، مثبتاً جميع ما أفدتُّه من الشيخين من فوائد ونكات وتعليلات .

والغرض من هذا الصنيع أن يكون التصويب هو الأساس الذي يحفظه من يرغب في حفظها ، والله من وراء القصد .

ثانياً ـ قام الشيخ محمد الحسن جزاه الله خيراً بضبط الألفية بقلمه ضبطاً تامّاً ، وعند القيام بتنضيد حروفها تقيّدتُّ بهذا الضبط قدر مكنتي وطاقتي ومانَدّ عن ذلك فهو من لوازم النقص الذي لامناص منه ، واستفدت إلىٰ جانب ذلك من نسخة « أ » المضبوطة ضبطاً تامّاً لاسيما في ضبط ماله وجهان ولم أدع حرفاً واحداً إلا ماكان من قبيل الإدغام أو الإخفاء ؛ فإنني لاأضبطه بالشكل علىٰ طريقة أهل الأداء،وأضبط من ذلك مايخشىٰ الالتباس في نطقه.

وربما وجد القارئ ـ كما أسلفت ـ أحرفاً نَدَّ عنها النظر ، فسبحان من جعل النقص من لوازم البشر .

ثالثاً ـ اجتهدت في إخراج النص اجتهاداً بالغاً ، وكنت أمضي مع الناسخ أثابه الله تعالىٰ مالايقل عن عشر ساعات في أكثر الأيام ، نجلس أمام شاشة الجهاز الناسخ ندقّق في طريقة رسم الحروف ، وكيف تُنزّل الحركات عليها ومالمسافة المناسبة بين الحرف والحركة ، وكيف تُوضع الأقواس علىٰ الكلمات ، إلىٰ غير ذلك من الأمور التي تتطلب صبراً وجهداً ووقتاً طويلاً .

رابعاً ـ رقّمت الأبيات ترقيماً عَشْريّاً من الجهة اليسرىٰ للصفحات ، فمن أراد رقم بيت معيَّن فإنه يعد ماقبل الرقم المثبت أو مابعده بحسب قرب البيت

المراد تحديد رقمه من الرقم العشريّ المثبت بالتسلسل المضاعف .

خامساً ـ يلحظ القارئ للهوامش أمرين :

أولـهـما : الجمـع بـين الأشـياء المتوافقة مع التقيّد بترتيبها في كل صفحة فـإذا تكـررت ألفـات الإطــلاق في صفحة واحدة ـ على سبيل المثال ـ بحيث كانـت الألـف الأولىٰ بـرقم (٣) والـتي بعدهـا بـرقم (٥) والثالـثة برقم (٦) وأخـرىٰ بـرقم (٩) فـإنني أدون هــٰذه الإحالات في الـهامش هـٰكذا : (٣) و(٥) و(٦) و(٩) : الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

ثانيـهـما : يـتكرر الرقم في مواضع يسيـرة ؛ لأن الكلمة التي وضع عليها الـرقم يتطلـب التعلـيق علـيها مـرتين كمـا في ص (١٩) الـهـامش رقـم (١) وص (٥٣) الـهامش رقم (٢) والـهامش رقم (٤) .

سادسـاً ـ سأقتصـر في الفهـارس عـلىٰ فهرسـين فقـط فهـرس للأحاديـث وفهـرس للمحـتوىٰ ، وليسـت هـناك ضـرورة لوضع فهارس تفصيلية للأعلام والألفاظ والمصادر وغيرها ، لأن ذلك لايتناسب مع حجم متن منظوم .

وهناك أمور تحسينـيّـة لاداعي للحديث عنها ، ويستطيع المتأمّل إدراكها .

والله نسـأل أن يصلـح سـرائرنا وعلانيتنا ، ويـجنّبنا الوقوع في شرَك حظوظ الـنفس الأمّـارة بالسـوء ورغـباتـها ؛ إنـه خيـر مسؤول ، وعليه الــتُّــكْلان وهو حسبنا ونعم الوكيل .

ٱلْأُصُولُ ٱلْخَطِّيَّةُ ٱلَّتِي اعْتَمَدتُّ عَلَيْهَا فِي التَّحْقِيقِ

يسَّـر الله تعـالىٰ لـي ـ ولـه الحمد والمنة ـ تصوير سبع نسخ خطية لـهـٰـذه الألفية المباركة ، وإليك وصفها :

الأولىٰ : نسـخة مصـوّرة عـن مكتـبة شيخ الإسلام عارف حكمت مودعة بمكتـبة الملـك عبدالعزيز بالمدينة ، رقم التصنيف (٢٣١/١٢) ورقمها العام في مكتبة عارف حكمت (٢٧٨) .

وهــٰـذه النسـخة تـمـتاز بدقـة الضـبط في الجمـلة ، وحسن الخط ، فقد كُتِبـت بخطّ نسخيّ جميل مع وضع إطار على كل صفحة ، غير أن له في ضبط بعـض الكـلمات طـريقة خاصة ربما تكون مستغربة لدىٰ القارئ ، ولعل هـٰـذه الطـريقة كانـت متبعة في زمـان الناسـخ ومـن الأمثلة علىٰ ضبطه غير المألوف كتابـته لـلهمزة قـبل الألـف هـــٰـكذا « ءاقسـام الحديـث » ونحـو «ءاذا قال الشـيخ ... » ومـن ذلـك نقط الألف المقصورة نحو « علىٰ » و « طوىٰ » فإنه يكتبها هـٰـكذا « علي » و « طوي » .

ولــه عـناية بضـبط الكـلمات الـتي يـرد في ضـبطها وجهـان ، ويكثر من التسهيل في الكلمات المهموزة .

وأفضـل مايميزهـٰـذه النسخة أنـها مقروءة على الحافظ ابن حجر رحمه الله تعـالىٰ وعلـيها إجـازة بخطـه ، كتـبها لأحد تلاميذه ، سيأتـي ذكر اسمه ، وهي مصوّرة ضمن النماذج المصوَّرة في آخر هـٰـذه الدراسة .

واسم ناسخها : محمد بن أحمد بن عليّ الشهير بـ « الكفقيّ » وتاريخ النسخ كان سنة ٨٠٨هـ أي بعد وفاة ناظمها بنحو سنتين ، وعدد أوراقها (٥٦) ورقة بدون إجازة الحافظ ، وعدد الأسطر في كل صفحة (١٠) أسطر بمقياس (١٧×٢٥) .

أما الذي عرضها على الحافظ ابن حجر ، وكتب له إجازة عليها بخطه فهو جمال الدين عبدالله النابتيّ ، وكان يكتب بعد عرضه لعدد من الأبواب : بلغ . جمال الدين ... » إلخ .

وقد رمزت لهٰذه النسخة بالحرف « أ » .

الثانية : نسخة مودعة برقم (٦٦١) وعليها تملُّك ، وعنوانها مشوب بالعجمة إذ كتب عليها « كتاب ألفية عراقي » وتحت هٰذا العنوان جملة « أصول حديث » .

وكاتب هٰذه النسخة هو « محمد خليل عليّ الكراديميّ الشافعيّ » فرغ من نسخها يوم الأربعاء ٢٥/جمادىٰ الأولىٰ سنة ٨٥٣هـ ، وهي نسخة مقابلة علىٰ نسخة الناظم ، ونسخة أخرىٰ عليها خط المصنف ، وهٰذه النسخة جيدة مضبوطة بالشكل ، وعدد أسطرها في كل صفحة تسعة أسطر ، وقد رمزت لها بالحرف « ب » .

الثالثة : نسخة مودعة برقم (٨٣٥٤) عامّ ، معنونة بـ « كتاب التبصرة والتذكرة » كتبها « محمد الحمصيّ بن محمد البغداديّ السّقا » وفرغ من

نسخها نهار السبت ٢٦ شوال عام ٨٧١هـ ، وقد كتب علىٰ غلافها أبيات من الشعر ، وعدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطراً .

وهي نسخة مسموعة مضبوطة بالشكل ، قليلة الأخطاء ، وقد رمزت لها بالحرف « ج » .

الرابعة : نسخة مودعة برقم (٨٥٧/ خ ف) بهامش كتاب « فتح الباقي بشرح ألفية العراقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ ، وناسخها هو « محمد ابن حسين الشهير بالمغربل » فرغ من نسخها في شهر صفر سنة ١١٧١هـ وهٰذه النسخة مصورة عن نسخة « روضة خيريّ بمصر » وعليها تملُّك باسم « أحمد خيريّ » وقد رمزت لهٰذه النسخة مع النسخة الممزوجة بشرحها بالحرف « د » .

الخامسة : نسخة مودعة برقم (١٩٠٤) مصورة عن مكتبة « أمين دمج » ببيروت / ٣٠٠ ، وقد كتب عليها « هٰذه ألفية علم الحديث للعالم العامل ... » واسم ناسخها « عليّ بن حسين بن عمر الحافظ » وعليها تعليقات مقتبسة من « فتح الباقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ وعدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطراً كسابقتها ، وقد رمزت لها بالحرف « هـ » .

السادسة : ممزوجة بشرحها « فتح الباقي » كما تقدم آنفا ، وهي تحمل رقم النسخة « د » ؛ لأن ناسخهما واحد وهو : محمد بن حسين الشهير بـ « المغربل » ولم أرجع لهٰذه النسخة إلا في مواضع معينة ، ولم يظهر لي

فرق بينها وبين النسخة التي كتبت بـهامشها [(١)] .

السـابعة : نسـخة كتبـت حديـثاً ، وهي التي ميَّزتـها بقولـي « نسخة ابن أبـي مديـن » وقد فرغ منها كاتبها العلامة الشيخ الحافظ محمد بن أبـي مدين الشِّـنقيطيّ ضـمن شـرحه علـيها ظهر يوم الأربعاء آخر يوم من شهر الله المحرم فاتح سنة خمس وتسعين وثلاثـمائة وألف .

وهي وإن كانت نسخة متأخرة في تاريخها لـكنها مسموعة محررة .

وقبل أن ألقي القـلم لابـد من شكر أصحاب الفضل بعد شكر الله تعالىٰ الـذي يـرجع إلـيه كـل فضـل ، والذيـن يسـتحقون الشـكر والدعـاء كـثير والحـيِّزلايتسـع هـنا إلا لمـن لهـم عـون مباشـر عـلىٰ إنجاز تحقيق هـٰذه الألفيّة النفيسـة وأبـدأ أولاً بشـكر شيخي الجليل علّامة المنقول والمعقول الشيخ محمد سـالم بـن محمـد عـليّ بن عبدالودود « عَدُّود » الشنِّقيطيّ أمتع الله به ، واثـنّي بشـكر تلمـيذه الـنابغة محمـد الحسـن الـدَّدَو الشِّنقيطيّ علىٰ ما أوليا به هـٰذه الألفية من عناية تامّة تصحيحاً وتوجيهاً .

أسـأل الله تعالىٰ أن يتولَّىٰ جزاءهما ، ويحسن إليهما ، ويضاعف النفع بـهما ويقر أعينهما وأعيننا جميعاً بنصرة هـٰذا الدين وظهوره والتمكين لحملته .

(١) جميع هـٰـذه النسخ الخمس : الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة محفوظة في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

وجميع هـٰذه النسخ ـ كما ترىٰ في صور النماذج ـ كتبت بخط مشرقيّ معتاد .

وأثـني بشـكر صـاحب الفضيلة الشيخ مصطفىٰ بن كرامة الله مخدوم علىٰ إتحافـه لي بـأهمّ النسـخ الـتي اعـتمدت علـيها في التحقـيق رغـم أنـها وصلت مـتأخِّرة بعـد أن أتـممـت مقابلـة سـائر النسـخ ، وكان جزاه الله خيراً يرغب تحقـيق هـٰـذه الألفية ، ولما علم أنني فرغت من تحقيقها آثرنـي أثابه الله بـهـٰـذه النسخة الفريدة ، وهـٰـذا شأن أهل العلم والفضل .

ولـلابـن الفاضل الشيخ عليّ بن سعد الغامديّ وافر الشكر علىٰ ماقدمه لـي مـن عـون في الـدّلالـة عـلىٰ مواضـع الأصول الخطِّـيَّـة المودعة في المكتبة المركـزية بجامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسلامية ، مـع إلحاحه في الإسراع بتـحـقـيـقـها ، وكـان قـبـل ذلك قرأها عـلـيّ قراءة ضبط وحفظ ، زاده الله توفيقاً وسداداً .

وهـناك مـن آثـر عـدم ذكـر اسمـه ممـن أعـان عـلىٰ إنجاز هـٰـذه الألفية رغـبـة في محـض المـثوبة ، أسـأل الله أن يكـرمهم بقـبول مـاقدموا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ الآية (١٢٠) من سورة التوبة .

والشـكر موصـول للقـائمين عـلىٰ إدارة المطبوعات وفسح الكتب بوزارة الإعـلام عـلىٰ ماعهدنـاه عـنهم مـن سرعة الإنجاز رغم كثرة الأعمال عندهم أسأل الله لهم التوفيق والعون .

ويـتـعين عليّ أن أنوِّه بالـمجـهود الكبير الذي بذله أخي صاحب الفضيلة مـبارك الخشـيم في مـتابعة إخراجها والإشراف علىٰ سير طباعتها ، وأسأل الله

تعالىٰ أن يتولّى عنّي مكافأته ، ويجزل مثوبته ، ويبارك له في نفسه وأهله وماله .

ومن الواجب عليّ كذلك إزجاء الشكر المقرون بالدعاء للابن الماجد النبيه : ماجد بن عليّ القحطانيّ الذي نذر جُلّ وقته لخدمة هٰذه السلسلة فجزاه الله وأسرتَه الكريمةَ خير الجزاء .

وللقائمين علىٰ مطبعة الابتكار مسؤولين وعاملين خالص الشكر علىٰ عنايتهم بإخراج هٰذا المتن المبارك ، وإذا وجدتّ ـ أخي القارئ النبيل ـ خللاً وهو ولاشك مقطوع بوجوده فابعث إليّ بتصويبه عبر صندوق البريد المدون في آخر التقديم ؛ فإن هٰذا من تمام النصح ، والمؤمنون نصحه .

وأختم بالدعاء لأهلي وأولادي الذين عانوا كثيراً من عزلتي عنهم ، أسأل الله أن يثيبهم ويمنحهم الصبر والاحتساب ، ويصلح أحوالهم .

وبعد : فأسأل الله أن يتقبل هٰذا الجهد ويتجاوز عمّا وقع فيه من خلل وخطل ، وينفع به طلاّب العلم في كل زمان ومكان ، ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، ويصلح أحوال الأمة حكاماً ومحكومين ، وينصر دينه ويعلي كلمته إنه خير مسؤول ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

فرغت من زبر هٰذا المدخل بعد مغرب يوم السبت الرابع من شهر رمضان المبارك عام ١٤٢٣هـ ، وصلىٰ الله وسلم علىٰ الهادي المعلم والبشير النذير ، وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهداه إلىٰ يوم الدين .

تعالىٰ أن يتولّى عنّي مكافأته ، ويجزل مثوبته ، ويبارك له في نفسه وأهله وماله .

ومن الواجب عليّ كذلك إزجاء الشكر المقرون بالدعاء للابن الماجد النبيه : ماجد بن عليّ القحطانيّ الذي نذر جُلّ وقته لخدمة هـٰذه السلسلة فجزاه الله وأسرتَه الكريمةَ خير الجزاء .

وللقائمين علىٰ مطبعة الابتكار مسؤولين وعاملين خالص الشكر علىٰ عنايتهم بإخراج هـٰذا المتن المبارك ، وإذا وجدتّ ـ أخي القارئ النبيل ـ خللاً وهو ولاشك مقطوع بوجوده فابعث إليّ بتصويبه عبر صندوق البريد المدون في آخر التقديم ؛ فإن هـٰذا من تمام النصح ، والمؤمنون نصحه .

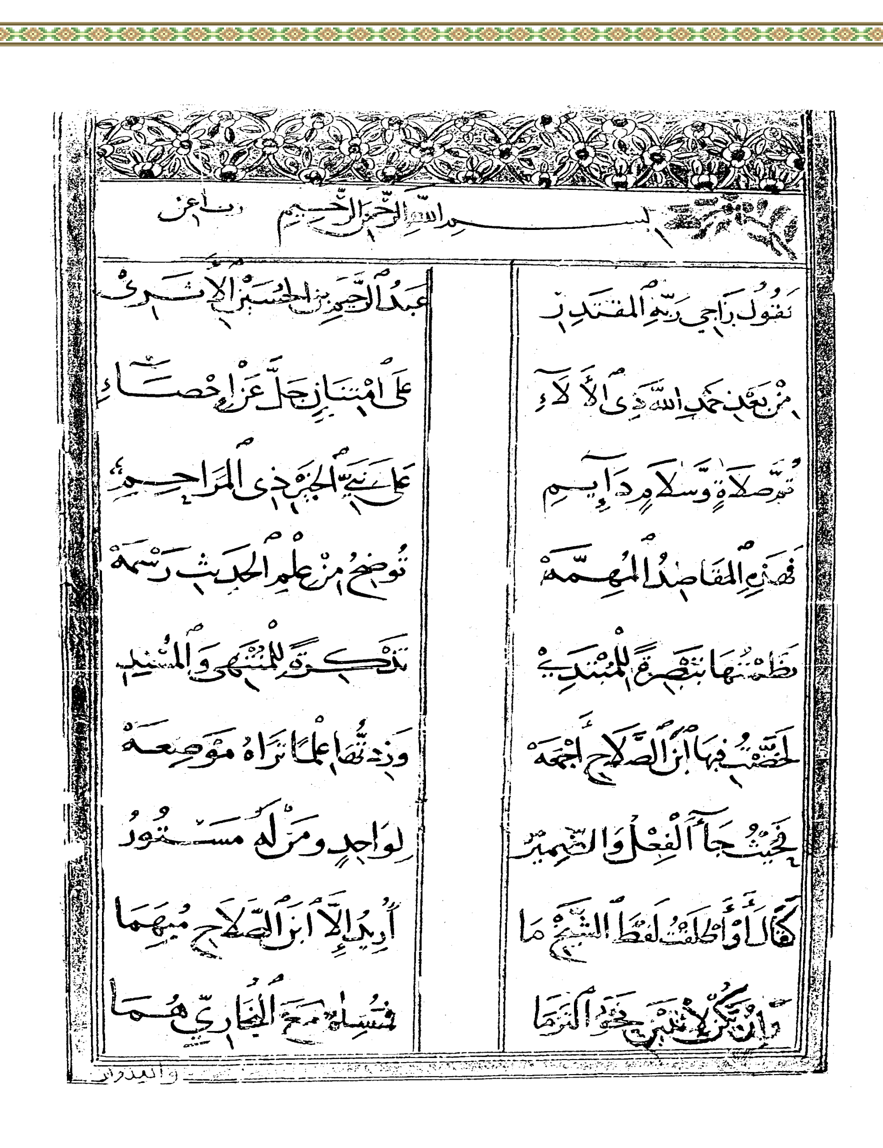
وأختم بالدعاء لأهلي وأولادي الذين عانوا كثيراً من عزلتي عنهم ، أسأل الله أن يثيبهم ويمنحهم الصبر والاحتساب ، ويصلح أحوالهم .

وبعد : فأسأل الله أن يتقبل هـٰذا الجهد ويتجاوز عمّا وقع فيه من خلل وخطل ، وينفع به طلاّب العلم في كل زمان ومكان ، ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، ويصلح أحوال الأمة حكاماً ومحكومين ، وينصر دينه ويعلي كلمته إنه خير مسؤول ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

فرغت من زبر هـٰذا المدخل بعد مغرب يوم السبت الرابع من شهر رمضان المبارك عام ١٤٢٣هـ ، وصلىٰ الله وسلم علىٰ الهادي المعلم والبشير النذير ، وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهداه إلىٰ يوم الدين .

نَمَاذِجُ مِن صُوَرِ

ٱلْأُصُولِ ٱلْخَطِّيَّةِ



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي ربه المقتدر ... عبد الرحيم بن الحسين الأثري

من بعد حمد الله ذي الآلاء ... على امتنان جل عن إحصاء

ثم صلاة وسلام دائم ... على نبي الخير ذي المراحم

فهذه المقاصد المهمة ... توضح من علم الحديث رسمه

نظمتها تبصرة للمبتدي ... تذكرة للمنتهي والمسند

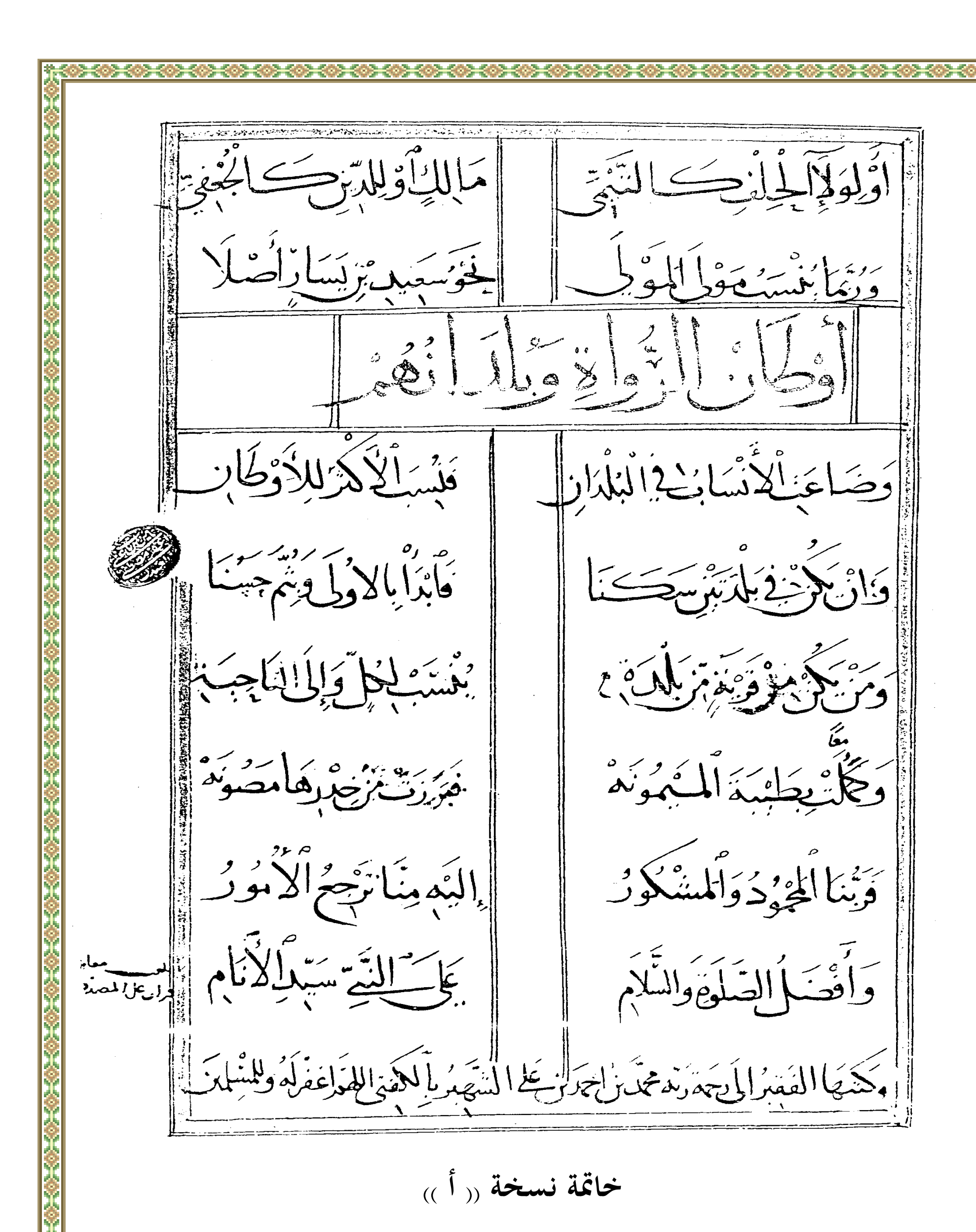
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه ... وزدتها علما تراه موضعه

فحيث جاء الفعل والضمير ... لواحد ومن له مستور

كقال أو أطلقت لفظ الشيخ ما ... أريد إلا ابن الصلاح مبهما

وإن يكن لاثنين نحو التزما ... فمسلم مع البخاري هما

مقدمة الألفية من نسخة « أ »



أو لولاء الحلف كالتيمي ... مالك أو للدين كالجعفي

وربما ينسب مولى المولى ... نحو سعيد بن يسار أصلا

أوطان الرواة وبلدانهم

وضاعت الأنساب في البلدان ... فنسب الأكثر للأوطان

وإن يكن في بلدتين سكنا ... فابدأ بالأولى وبثم حسنا

ومن يكن من قرية من بلدة ... ينسب للكل وإلى الناحية

وكملت بطيبة الميمونة ... فجررت من خدرها مصونه

فربنا المحمود والمشكور ... إليه منا ترجع الأمور

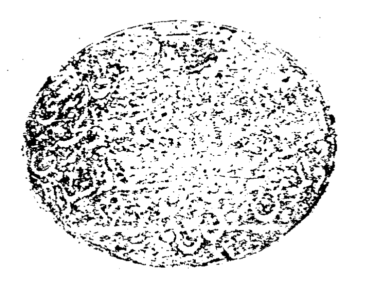
وأفضل الصلاة والسلام ... على النبي سيد الأنام

كتبها الفقير إلى رحمة ربه محمد بن أحمد بن علي الشهير بالأقفهي اللهم اغفر له وللمسلمين

خاتمة نسخة « أ »

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد فقد عرض علي جميع التبصرة والتذكرة في علوم الحديث نظم شيخنا الإمام
العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي رحمه الله رحمة واسعة
وسقى [illegible] رحمته الشيخ الفاضل البارع المحدث الأوحد المفيد المجيد جمال الدين مفخر
الطاهر عبد [illegible] زين الدين خلف النابتي عرضاً من حفظه في مجلس أجاد فيه فبان أنه الفرد
وتوسع في إيراده ولم يعثر في السرد وقد أجزت له أن يرويها عني وأن يقرئها ويحكيها على ما
وأن يروي شرحها وجميع ما هو لي مسموع أو مجاز وما لي من نظم ونثر
وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا [illegible] وأن يطول على عمرنا يوم العرض عليه
قاله وكتبه أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل المصري ابن حجر في مستهل ذي الحجة عام [illegible]
والحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وحسبنا الله ونعم الوكيل



صورة إجازة الحافظ ابن حجر بخطِّه في آخر نسخة ((أ))

وكملت بطيبة الميمونة ... فبرزت من خدرها مصونة
فربنا المحمود والمشكور ... إليه منا ترجع الأمور
وأفضل الصلاة والسلام ... على النبي سيد الأنام
تمت الألفية المباركة ... بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه قال ... ناظمها عبد الرحيم بن الحسين
فرغت منها يوم الخميس ... ثالث جمادى الآخرة سنة
ثمان وستين وسبع مائة ... بالمدينة الشريفة
على ساكنها أفضل الصلاة ... والسلام وأكمل
بتبييض هذه النسخة ... في يوم الثلاثاء رابع عشر

بلغ مقابلة على نسخة مقروءة على المصنف في سنة سبع وستين وسبعمائة وبخطه عليها في ثمانية وخمسين مجلساً

خاتمة نسخة ((ب))

شهر رجب سنة تاريخه والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من نسخه يوم الأربعا المبارك خامس

عشرين شهر جمادى الأولى سنة ثلاثة وخمسين وثمانمائة

على يد أضعف خلق الله محمد بن خضر بن عبد الكريم الكرادي

الشافعي مذهبا غفر الله له

ولوالديه ولمن قرأ فيه

ودعا له بالتوبة

والمغفرة

والتوفيق

لطالبه

للعبد

بلغ ثانيا على نسخة أخرى وعليها خط المصنف

آخر نسخة « ب »

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت

يقول راجي ربه المقتدر ... عبد الرحيم بن الحسين الأثري

من بعد حمد الله ذي الآلاء ... على امتنان جل عن إحصاء

ثم صلاة وسلام دائم ... على نبي الخير ذي المراحم

فهذه المقاصد المهمة ... توضح من علم الحديث رسمه

نظمتها تبصرة للمبتدي ... تذكرة للمنتهي والمسند

لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه ... وزدتها علما تراه موضعه

فحيث جاء الفعل والضمير ... لواحد ومن له مستور

كقال أو أطلقت لفظ الشيخ ما ... أريد إلا ابن الصلاح مبهما

وإن يكن لاثنين نحو التزما ... فمسلم مع البخاري هما

والله أرجو في أموري كلها ... معتصما في صعبها وسهلها

أقسام الحديث

وأهل هذا الشأن قسموا السنن ... إلى صحيح وضعيف وحسن

فالأول المتصل الإسناد ... بنقل عدل ضابط الفؤاد

عن مثله من غير ما شذوذ ... وعلة قادحة فتوذي

وبالصحيح والضعيف قصدوا ... في ظاهر لا القطع والمعتمد

إمساكنا عن حكمنا على سند ... بأنه أصح مطلقا وقد

مقدمة الألفية والباب الأول منها من نسخة « ج »

يوم الخميس ثالث جمادي الآخرة سنة ثمان وستين وسبعماية بطيبة اي
المدينة النبوية وتسمى طابة الميمونة اي المباركة بدعايه صلى الله عليه وسلم
لها بالبركة فبرزت اي المنظومة الى الناس بالمدينة الشريفة من خِدرها
بكسر الخا واهمال الدال اي سترها مصونة من الحشو بحسب الامكان فربنا
اي مالكنا المحمود والمشكور على انعامه بذلك اليه منا ترجع الامور
قال تعالى واليه يرجع الامر كله وافضل الصلاة والسلام على النبي المصطفى
سيد الانام اي الخلق صلى الله عليه وسلم كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
قال مولفه فسح الله قبره وغفر له ما تقدم وتاخر من ذنبه وكان الفراغ
من تاليفه عاشر شهر رجب سنة ست وتسعين وثمانماية ووافق الفراغ
من نقلها يوم الخميس عشر شهر صفر من شهور [illegible] من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة والسلام على يد كاتبه ومالكه الفقير الى الله
تعالى من هو عليه تعالى في اموره كلها متوكلا الفقير محمد بن حسين الشهير بالمغربل
غفر الله له ولوالديه ومشايخه
ومحبيه وللمسلمين اجمعين
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه
وسلم
والحمد
لله
رب
العالمين

وكملت بطيبة الميمونة ... فبرزت من خدرها مصونة ٩٩٨

فربنا المحمود والمشكور ... اليه منا ترجع الامور ٩٩٩

وافضل الصلاة والسلام ... على النبي سيد الانام ١٠٠٠

آخر نسخة « د » مع آخر النسخة الممزوجة بشرحها « فتح الباقي » للأنصاريّ

والمروة طبقات تعرف ... بالسن والاخذ وكم مصنفا
يغلط فيها وابن سعد صنفا ... فيها ولكن كم روى عن ضعفا

الموالي من العلما والرواة

وربما الى القبيل ينسب ... مولى عتاقة وهذا الاغلب
او لولاء الحلف كالتيمي ... مالك او للدين كالجعفي
وربما ينسب مولى المولى ... نحو سعيد بن يسار اصلا

اوطان الرواة وبلدانهم

وضاعت الانساب في البلدان ... فنسب الاكثر للاوطان
وان يكن في بلدتين سكنا ... فابدأ بالاولى وثم حسنا
وان يكن من قرية من بلدة ... ينسب لكل والى الناحية
وكملت بطيبة الميمونة ... فبرزت من خدرها مصونة
فربنا المحمود والمشكور ... اليه منا ترجع الامور
وافضل الصلاة والسلام ... على النبي سيد الانام

تمت بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله
وحده وصلى الله على من لا نبي
بعـــــــده

آخر الألفية من نسخة « هـ »

مَتْنُ

أَلْفِيَّةِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ

مُحَقَّقًا

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ : عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ … عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِي[1]

مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْآلَاءِ … عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ

ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمْ[2] … عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ

فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِمَّهْ … تُوضِحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَهْ

نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي[3] … تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ

لَخَّصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهْ … وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهْ

فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ … لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورُ

كَـ «قَالَ» أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ «الشَّيْخِ» مَا … أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمَا[4]

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الأثريّ » للقافية والوزن .

(٢) في « أ » الوجهان : المثبت هنا و « دَايِمْ » بالتسهيل .

(٣) لِلْمُبْتَدِي : بترك الهمزة كما في « فتح الباقي » الطبعة المفردة : ص (٤٢) وتركها هنا مراعاةً للقافية .

(٤) في « أ » و « ب » و « ج » و « د » و « نسخة ابن أبي مدين » : الوجهان ، وقد ذكر الوجهين الناظم نفسه في شرحه على ألفيته المسمّى « فتح المغيث » : ص (٦) حيث قال: « مُبْهَما : بالباء الموحَّدة وفتح الهاء ويجوز كسرها » . وقد زادها السخاويّ إيضاحاً في « فتح المغيث » (١/١١) فقال : « مُبْهَما: بفتح الهاء حال من المفعول ، وهو ابن =

وَإِنْ يَكُنْ لِاثْنَيْنِ نَحْوُ «الْتَزَمَا» … فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا

وَاللَّهَ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا … مُعْتَصِمًا[1] فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

﴿ أَقْسَامُ الْحَدِيثِ ﴾

وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ[2] قَسَّمُوا السُّنَنْ … إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنْ

فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ … بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُذُوذِ … وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي[3]

وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا … فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ

إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدْ … بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا وَقَدْ

= الصلاح وبكسرها حال من فاعل (أُرِيدُ) وهو الناظم » .

ونحو هـذا في « فتح الباقي » لزكريا الأنصاريّ : ص (٤٣) .

(١) في « أ » و « ب » و « د » : الوجهان ، بفتح الصاد تمييز للنسبة ، أي أرجوه من جهة العصمة بمعنى الحفظ وبكسرها حال من فاعل « أَرْجُو » بجعل العصمة بمعنى المنع من المعصية ، أي : مانعاً نفسي منها بلطف الله في أموري كلّها ، وورد في « هـ » : الوجهان كذلك ، غير أن لفظ « معتصماً » جاء مرفوعاً ، ولايصح . وفي « ج » بالكسر .

(٢) في « ج » و « د » و « هـ » « الشَّان » بالتسهيل غير مهموز ، ومافي « أ » و « ب » و « نسخة ابن أبي مدين » والنسخ المطبوعة هو الموافق للرواية ، وهـذا اللفظ كسابقيه مما يصح فيه الوجهان .

(٣) فَتُوذِي : بالتسهيل ، أصلها فَتُؤْذِي .

خَاضَ بِهِ قَوْمٌ ، فَقِيلَ : مَالِكُ ‏ ‏ ‏ ‏ عَنْ نَافِعٍ ، بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ

مَوْلَاهُ وَاخْتَرْ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنِدُ ‏ ‏ ‏ ‏ ٱلشَّافِعِيْ[1] ، قُلْتُ : وَعَنْهُ أَحْمَدُ

وَجَزَمَ ابْنُ حَنبَلٍ بِالزُّهْرِي[2] ‏ ‏ ‏ ‏ عَنْ سَالِمٍ أَيْ : عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ

وَقِيلَ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِهْ[3] ‏ ‏ ‏ ‏ عَنْ جَدِّهِ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْهُ بِهْ

أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِي[4] ‏ ‏ ‏ ‏ عَنْهُ أَوِ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانْ[5]

ٱلنَّخَعِيْ[6] عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَلْقَمَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلُمْ مَنْ عَمَّمَهْ

﴿ أَصَحُّ كُتُبِ ٱلْحَدِيثِ ﴾

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ ‏ ‏ ‏ ‏ مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالتَّرْجِيحِ

وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ، وَبَعْضُ الْغَرْبِ مَعْ ‏ ‏ ‏ ‏ أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا ، لَوْ نَفَعْ

---

(١) و(٦) إسكان ياء النسبة في « الشَّافِعِيّ » و « النَّخَعِيّ » للوزن أو لنية الوقف .
راجع « فتح الباقي » : ص (٥٠) .

(٢) و(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الزُّهْرِيّ » و « السُّلَيْمَانِيّ » : للقافية والوزن ولهـٰذا نظائر كثيرة ستأتي في هـٰذه الألفية .

(٣) بحذف الياء علىٰ لغة النقص كما في قول الشاعر :

بِأَبِهِ اقْتَدَىٰ عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ‏ ‏ ‏ ‏ وَمَن يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهي لغة معروفة عند العرب .

(٥) بالتسهيل كما تقدم .

وَلَمْ يَعُمَّاهُ وَلَـٰكِن قَلَّلَا[1] ‏ ‏ ‏ ‏ مِنْهُ ابْنُ ٱلَاخْرَمِ[2] الَّذِي قَدْ أَغْفَلَا[3]

وَرُدَّ ، لَـٰكِن قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ ‏ ‏ ‏ ‏ لَمْ يَفُتِ الْخَمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ

وَفِيهِ مَافِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِي[4] ‏ ‏ ‏ ‏ أَحْفَظُ مِنْهُ عُشْرَ أَلْفِ أَلْفِ

وَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ ‏ ‏ ‏ ‏ لَهَا وَمَوْقُوفٍ وَفِي الْبُخَارِي[5]

أَرْبَعَةُ الْآلَافِ وَالْمُكَرَّرُ ‏ ‏ ‏ ‏ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ أُلُوفاً[6] ذَكَرُوا

﴿ ٱلصَّحِيحُ ٱلزَّائِدُ[*] عَلَى ٱلصَّحِيحَيْنِ ﴾

وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنَصّْ ‏ ‏ ‏ ‏ صِحَّتُهُ أَوْ مِن مُصَنَّفٍ يُخَصّْ

---

(١) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ اللام الساكنة قبلها ، ويعبِّر عنه زكريا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٥٨) بالدَّرْج ، وكذا في سائر كتابه .

(٣) الذي في الرواية :

وَلَمْ يَعُمَّاهُ وَلَـٰكِن قَلَّمَا ‏ ‏ ‏ ‏ عِندَ ابْنِ ٱلَاخْرَمْ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا

وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترىٰ ، مع أنه يرىٰ أن قول الناظم «عِندَ ابْنِ ٱلَاخْرَمْ مِنْهُ» سائغ إذا عُدّ ذلك إدغاماً كبيراً ، غير أن هـٰذا لا يعرف اليوم إلا عند علماء القراءات .

(٤) و(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الجعفيّ » و « البخاريّ » : للقافية والوزن .

(٦) ويمكن أن يقال : « فَوْقَ ثَلَاثَةِ أُلُوفٍ ذَكَرُوا » .

(*) في « أ » و « ب » و « ج » و « د » : « الزَّايِدُ » ، بالتسهيل . وفي « هـ » : الزيادة وماأثبتُّه من نسخة « ابن أبي مدين » والنسخ المطبوعة .

بجَمْعه ـ نَحْوُ ابْنِ حِبَّانَ الزَّكِي[1] ... وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَكَالْمُسْتَدْرَك

عَلَى تَسَاهُلٍ ، وقَالَ : مَا انفَرَدْ ... بِهِ[2] ـ فَذَاكَ حَسَنٌ مَالَمْ يُرَدّْ

بِعِلَّةٍ ، وَالْحَقُّ حُكْمُنَا[3] بِمَا ... يَلِيقُ ، وَالْبُسْتِيْ[4] يُدَانِي الْحَاكِمَا[5]

﴿ اَلْمُسْتَخْرَجَاتُ ﴾

وَاسْتَخْرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ ، كَأَبِي ... عَوَانَةٍ وَنَحْوِهِ ـ وَاجْتَنِبِ

عَزْوَكَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ لَهُمَا ... إِذْ خَالَفَتْ لَفْظاً وَمَعْنَى رُبَّمَا

وَمَايَزِيدُ[6] فَاحْكُمَن بِصِحَّتِهْ ... فَهْوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِن فَائدَتِهْ[7]

وَالْأَصْلَ ـ يَعْنِي الْبَيْهَقِيْ[8] ـ وَمَنْ عَزَا ... وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحُمَيْدِيْ[9] مَيَّزَا[10]

(١) حذف التشديد من ياء « الزَّكيّ » للقافية والوزن كما تقدم .

(٢) « بـه » ساقطة من « ج » .

(٣) الذي في الرواية « وَالْحَقُّ أَن يُحْكَمْ بِمَا » حيث جزم « يُحْكَمْ » بعد « أن » بالسكون وهي ضرورة يمكن الاستغناء عنها ؛ لهـذا جعل الشيخ محمد الحسن مكانها قوله : « حُكْمُنَا » فاستقام صدر البيت .

(٤) و(٨) و(٩) إسكان الياء في هـذه المواضع للوزن أو لنية الوقف .

(٥) و(١٠) الألف في هـذين الموضعين للإطلاق .

(٦) في « ب » و « د » : « تَزِيدُ » وفي « أ » : الوجهان .

(٧) في « أ » و « ج » : مِن فَايِدَتِه : بالتسهيل ، كما تقدم آنفا ، وفي « ب » : الوجهان .

﴿ مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ ﴾

وَأَرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرْوِيُّهُمَا ... ثُمَّ الْبُخَارِيِّ فَمُسْلِمٍ ، فَمَا

شَرْطَهُمَا حَوَى ، فَشَرْطَ الْجُعْفِي[1] ... فَمُسْلِمٍ ، فَشَرْطُ غَيْرٍ يَكْفِي

وَعِندَهُ التَّصْحِيحُ لَيْسَ يُمْكِنُ ... فِي عَصْرِنَا ، وَقَالَ يَحْيَى : مُمْكِنُ

﴿ حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالتَّعْلِيقِ ﴾

{صَحِيحٌ اَلَّذْ أَسْنَدَا قَطْعاً عَلَى ... مَااخْتَارَهُ ، وَالظَّنُّ فِي هَذَا إِلَى}[2]

مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِي[3] ... وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِي

(١) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْجُعْفِيّ » و « النَّوَوِيّ » للقافية والوزن .

(٢) الذي في الرواية :

وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أُسْنِدَا ... كَذَا لَهُ وَقِيلَ ظَنّاً وَلَدَى

وفيه خفاء في الدلالة أصلحه الشيخ محمد سالم بتمامه بما ترى ، وقوله :

« الَّذْ » لغة مشهورة في « الَّذِي » ، قال ابن مالك في الكافيه مع شرحها (١/ ٢٥٢)

كَ « الَّذِ» وَ « الَّذْ» وَ « الَّذِيِّ» وَ « الَّذِي» ... وَمِثْلُ ذِي اللُّغَاتِ فِي « الَّتِي » احْتُذِي

ويستشهد على هـذه اللغة بقول الشاعر :

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ الَّذْ كِيدَا ... كَالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

راجع « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباريّ (٢/٦٧٢) و « اللسان » (١٤/٣٥٣– زبى)

مُـضَـعَّـفاً[1] وَلَـهُـمَـا بِـلَا سَـنَـدْ … أَشْيَا[2] فَإِن يَجْزِمْ فَصَحِّحْ ، أَوْ وَرَدْ

مُمَرَّضاً فَلَا ، وَلَـكِـن يُشْعِرُ … بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَيُذْكَرُ

وَإِن يَكُنْ أَوَّلُ[3] ٱلْإِسْنَادِ حُذِفْ … مَعْ صِيغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيقاً عُرِفْ

وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا الَّذِي … لِشَيْخِهِ عَزَا بِقَالَ فَكَذِي

عَنْعَنَةٍ كَـ « خَبَرِ الْمَعَازِفِ »[4] … لَا تُصْغِ[5] لِابْنِ حَزْمٍ الْمُخَالِفِ

﴿ نَقْلُ ٱلْحَدِيثِ مِنَ ٱلْكُتُبِ ٱلْمُعْتَمَدَةِ ﴾

وَأَخْذُ مَتْنٍ مِن كِتَابٍ لِعَمَلْ … أَوِ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَلْ

عَرْضاً لَهُ عَلَى أُصُولٍ يُشْتَرَطْ … وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيْ[6]: أَصْلٍ فَقَطْ

---

(١) في الرواية بالنصب على الحاليّة ، وكذا في هامش نسخة « أ » ووردت الإشارة إلى هذه النسخة في « فتح الباقي » : ص (٨٣) ووردت رواية النصب كذلك في « فتح المغيث » للسخاويّ (٦٠/١) وفي بقية النسخ و « فتح الباقي » في الموضع المذكور آنفاً : « مُضَعَّفٌ » بالرفع صفة لبعض .

(٢) أَشْيَا : بالقصر للوزن .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ، وعبر عنه في « فتح الباقي » ص (٨٦) بالدَّرْج .

(٤) علّقه البخاريّ بصيغة الجزم في الأشربة برقم (٥٥٩٠) فقال : وقال هشام ابن عمار ثم ساق الإسناد إلى أبي عامر أو أبي مالك الأشعريّ مرفوعاً بلفظ : « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْمَعَازِفَ ...» ووصله ابن حجر في « تغليق التعليق » (١٦/٥-١٩) وهو موصول كذلك في صحيح ابن حِبَّان برقم (٦٧٥٤) وراجع « الفتح » (٥٤/١٠-٥٦) .

(٥) في جميع النسخ : بفتح التاء والعين بمعنى : لاتمل ، وفي نسخة « ابن أبي مدين » الوجهان .

(٦) إسكان الياء في « النَّوَوِيّ » للوزن أو لنية الوقف كما في « فتح الباقي » : ص (٩١) .

قُلْتُ : وَلِابْنِ خَيْرٍ ٱمْتِنَاعُ … جَزْمٍ[1] بِغَيْرِ مَارَوَى[2] إِجْمَاعُ

﴿ ٱلْقِسْمُ الثَّانِي : ٱلْحَسَنُ ﴾

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مَخْرَجاً وَقَدْ … اِشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَاكَ حَدّْ

حَمْدٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ مَاسَلِمْ … مِنَ الشُّذُوذِ مَعَ رَاوٍ مَااتُّهِمْ

بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ فَرْداً وَرَدْ … قُلْتُ : وَقَدْ حَسَّنَ بَعْضَ مَاانفَرَدْ

وَقِيلَ : مَاضُعْفُهُ[3] قَرِيبٌ مُحْتَمَلْ … فِيهِ ، وَمَابِكُلِّ ذَا حَدٌّ حَصَلْ

وَقَالَ : بَانَ لِي بِإِمْعَانِي[4] النَّظَرْ … أَنَّ لَهُ قِسْمَيْنِ كُلٌّ قَدْ ذَكَرْ

قِسْماً ، وَزَادَ كَوْنَهُ مَاعُلِّلَا[5] … وَلَابِنُكْرٍ أَوْ شُذُوذٍ شُمِلَا[6]

وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهْ … وَالْعُلَمَاءُ الْجُلُّ مِنْهُمْ يَقْبَلُهْ

---

(١) في « أ » و « ب » و « د » : نَقْلٍ ، وقد جاء في « أ » تصحيح رواية « جَزْمٍ » في الهامش .

(٢) الذي في الرواية « جَزْمٍ سِوَى مَرْوِيِّهِ » وفي هذا التركيب ضعف أصلحه الشيخ محمد الحسن بماترى .

(٣) في جميع النسخ : بفتح الضاد سوى نسخة « ابن أبي مدين » فإنه فيها بالضم ، وهي قراءة أكثر القراء ، ووجه عن عاصم .

راجع « النشر » لابن الجزريّ (٣٤٥/٢) .

(٤) في « ج » : بِإِمْعَانِ ، بدون ياء المتكلم .

(٥) و(٦) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

وَهْوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقُ ... حُجِّيَّةً ، وَإِن يَكُن لَا يَلْحَقُ
فَإِن يُقَلْ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ ... فَقُلْ : إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ
رُوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ ... بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذْكَرُ
{وَإِن يَكُن تَضْعِيفُهُ لِكَذِبِ ... أَوْ شَذَّ ، أَوْ لَمْ يَنجَبِرْ فَاجْتَنِبِ}[1]
أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا[2] ... أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتَضَدَا[3]
وَالْحَسَنُ الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَهْ ... وَالصِّدْقِ رَاوِيهِ إِذَا أَتَى لَهْ
طُرُقٌ اُخْرَى[4] نَحْوُهَا مِنَ الطُّرُقْ ... صَحَّحْتَهُ كَمَتْنِ «لَوْلَا أَنْ أَشُقّْ»[5]

---

(١) الذي في الرواية :

وَإِن يَكُن لِكَذِبٍ أَوْ شَذَّا ... أَوْ قَوِيَ الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا

ولايخفى أن قوله : « فَلَمْ يُجْبَرْ » جواب لـ « إِنْ » ؛ فلا يصلح فيه النفي بـ « لَمْ » التي هي لنفي الماضي بل كان اللازم أن يقول : « فَلَا يَنجَبِرُ » .

وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، وجعل الجواب « فَاجْتَنِبْ » وقوله : « أَوْ لَمْ يَنجَبِرْ » عوض عن قول الناظم « أَوْقَوِيَ الضَّعْفُ » .

(٢) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٤) بنقل ضمة الهمزة إلىٰ التنوين ، وقد عبر عنه الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٩٩) بالدّرْج ، كما تقدم .

(٥) حديث : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ » تتمته « عَلَىٰ أُمَّتِي ـ أَوْعَلَى النَّاسِ ـ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ » . =

إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو[1] ... عَلَيْهِ ؛ فَارْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي
قَالَ : وَمِن مَظِنَّةٍ لِلحَسَنِ ... جَمْعُ أَبِي دَاوُدَ ، أَيْ : فِي السُّنَنِ
فَإِنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيهِ ... مَاصَحَّ ، أَوْ قَارَبَ ، أَوْ يَحْكِيهِ
وَمَا بِهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ قُلْتُهُ ... وَحَيْثُ لَا ، فَصَالِحٌ خَرَّجْتُهُ
فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحَّحْ وَسَكَتْ ... عَلَيْهِ ، عِندَهُ لَهُ الْحُسْنُ ثَبَتْ
وَابْنُ رُشَيْدٍ قَالَ ـ وَهْوَ مُتَّجِهْ ـ : ... قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ عِندَ مُخْرِجِهْ
وَلِلْإِمَامِ الْيَعْمُرِيِّ[2] إِنَّمَا ... قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَحْكِي مُسْلِمَا

= أخرجه البخاريّ في الجمعة برقم (٨٨٧) واللفظ له ، ومسلم برقم (٢٥٢) بنحوه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم .
وأخرجه البخاريّ في التمني برقم (٧٢٤٠) من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج به مختصراً .

(١) طريق محمد بن عمرو بن علقمة : أخرجها الترمذي في جامعه في الطهارة برقم (٢٢) و أحمد في مسنده ، الأحاديث : (٧٥١٣) و (٧٨٥٣) و (٩١٧٩) من طرق عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .
ومحمد بن عمرو بن علقمة حسن الحديث كما ذكر ابن الصلاح في المقدمة : ص (٣١) فالحديث يرتقي إلىٰ الصحيح لغيره بمتابعة أبي الزناد عن الأعرج عند الشيخين وللحديث طرق كثيرة يمكن إخراجها في جزء حديثيّ .

(٢) ذكر الشيخ زكريا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (١٠٣) أن فيه الوجهين : فتح الياء مع فتح الميم وضمها ، وهـٰكذا جاء مضبوطاً في « أ » .

حَيْثُ يَقُولُ : جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا ... تُوجَدُ عِندَ مَالِكٍ وَالنُّبَلَا[١]

فَاحْتَاجَ أَن يَنزِلَ فِي الْإِسْنَادِ ... إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادِ

وَنَحْوِهِ ، وَإِن يَكُن ذُو السَّبْقِ ... قَدْ فَاتَهُ ، أَدْرَكَ بِاسْمِ الصِّدْقِ

هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمِ ... بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّحَكُّمِ

وَالْبَغَوِيْ[٢] إِذْ قَسَّمَ الْمَصَابِحَا[٣] ... إِلَى الصِّحَاحِ وَالْحِسَانِ جَانِحَا

أَنَّ الْحِسَانَ مَارَوَوْهُ فِي السُّنَنْ ... رُدَّ عَلَيْهِ إِذْ بِهَا غَيْرُ الْحَسَنْ

كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَاوُجَدْ ... يَرْوِيهِ وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَايَجِدْ

فِي الْبَابِ غَيْرَهُ ، فَذَاكَ عِندَهْ ... مِن رَأْيٍ اَقْوَى[٤] قَالَهُ ابْنُ مَندَهْ

وَالنَّسَئِيْ[٥] يُخْرِجُ مَن لَمْ يُجْمِعُوا ... عَلَيْهِ تَرْكاً ، مَذْهَبٌ مُتَّسِعُ

وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا[٦] ... فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيحَا

---

(١) النُّبَلَا : بالقصر ؛ للقافية والوزن .

(٢) و(٥) إسكان الياء في هـذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف ، و« النَّسَئِيُّ » بحذف الألف للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٠٦-١٠٧و١٠٩) .

(٣) الْمَصَابِحَا : بحذف الياء تخفيفاً ، كما في المصدر السابق : ص (١٠٦) ، والألف في هـذا الموضع وفي (٦) للإطلاق .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين،وهو المعبَّر عنه بالدّرج ،كما في المصدر السابق:ص (١٠٧).

وَدُونَهَا فِي رُتْبَةٍ مَاجُعِلَا[١] ... عَلَى الْمَسَانِيدِ فَيُدْعَى الْجَفَلَى[٢]

كَمُسْنَدِ الطَّيَالِسِيْ[٣] وَأَحْمَدَا[٤] ... وَعَدُّهُ لِلدَّارِمِيِّ انتُقِدَا[٥]

وَالْحُكْمَ لِلْإِسْنَادِ بِالصِّحَّةِ أَوْ ... بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتْنِ رَأَوْا

وَاقْبَلْهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَن يُعْتَمَدْ ... وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِضَعْفٍ يُنتَقَدْ

وَاسْتُشْكِلَ الْحُسْنُ مَعَ الصِّحَّةِ فِي ... مَتْنٍ ، فَإِن لَفْظاً يُرِدْ فَقُلْ صِفِ

بِهِ الضَّعِيفَ ، أَوْ يُرِدْ مَايَخْتَلِفْ ... سَنَدُهُ ، فَكَيْفَ إِن فَرْدٌ وُصِفْ

وَلِأَبِي الْفَتْحِ فِي الِاقْتِرَاحِ ... أَنَّ انفِرَادَ الْحُسْنِ ذُو اصْطِلَاحِ

وَإِن يَكُن صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسْ ... كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ لَايَنْعَكِسْ

وَأَوْرَدُوا مَاصَحَّ مِنْ أَفْرَادِ ... حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إِسْنَادِ

---

(١) و(٤) و(٥) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٢) في جميع الأصول الخَطِّيَّة التي بين يديَّ ، وفي شروحها المطبوعة سوى شرح الألفية للعراقيّ نفسه رُسِمَتْ هـكذا « الْجَفَلَا » والصواب ما أثبتُّه ، والعجيب أن السخاويّ في « فتح المغيث » (١/١٠٢) وزكرياالأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (١٠٩) نصّا على القصر ، ولـكنه رسم فيهما بخلاف ذلك ، وراجع « إصلاح المنطق » لابن السِّكِّيت : ص (٣٨١) و « القاموس » باب اللام ، فصل الجيم : ص (١٢٦٣- جفل) .

(٣) إسكان ياء النسبة في « الطيالسيّ » للوزن أو لنية الوقف .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٠٦-١٠٧و١٠٩) .

﴿ اَلْقِسْمُ الثَّالِثُ: الضَّعِيفُ ﴾

أَمَّا « الضَّعِيفُ » فَهْوَ مَالَمْ يَبْلُغِ   مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ ، وَإِن بَسْطٌ بُغِي
فَفَاقِدٌ شَرْطَ قَبُولٍ قِسْمٌ   وَاثْنَيْنِ قِسْمٌ غَيْرُهُ ، وَضَمُّوا
سِوَاهُمَا فَثَالِثٌ ، وَهَكَذَا   وَعُدْ لِشَرْطٍ غَيْرَ مَبْدُوءٍ فَذَا
قِسْمٌ سِوَاهَا ، ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي   قَدَّمْتُهُ ، ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتَذِي[1]
وَعَدَّهُ الْبُسْتِيُّ فِيمَا أَوْعَى   لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعَا

﴿ اَلْمَرْفُوعُ ﴾

وَسَمِّ « مَرْفُوعاً » مُضَافاً لِلنَّبِي[2]   وَاشْتَرَطَ الْخَطِيبُ رَفْعَ الصَّاحِبِ
وَمَن يُقَابِلْهُ بِذِي الْإِرْسَالِ   فَقَدْ عَنَى بِذَاكَ ذَا اتِّصَالِ

﴿ اَلْمُسْنَدُ ﴾

وَ« الْمُسْنَدُ » الْمَرْفُوعُ أَوْ مَاقَدْ وُصِلْ   لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهْوَ فِي هَذَا يَقِلّ
وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعَا   شَرْطٌ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطَعَا[3]

(١) في « ج » بضم التاء على أنه ماض لم يسم فاعله ، وفي جميع النسخ بإثبات الياء وهي مَدَّة رويّ ، ماعدا نسخة « هـ » فإنه فيها بحذف الياء .
(٢) حذف الشدة في لفظ « النبيّ » للقافية .
(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

﴿ اَلْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ ﴾

وَإِن تَصِلْ بِسَنَدٍ مَنقُولَا   فَسَمِّهِ مُتَّصِلاً مَوْصُولَا
سَوَاءٌ الْمَوْقُوفُ وَالْمَرْفُوعُ   وَلَمْ يَرَوْا أَن يَدْخُلَ الْمَقْطُوعُ

﴿ اَلْمَوْقُوفُ ﴾

وَسَمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ   بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرْ   وَإِن تَقِفْ بِغَيْرِهِ قَيِّدْ تَبَرّ

﴿ اَلْمَقْطُوعُ ﴾

وَسَمِّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِي[1]   وَفِعْلَهُ ، وَقَدْ رَأَى لِلشَّافِعِي[2]
تَعْبِيرَهُ بِهِ عَنِ الْمُنقَطِعِ   قُلْتُ : وَعَكْسُهُ اصْطِلَاحُ الْبَرْدَعِي[3]

﴿ فُرُوعٌ ﴾

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ « مِنَ السُّنَّةِ » أَوْ   نَحْوُ « أُمِرْنَا » حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَلَوْ

(١) و(٢) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في هذه المواضع للقافية والوزن ، وجاء لفظ « البردعيّ » في « ب » و « ج » بالذال ، والذي في الرواية وبقية النسخ والشروح المطبوعة بالدال وهو الأكثر كما قال زكريا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (١٢٨) : « البردعي ـ بدال مهملة على الأكثر ـ نسبة إلى بردعة بلدة من أقصى بلاد أذربيجان » .

بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ بِأَعْصُرِ   عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهْوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ

وَقَوْلُهُ : « كُنَّا نَرَىٰ » إن كَانَ مَعْ   عَصْرِ النَّبِيِّ مِن قَبِيلِ مَارَفَعْ

وَقِيلَ : لَا أَوْلَا فَلَا كَذَاكَ لَهْ   وَلِلْخَطِيبِ ، قُلْتُ : لَكِن جَعَلَهْ

مَرْفُوعاً اَلْحَاكِمُ وَالرَّازِيُّ   اِبْنُ الْخَطِيبِ وَهُوَ الْقَوِيُّ

لَكِنْ حَدِيثُ « كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَىٰ   يُقْرَعُ بِالْأَظْفَارِ »[1] مِمَّا وُقِفَا

حُكْماً لَدَىٰ الْحَاكِمِ وَالْخَطِيبِ   وَالرَّفْعُ عِندَ الشَّيْخِ ذُو تَصْوِيبِ

(١) أخرجه البخاريّ في « الأدب المفرد » (٢/٥١٥) رقم (١٠٨٠) وفي « التاريخ الكبير » (٢٢٨/١/١) وأبو نعيم في « كتاب ذكر أخبار أصبهان » (٢/١١٠و٣٦٥) من طريق أبي بكر ابن عبدالله الأصفهاني عن محمد بن مالك بن المنتصر عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أَنَّ أَبْوَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تُقْرَعُ بِالْأَظَافِيرِ » .
وأخرجه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » : ص (١٩) من طريق كيسان مولىٰ هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بلفظ « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالْأَظَافِيرِ » ، وله طرق لاتخلو من مُتكلَّم فيه .
راجع الكلام علىٰ رجال إسناده في « فضل الصمد في توضيح الأدب المفرد » لـ « فضل الله الجيلانيّ » (٢/٥١٥) وقد صححه الألبانيّ في الصحيحة برقم (٢٠٩٢) بمجموع طرقه وشواهده ، وهو حديث موقوف جزم بوقفه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » الموضع السابق ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي ... » (٢/٤٤٤) .
وقد جمع الناظم « الظُّفْرَ » هنا علىٰ « أظفار » وجمع « ظفر » في جميع هذه المصادر علىٰ « أظافير » ولعله اختار هذا الجمع ليتسنَّىٰ له إيراد النص في بيت واحد .

وَعَدُّ مَافَسَّرَهُ الصَّحَابِي[1]   رَفْعاً فَمَحْمُولٌ عَلَىٰ الْأَسْبَابِ

وَقَوْلُهُمْ : « يَرْفَعُهُ » « يَبْلُغْ بِهْ »   « رِوَايَةً » « يَنْمِيهِ » رَفْعٌ فَانْتَبِهْ

وَإِن يُقَلْ : « عَن تَابِعٍ » فَمُرْسَلُ   قُلْتُ : مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا

تَصْحِيحَ وَقْفِهِ وَذُو احْتِمَالِ   نَحْوُ « أُمِرْنَا مِنْهُ » لِلْغَزَالِي[2]

وَمَاأَتَىٰ عَن صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا   يُقَالُ رَأْياً حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَىٰ

مَاقَالَ فِي الْمَحْصُولِ نَحْوُ « مَنْ أَتَىٰ »[3]   فَالْحَاكِمُ الرَّفْعَ لِهَذَا أَثْبَتَا

(١) و(٢) حذف التشديد من ياء النسبة في هذين الموضعين للقافية والوزن .
(٢) الذي في الرواية : بالتخفيف ، وهو المشهور علىٰ ألسنة أهل العلم ، وفي كتبهم ، وذكر بعض أهل العلم أنه بتشديد الزاي وقد نقل الفيوميّ في « المصباح »: ص (١٧٠– غزل) عن مجد الدين محمد بن أبي الفضائل إنكار التشديد حيث قال : « أخطأ الناس في تثقيل اسم جدِّنا وإنما هو مخفف نسبة إلىٰ غزالة » ولاشك أن كلامه حجة في ذلك ؛ لأنه من أسباط الغزاليّ رحمة الله علىٰ الجميع .
(٣) يشير بهذا إلىٰ حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : « مَنْ أَتَىٰ عَرَّافاً ، أَوْ سَاحِراً أَوْ كَاهِناً،فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
أخرجه : أبو يعلىٰ في مسنده (٩/٢٨٠) برقم (٥٤٠٨) والبَزَّار في مسنده : كما في « كشف الأستار » (٢/٤٤٣) برقم (٢٠٦٧) والحاكم في « معرفة علوم الحديث » : ص (٢٢) من طريق أبي إسحاق عن هُبَيرة بن يريم عن عبدالله .
وفي إسناده « أبو إسحاق السَّبيعيّ » وهو ثقة مدلس من المرتبة الثالثة من مراتب =

وَمَــارَوَاهُ عَــنْ أَبِــي هُـرَيْـرَة	مُحَمَّـدٌ ، وَعَـنْـهُ أَهْـلُ الْـبَصْـرَة
كَـرَّرَ قَـالَ بَـعْـدُ ، فَـالْخَـطِـيـبُ	رَوَىٰ بِـهِ الـرَّفْـعَ وَذَا عَـجِـيـبُ

﴿ اَلْمُرْسَلُ ﴾

مَـرْفُـوعُ تَـابِـعٍ عَـلَـىٰ الْمَشْـهُورِ	مُـرْسَـلٌ اَوْ[1] قَـيِّـدْهُ بِالْكَـبِـيـرِ
﴿ ثَالِـثُـهَا مَامِـنْـهُ رَاوٍ سَـقَـطَـا[2]	وَالْأَكْثَـرُ اسْتِـعْـمَـالاً اَلْـذْ فَرَطَا[3] ﴾

= الموصوفين بالتدليس : كما في « تعريف أهل التقديس » : ص (١٤٦) وأورده المنذريّ في « الترغيب والترهيب » (٣٦/٤) وقال : رواه البَزَّار وأبويعلىٰ بإسناد جَيِّد موقوفاً ووافقه ابن حجر في الفتح (٢١٧/١٠) وقال : ومثله لايقال بالرأي ، ويتقوَّىٰ بما أخرجه الطبرانيّ في الكبير (٩٣/١٠) رقم (١٠٠٠٥) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بنحوه .

وأورده الهيثميّ في « المجمع » (١١٨/٥) وقال رجال الكبير والبَزَّار ثقات .

وللحديث طرق كثيرة وشواهد عِدَّة يرتقي بها إلىٰ الصحة ، ويشير في المصراع الثاني من البيت إلىٰ صنيع الحاكم في اعتبار هـٰذا النوع من المرفوع المسند كما في « معرفة علوم الحديث » : ص (٢١و٢٢) وراجع « فتح المغيث » (١٤٨/١) ومابعدها و « فتح الباقي » : ص (١٣٨-١٤٠) ، والألف في « أثبتا » للإطلاق .

(١) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(٢) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية :

أَوْسَقَطْ رَاوٍ مِنْهُ ذُو أَقْوَالِ	وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

وفي البيت ضعف في التركيب أصلحه الشيخ محمد سالم بتمامه كما ترىٰ .

وَاحْـتَـجَّ مَـالِكٌ كَـذَا الـنُّـعْـمَانُ	وَتَـابِـعُوهُـمَـا بِـهِ وَدَانُـوا
وَرَدَّهُ جَـمَـاهِـرُ[1] الـنُّـقَّـادِ	لِلْجَـهْـلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ
وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهْ	وَمُسْلِمٌ صَدْرَ الْكِتَابِ أَصَّلَهْ
وَلَـٰكِنِ اَنْ[2] صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ	بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ
مَن لَيْسَ يَرْوِي عَن رِجَالِ الْأَوَّلِ	نَقْبَلْهُ ، قُلْتُ : الشَّيْخُ لَمْ يُفَصِّلِ
وَالشَّـافِـعِـيُّ بِالْكِـبَـارِ قَـيَّـدَا[3]	وَمَـن رَوَىٰ عَـنِ الـثِّـقَـاتِ أَبَـدَا
وَمَـنْ إِذَا شَـارَكَ أَهْـلَ الْحِـفْـظِ	وَافَـقَـهُـمْ إِلاَّ بِـنَـقْـصِ لَـفْـظِ
فَإِن يُقَلْ : فَالْمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدُ	فَقُلْ: دَلِيلاَنِ بِهِ يُعْتَضَدُ
وَرَسَمُوا مُنْقَطِعاً عَن رَجُلِ	وَفِي الْأُصُولِ نَعْتُهُ بِالْمُرْسَلِ
أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِي[4]	فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَىٰ الصَّوَابِ

(١) جماهر : بحذف الياء تخفيفاً .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٤٣) .

(٢) الذي في الرواية : « لَـٰكِنْ إِذَا... » وفيه الجزم بـ « إِذَا » وهو ضرورة يمكن الاستغناء عنها، وقد صوّبه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، ولاتجزم « إذا » الفعل المضارع إلا في الضرورة ، وفي المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، أشار إليه الأنصاريّ في « فتح الباقي » ص (١٤٥) ، وراجع « مغني اللبيب » لابن هشام ص (١٢٧-١٢٨) .

(٣) الألف في هـٰذا الموضع للإطلاق .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الصَّحَابِيّ » للقافية والوزن .

﴿ اَلْمُنقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ ﴾

وَسَمِّ بِالْمُنقَطِعِ الَّذِي سَقَطْ … قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَاوٍ فَقَطْ

وَقِيلَ : مَالَمْ يَتَّصِلْ ، وَقَالَا[1] … بِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ لَا اسْتِعْمَالَا

وَالْمُعْضَلُ : السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ … فَصَاعِداً ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِي[2]

حَذْفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعَا … وَوَقْفُ مَتْنِهِ عَلَىٰ مَن تَبِعَا[3]

﴿ اَلْعَنْعَنَةُ ﴾

وَصَحَّحُوا وَصْلَ مُعَنْعَنٍ سَلِمْ … مِن دُلْسَةٍ رَاوِيهِ ، وَاللِّقَا[4] عُلِمْ

وَبَعْضُهُمْ حَكَىٰ بِذَا إِجْمَاعَا … وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرِطِ اجْتِمَاعَا

لَٰكِن تَعَاصُراً وَقِيلَ : يُشْتَرَطْ … طُولُ صَحَابَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطْ

مَعْرِفَةَ الرَّاوِي بِالْاَخْذِ[5] عَنْهُ … وَقِيلَ : كُلُّ مَاأَتَانَا مِنْهُ

(١) و(٣) الألف في هـذين الموضعين للإطلاق .

(١) في « ب » وقال . دون ألف الإطلاق ، ولايستقيم

(٢) في « د » من دون ياء ، وإثبات الياء هنا مدة رويّ .

(٤) اللِّقَا : بالقصر للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٥٣) .

(٥) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام قبلها .

مُنقَطِعٌ ، حَتَّىٰ يَبِينَ الْوَصْلُ … وَحُكْمُ «أَنَّ» حُكْمُ «عَنْ» فَالْجُلُّ

سَوَّوْا ، وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبَرْدِيجِي[1] … حَتَّىٰ يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ

قَالَ : وَمِثْلُهُ رَأَىٰ ابْنُ شَيْبَهْ … كَذَا لَهُ ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهْ

قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا … رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَا[2]

يُحْكَمْ بِالْوَصْلِ لَهُ كَيْفَ[3] رَوَىٰ … بِقَالَ أَوْ عَنْ أَوْ بِأَنَّ فَسَوَا[4]

وَمَاحَكَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنبَلِ … وَقَوْلَ يَعْقُوبَ عَلَىٰ ذَا نَزِّلِ[5]

وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ «عَنْ» فِي ذَا الزَّمَنْ … إِجَازَةً ، وَهْوَ بِوَصْلٍ مَّا ، قَمَنْ[6]

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْبَرْدِيجِيّ » للوزن والقافية .

(٢) الألف في هـذا الموضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية : « يُحكَمْ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَمَا رَوَىٰ » وقوله : « يُحكَمْ لَهُ » ضرورة يمكن الاستغناء عنها وهي تسكينه الفعل المضارع « يُحْكَمْ » والواجب رفعه ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بتأخير قوله « لَهُ » بعد قوله : « بِالْوَصْلِ » مع حذف «ما» .

(٤) في « أ » سَوَا : بالألف وهو الصحيح ، وفي بقية النسخ بالألف المقصورة « سَوَىٰ » وهو خطأ ، لأن « سَوَا » أصلها « سواء » وقد فسرت بذلك كما في نسخة ابن أبي مدين : ص (٨١) والنسخ المطبوعة ، وقد نَصَّ زكريا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (١٥٧) على القصر .

(٥) في « د » : « وَالْفَسَوِيَّ فَعَلَىٰ ذَا نَزِّلِ » .

(٦) في جميع النسخ بفتح الميم سوىٰ « د » ففيها الوجهان : الفتح والكسر ، والفتح هنا أولىٰ للتناسب كما في « فتح الباقي » : ص (١٥٨) .

﴿ تَعَارُضُ ٱلْوَصْلِ وَٱلْإِرْسَالِ ، أَوِ الرَّفْعِ وَٱلْوَقْفِ ﴾

وَاحْكُمْ لِوَصْلِ ثِقَةٍ فِي الْأَظْهَرِ ... وَقِيلَ : بَلْ إِرْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ

وَنَسَبَ الْأَوَّلَ لِلنُّظَّارِ ... أَن صَحَّحُوهُ ، وَقَضَى الْبُخَارِي[1]

بِوَصْلِ[2] « لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِي[3] » ... مَعْ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ

(١) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « البخاريّ » ومن الياء في « بِوَلِيّ » للقافية والوزن .

(٢) في جميع النسخ : « لِوَصْلِ » ومافي نسخة ابن أبـي مدين وبعض النسخ المطبوعة هو الموافق للرواية ، وهو ما أثبتُّه .

(٣) حديث « لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيّ » حديث طالت ذيول الكلام عليه ، وقد ورد الحديث ـ كما نقل ابن حجر في « التلخيص الحبير » (٣/٣٢٣) عن الحاكم ـ عن زهاء ثلاثين صحابياً وعَدَّه المناويّ في « التيسير » (٢/٥٠٢) من المتواتر ، وتبعه الكتانـيّ في « نظم المتناثر » : ص (١٥٨) .

وقد مَثّل الناظم بهذا الحديث على تعارض الوصل والإرسال ، وتعارضُ الوصل والإرسال في هذا الحديث حصل في رواية أبـي إسحاق السبيعيّ عن أبـي بردة عن أبـي موسى رضي الله عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو داود في النكاح برقم (٢٠٨٥) ومن طريقه : البيهقيّ في الكبرى (٧/١٠٩)

وأخرجه الترمذيّ في النكاح برقم (١١٠١) ثلاثتهم ، من طريق يونس وإسرائيل عن أبـي إسحاق به مرفوعاً .

وأخرجه أحمد في « المسند » برقم (١٩٧١٠) وابن حبان : كما في « الإحسان » برقم (٤٠٨٣) والحاكم (٢/١٧٠) ثلاثتهم من طريق إسرائيل عن أبـي إسحاق به مرفوعا =

وَقِيلَ ٱلْأَكْثَرُ[1] ، وَقِيلَ الْأَحْفَظُ ... عَلَيْهِ مَا[2] إِرْسَالُ عَدْلٍ يَحْفَظُ

يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَاصِلِ ، أَوْ ... مُسْنَدِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَرَأَوْا

أَنَّ الْأَصَحَّ الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ ... مِن وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا كَمَا حَكَوْا

﴿ اَلتَّدْلِيسُ ﴾

تَدْلِيسُ ٱلْإِسْنَادِ[3] كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ ... حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بِعَن وَأَنْ

وَقَالَ : يُوهِمُ اتِّصَالاً وَاخْتُلِفْ ... فِي أَهْلِهِ فَالرَّدُّ مُطْلَقاً ثُقِفْ

= وأخرجه الطحاويّ في « شرح معاني الآثار » (٣/٩) والحاكم (٢/١٦٩)والبيهقيّ في « الكبرى » (٧/١٠٩) من طريق شعبة وسفيان عن أبـي إسحاق عن أبـي بردة مرسلا .

وقد رجح الوصل أكثر أهل العلم ، ومنهم البخاريّ كما نص على ذلك الناظم ، وصحح ابن حبان وصله وإرساله معاً ، حيث قال عقب إخراجه الحديث برقم (٤٠٨٣) بعد كلام طويل في (٩/٣٩٥) : « فالخبر صحيح مرسلاً ومسنداً معاً لاشك ولاارتياب في صحته

ورجح الطحاويّ إرساله في « شرح معاني الآثار » (٣/٨-٩) .

وتفصيل الكلام على طرقه لايتسع له هذا الموضع ، وقد أفرده قوم بالتصنيف منهم الدمياطيّ كما ذكر ابن حجر في « التلخيص » (٣/٣٢٣) وراجع « المستدرك » (٢/١٦٩-١٧٢) و «السنن الكبرى» للبيهقيّ :ص(١٠٥-١١١) للوقوف على طرقه .

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام قبلها .

(٢) الذي في الرواية : « ثُمَّ فَمَا » ولخفاء دلالته لكثرة الحذف صوبه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام قبلها .

وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَاصَرَّحَا[1] ... ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصُحِّحَا[2]

وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَعْمَشِ ... وَكَهُشَيْمٍ بَعْدَهُ وَفَتِّشِ

وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ ... وَدُونَهُ التَّدْلِيسُ لِلشُّيُوخِ

أَن يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَايُعْرَفُ ... بِهِ وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ

فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ وَاسْتِصْغَارَا ... وَكَالْخَطِيبِ يُوهِمُ اسْتِكْثَارَا

وَالشَّافِعِيْ[3] أَثْبَتَهُ بِمَرَّةِ ... قُلْتُ : وَشَرُّهَا أَخُو التَّسْوِيَةِ

﴿ اَلشَّاذُّ ﴾

وَذُو الشُّذُوذِ مَايُخَالِفُ الثِّقَهْ ... فِيهِ الْمَلَا[4] ، فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهْ

وَالْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطْ ... وَلِلْخَلِيلِيْ[5] مُفْرَدُ الرَّاوِي فَقَطْ

وَرَدَّ مَاقَالَا بِفَرْدِ الثِّقَةِ ... كَـ« النَّهْيِ عَن بَيْعِ الْوَلَا[6] وَالْهِبَةِ »[7]

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) و(٥) إسكان ياء النسبة في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف كما تقدم .

(٤) الْمَلَا : بحذف الهمزة للوزن ، وذكر الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (١٧١) أنه بالإسكان للوزن أو لنية الوقف .

(٦) الْوَلَا : بالقصر للوزن ، كما في المصدر السابق : ص (١٧٣) .

(٧) أخرجه البخاريّ في العتق برقم (٢٥٣٥) وفي الفرائض برقم (٦٧٥٦) ومسلم في العتق برقم (١٥٠٦) من طرق عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال : « نَهَى النَّبِيُّ =

وَقَوْلِ مُسْلِمٍ : رَوَى الزُّهْرِيُّ ... تِسْعِينَ فَرْداً كُلُّهَا قَوِيُّ

وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يُخَالِفْ أَنَّ مَنْ ... يَقْرُبُ مِن ضَبْطٍ فَفَرْدُهُ حَسَنْ

أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحِّحْ أَوْ بَعُدْ ... عَنْهُ فَمِمَّا شَذَّ فَاطْرَحْهُ وَرُدّْ

﴿ اَلْمُنْكَرُ ﴾

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ ، كَذَا الْبَرْدِيجِيْ[1] ... أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ

إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُوذِ مَرّْ ... فَهْوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرْ

نَحْوُ « كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ »[2] الْخَبَرْ ... وَمَالِكٌ سَمَّى ابْنَ عُثْمَانَ عُمَرْ

= صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِه » .

(١) البرديجيّ : بإسكان الياء ، وحذف التشديد للقافية والوزن .

(٢) حديث « كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ » أخرجه ابن ماجه برقم (٣٣٣٠) والنسائيّ في « الكبرى » برقم (٦٦٩٠) وأبو يعلى برقم (٤٣٩٩) وابن حبان في « المجروحين » (٢/٤٧٢) وابن عديّ في « الكامل » (٧/٢٦٩٨) والحاكم (٤/٢١) وفي « معرفة علوم الحديث » : ص (١٠٠-١٠١) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣/٣٢٠) ومن طريقه : ابن الجوزي في الموضوعات برقم (١٣٩٣) وأخرجه في الموضع نفسه من طريق أخرى برقم (١٣٩٤) كلهم من طريق « يحي بن محمد بن قيس » عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، وتمامه : « كُلُوا الْخَلَقَ بِالْجَدِيد ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ وَيَقُولُ : بَقِيَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلَقَ بِالْجَدِيد » .

وهذا حديث منكر ، آفته « يحي بن محمد بن قيس : أبو زُكَيْر » قال عنه ابن حبان =

قُلْتُ : فَمَاذَا بَلْ « حَدِيثُ نَزْعِهِ خَاتِمَهُ[1] عِنْدَ الْخَلاَ[2] وَوَضْعِهِ »[3]

= في « المجروحين » (٤٧١/٢) : « كان ممن يقلّب الأسانيد ، ويرفع المراسيل من غير تعمُّد ، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق ... » وقال بعد إخراجه لهـذا الحديث : « وهـذا لاأصل له من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم » وحكم عليه بالنكارة جمع من أهل العلم منهم : النسائيّ وابن الصلاح والذهبيّ والناظم ، وغيرهم ؛ لأنه ركيك في لفظه ومعناه ، لاينطبق على محاسن الشريعة ؛ لأن الشيطان لايغضب من مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسلماً مطيعاً لله تعالى ، كما قال أهل العلم .

(١) يصح فيه الوجهان : فتح التاء وكسرها .

راجع « الأساس » للزمخشريّ : ص (١٠٣– خ ت م) .

(٢) الخلا : بالقصر للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٧٧) .

(٣) حديث نزع خاتمه عند دخول الخلاء أخرجه أبو داود في الطهارة برقم (١٩) وقال : هـذا حديث منكر ، والترمذيّ في جامعه في اللباس برقم (١٧٤٦) وفي « الشمائل » برقم (٩٤) والنسائيّ (١٧٨/٨) برقم (٥٢١٣) وابن ماجه برقم (٣٠٣) وابن حبان في صحيحه : كما في « الإحسان » برقم (١٤١٣) والحاكم (١٨٧/١) وعنه البيهقيّ في الكبرى (٩٥،٩٤/١) كلهم من طرق عن همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهريّ عن أنس رضي الله عنه قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ » وعند الترمذيّ والنسائيّ وغيرهما « نَزَعَ » مكان « وَضَعَ » .

والأكثرون على إعلال هـذا الحديث بالنكارة .

قال الحافظ في « التلخيص » (١٩١–١٩٠/١) : « قال النسائيّ : هـذا حديث غير محفوظ ، وقال أبو داود : منكر ، وذكر الدارقطنيّ الاختلاف فيه ، وأشار إلى شذوذه وصححه الترمذيّ ، وقال النوويّ هـذا مردود عليه ، قاله في « الخلاصة » . =

﴿ الاِعْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ ﴾

اَلاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الْحَدِيثَ : هَلْ ... شَارَكَ رَاوٍ[1] غَيْرُهُ[2] فِيمَا حَمَلْ

عَنْ شَيْخِهِ فَإِن يَكُن شُورِكَ مِنْ ... مُعْتَبَرٍ بِهِ فَتَابِعٌ وَإِنْ

= وقال المنذريّ : الصواب عندي تصحيحه ؛ فإن رواته ثقات أثبات وتبعه أبو الفتح القشيريّ في آخر الاقتراح » انتهى ماأردتُّ نقله . ثم أطال ابن حجر الكلام عليه وعلى طرقه وشواهده وذكر سبب نزعه صلى الله عليه وسلم خاتمه إذا دخل الخلاء ، وهو أنه نُقِشَ عليه « محمد رسول الله » .

وللحديث علتان ، أولاهما : وَهَمُ همَّام بن يحيى وقد نص عليها أبو داود في سننه عقب إخراجه للحديث بقوله : « هـذا حديث منكر ، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهريّ عن أنس :« أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه » والوَهَمُ فيه من همَّام ، ولم يروه إلا همَّام » .

الثانية : تدليس ابن جريج ، وهو في عداد المرتبة الثالثة من المدلّسين كما في « تعريف أهل التقديس » : ص (١٤١–١٤٢) وقد نص ابن حجر في « النكت » على تدليس ابن جُرَيج لهـذا الحديث عن الزهريّ بإسقاط الواسطة ، وهو « زياد بن سعد » ورجح حكم النسائيّ على هـذا الحديث بالشذوذ ، وأن الأقرب أنه لايصلح مثالاً للمنكر .

راجع كلام ابن حجر في « النكت » (٦٧٨–٦٧٦/٢) فإنه نفيس .

(١) قال الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (١٧٩) معلّقاً على قول الناظم : « شَارَكَ رَاوٍ » : (مفعول شارك محذوف كما تقرر ، أو « رَاوٍ » على لغة من جعل إعراب المنقوص نصباً كإعرابه رفعاً وجرّاً ، فالفاعل على الأول « رَاوٍ » وعلى الثاني « غَيْرُهُ ») .

(٢) في نسخة « أ » المقروءة على ابن حجر وردت كلمة « غَيْرهُ » بفتح الراء .

شُورِكَ شَيْخُهُ ، فَفَوْقُ فَكَذَا   وَقَدْ يُسَمَّىٰ شَاهِداً ثُمَّ إِذَا

مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أَتَىٰ فَالشَّاهِدُ   وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا مَفَارِدُ

مِثَالُهُ « لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا »[1]   فَلَفْظَةُ « الدِّبَاغِ » مَا أَتَىٰ بِهَا

(١) أشار بقوله : « لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا » إلىٰ حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم مرّ بشاة مَيْتَة فقال : « هَلاَّ اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا » قالوا : إنها ميْتَةٌ ! قال : « إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا » .

أخرجه البخاريّ بهذا السياق في البيوع برقم (٢٢٢١) وفي الذبائح والصيد برقم (٥٥٣١) من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس ، وسبق إخراجه له في الزكاة برقم (١٤٩٢) من طريق يونس عن ابن شهاب به ولفظه : « وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ » . قال النبي صلىٰ الله عليه وسلم : « هَلاَّ انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا ؟ » قالوا : إنها مَيْتَةٌ . قال : « إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا » .

وأخرجه مسلم في كتاب الحيض برقم (٣٦٣) (١٠٠) من طريق سفيان بن عيينة وبرقم (٣٦٣) (١٠١) من طريق يونس وصالح بن كيسان : ثلاثتهم عن ابن شهاب به نحوه .

وأخرجه برقم (٣٦٤) (١٠٣) من طريق عمرو بن دينار ، وبرقم (٣٦٥) (١٠٤) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان كلاهما عن عطاء عن ابن عباس .

وفي هذه الروايات لم يرد لفظ الدباغ ، كما ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ .

وفي رواية يونس تفسير للإهاب بالجلد ، وهذا من تفسير كلامه صلىٰ الله عليه وسلم ببعضه،ويُجْمَع الإهاب علىٰ أُهْب ،وقيل :إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ ،فأما بعده فلا .

راجع « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير(١/٨٣– أهب) .

عَنْ عَمْرٍو[1] اَلَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ[2] ، وَقَدْ   تُوبِعَ[3] عَمْرٌو فِي الدِّبَاغِ فَاعْتَضَدْ

ثُمَّ وَجَدْنَا « أَيُّمَا إِهَابٍ »[4]   فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ[5] فِي الْبَابِ

(١) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ التنوين ، ويُعبِّر عنه الأنصاريّ بالدَّرْج كما تقدم .

(٢) رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما .

أخرجها مسلم في كتاب الحيض برقم (٣٦٣) (١٠٢) وفيها : « أَلَّا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَغُوهُ فَانْتَفَعُوا بِهِ ؟ » .

واسم « عُيَيْنَةَ » يرىٰ السخاويّ في « فتح المغيث » (١/٢٤٣) بأنه مصروف للضرورة وهكذا في نسخة « أ » لكن مادام أن نطقه ممنوعاً من الصرف لاينكسر به الوزن ـ كما أثبتُّه ـ فهو الأولىٰ ؛ لأنه الأصل .

(٣) الرواية التي تُوبع عمرو بن دينار عليها : أخرجها الدارقطنيّ في سننه (١/٤٤) برقم (٧) والمتابع له « أسامة بن زيد اللَّيثيّ » ـ وهو كما في ـ « التقريب » : ص (١٢٤) ت (٣١٧) صدوق يَهِم ، أخرج له مسلم والبخاريّ تعليقاً والأربعة .

وأخرجها كذلك البيهقيّ في الكبرىٰ (١/١٦) .

(٤) حديث « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ » أخرجه بهذا اللفظ الذي أورده الناظم الترمذيّ في جامعه في اللباس برقم (١٧٢٨) وقال : حسن صحيح وهو بهذا اللفظ عند ابن ماجه في اللباس برقم (٣٦٠٩) .

وأخرجه مسلم برقم (٣٦٦) بلفظ « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ » وكذا أبو داود في اللباس برقم (٤١٢٣) .

كلهم من طريق عبد الرحمن بن وَعْلَةَ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وهذا الحديث شاهد ـ كما قال الناظم ـ لرواية عمرو بن دينار .

(٥) في جميع النسخ التي وقفت عليها بالرفع ، وهو الموافق للرواية وقد سألت شيخنا العلّامة =

﴿ زِيَادَاتُ ٱلثِّقَاتِ ﴾

وَاقْبَلْ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ مِنْهُمُ ... وَمِن سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ

وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ : لَامِنْهُمْ وَقَدْ ... قَسَّمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَاانفَرَدْ

دُونَ الثِّقَاتِ ثِقَةٌ خَالَفَهُمْ ... فِيهِ صَرِيحاً ، فَهْوَ رَدٌّ عِندَهُمْ

أَوْ لَمْ يُخَالِفْ فَاقْبَلَنْهُ ، وَادَّعَى ... فِيهِ الْخَطِيبُ الِاتِّفَاقَ مُجْمَعَا

أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ « جُعِلَتْ ... تُرْبَةُ[1] ٱلْأَرْضِ[2] » فَهْيَ فَرْداً[3] نُقِلَتْ

= محمد سالم حفظه الله تعالى عما شاع على ألسنة بعض طلبة العلم من نصب « شَاهِدٌ » فكان خلاصة ماأجاب به أن الصحيح الرفع ؛ لأنه اسم كان مؤخّر ، أي أنه خبر عن الشاهد ، ولم يخبر عن هـذا الحديث ، فليس مراده أن هـذا الحديث هو الشاهد وإنما مراده البحث عن شاهد أياً كان .

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٢) هـذه الزيادة التي أشار إليها الناظم أخرجها مسلم في كتاب المساجد برقم (٥٢٢) (٤) من طريق أبي مالك الأشجعي عن ربعيّ عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : « فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ ... » الحديث ، والشاهد منه « وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدْ الْمَاءَ » .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم (٢٦٤) وابن حبان في صحيحه كما في « الإحسان » برقم (٦٤٠٠) من طريق أبي مالك به نحوه .

(٣) في جميع النسخ « فَهْيَ فَرْدٌ » بالرفع ، ويرى الشيخ محمد سالم أن الأولى نصبها على الحال حتى يكون للجملة محل ، لأنك إذا قلت : « فَهْيَ فَرْدٌ » تم الكلام ، وبقيت كلمة « نُقِلَتْ » لامحل لها .

فَالشَّافِعِيْ[1] وَأَحْمَدُ احْتَجَّا بِذَا ... وَالْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ مِن ذَا أُخِذَا[2]

لَكِنَّ فِي الْإِرْسَالِ جَرْحاً،فَاقْتَضَى ... تَقْدِيمَهُ ، وَرُدَّ أَنَّ مُقْتَضَى

هَـٰذَا قَبُولُ الْوَصْلِ ، إِذْ فِيهِ وَفِي ... اَلْجَرْحِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَفِي

﴿ اَلْأَفْرَادُ ﴾

اَلْفَرْدُ قِسْمَانِ : فَفَرْدٌ مُطْلَقَا ... وَحُكْمُهُ عِندَ الشُّذُوذِ[3] سَبَقَا[4]

وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَاقَيَّدتَّهُ ... بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرْتَهُ

أَوْعَن فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلْ[5] ... لَمْ يَرْوِهِ عَن بَكْرٍ اَلَّا[6] وَائِلْ[7]

لَمْ يَرْوِهِ ثِقَةٌ اَلَّا[8] ضَمْرَهْ ... لَمْ يَرْوِ هَـٰذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَهْ

فَإِن يُرِيدُوا وَاحِداً مِنْ أَهْلِهَا ... تَجَوُّزاً فَاجْعَلْهُ مِنْ أَوَّلِهَا

وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النِّسْبِيَّهْ ... ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَـٰذِهِ الْحَيْثِيَّهْ

لَـٰكِنْ إِذَا قَيَّدَ ذَاكَ بِالثِّقَهْ ... فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أَطْلَقَهْ

(١) بإسكان ياء النسبة للوزن أو لنية الوقف .

(٢) و(٤) الألف في هـذين الموضعين للإطلاق .

(٣) تقدم ص (٢٣-٢٤) وراجع شرح الناظم : ص (٨٦) .

(٥) و(٧) في « أ » : الوجهان بالهمز والتسهيل .

(٦) و(٨) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين قبلها .

﴿ اَلْمُعَلَّلُ ﴾

وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُولُ ... مُعَلَّلاً ، وَلاَ تَقُلْ مَعْلُولُ

وَهْيَ عِبَارَةٌ عَنَ اَسْبَابٍ[1] طَرَتْ ... فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَّرَتْ

تُدْرَكُ بِالْخِلاَفِ وَالتَّفَرُّدِ ... مَعَ قَرَائِنَ تُضَمُّ ، يَهْتَدِي

جِهْبِذُهَا إِلَى اطِّلاَعِهِ عَلَى ... تَصْوِيبِ إِرْسَالٍ لِمَا قَدْ وُصِلاَ[2]

أَوْ وَقْفِ مَايُرْفَعُ ، أَوْ مَتْنٍ دَخَلْ ... فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهْمِ وَاهِمٍ حَصَلْ

ظَنَّ فَأَمْضَى أَوْ لِشَكٍّ[3] أَحْجَمَا[4] ... مَعْ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنْ سَلِمَا[5]

وَهْيَ تَجِيءُ غَالِباً فِي السَّنَدِ ... تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ

أَوْ وَقْفِ مَرْفُوعٍ وَقَدْ لاَتَقْدَحُ ... كَـ « الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ[6] » صَرَّحُوا

---

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

(٢) و(٤) و(٥) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية : « أَوْ وقَفْ فَأَحْجَمَا » وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعل قوله : « لشكّ » مكان قول الناظم « وَقَفْ » مع حذف الفاء من كلمة « فَأَحْجَمَا » ، ويمكن أن يكون قوله « أَوْ وَقَفْ فَأَحْجَمَا » سائغاً إذا عُدَّ ذلك إدغاماً كبيراً ؛ كما أفادناه شيخنا محمد سالم ، لـكن الإدغام الكبير لايعرفه إلا أهل الأداء كما تقدم .

(٦) حديث « الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَالَمْ يَتَفَرَّقَا » ورد عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم والمراد هنا حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد أخرجه البخاريّ في البيوع =

بِوَهْمِ يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ أَبْدَلاَ[1] ... عَمْراً بِعَبْدِاللَّهِ[2] حِينَ نَقَلاَ[3]

وَعِلَّةُ الْمَتْنِ كَـ « نَفْيِ الْبَسْمَلَهْ[4] » ... إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفْيَهَا فَنَقَلَهْ

= برقم (٢١٠٧) وبرقم (٢١٠٩) ومسلم في البيوع برقم (١٥٣١) وغيرهما من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) الرواية التي جعل فيها يعلى بن عبيد « عمرو بن دينار » مكان « عبد الله بن دينار » : أخرجها الطبرانيّ في الكبير برقم (١٣٦٢٩) فقال : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً .

وسبب وقوع « يعلى بن عبيد ـ وهو الطَّنَافسيّ » في هـذا الوَهَم أن هـذا الحديث من مروياته عن الثوريّ وحديثه عن الثوريّ ليِّن .

قال ابن حجر في « التقريب » : ص (٧٠٥) ت (٧٨٤٤) : « ثقة إلا في حديثه عن الثوريّ ففيه لين » لـكن هـذا الإبدال علة لاتقدح في صحة الحديث ؛ لأن عَمْراً وعبدالله ابني دينار كلاهما ثقة .

(٤) حديث نفي البسملة : أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة برقم (٣٩٩) من طريق قتادة عن أنس قال : « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَداً مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ » .

وقد مثَّل علماء الاصطلاح بهـذا الحديث على العلَّة القادحة في المتن دون السند ، وبسط الكلام عليه عدد من الأئمة منهم السيوطيّ في « تدريب الرواي » (١/٢٩٧-٣٠٢) وذكر أن له تسع علل ، وأماط ابن حجر في كتابه الماتع « النكت » (٢/٧٤٨-٧٧٠) عن الإشكال الذي حصل حول هـذا الحديث .

وخـلاصة القول : أن النفي في الحديث محمول على الإسرار بها لاعلى نفيها كما أشار =

وَصَـحَّ أَنَّ أَنَسـاً يَقُـولُ : « لَا ... أَحْفَظُ شَيْئاً فِيهِ »[1] حِينَ سُئِلَا[2]

وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِرْسَالِ ... لِلْوَصْلِ إِنْ يَقْوَ عَلَى اتِّصَالِ

وَقَدْ يُعِلُّونَ بِكُلِّ قَدْحِ ... فِسْقٍ وَغَفْلَةٍ وَنَوْعِ جَرْحِ

وَمِنْهُمُ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعِلَّةِ ... لِغَيْرِ قَادِحٍ كَوَصْلِ ثِقَةِ

يَقُولُ : مَعْلُولٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي ... يَقُولُ : صَحَّ مَعْ شُذُوذٍ احْتُذِي

وَالنَّسْخَ سَمَّى التِّرْمِذِيُّ عِلَّةْ ... فَإِنْ يُرِدْ فِي عَمَلٍ فَمِلْ[3] لَهْ

= إلى ذلك الناظم .

وقال السخاويّ في « فتح المغيث » (١/٢٦٨) : « وحينئذٍ فطريق الجمع بين هـذه الروايات كما قال شيخنا ـ يقصد ابن حجر ـ ممكن بحمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر » انتهى ، وعلى هـذا الحمل فلا مطعن في متن الحديث .

(١) قول أنس رضي الله عنه : « لَا أَحْفَظُ شَيْئاً فِيهِ » .

أخرجه أحمد برقم (١٢٧٠٠) و(١٢٩٧٤) والدارقطنيّ في سننه (١/٣١٦) برقم (١٠) من طريق غسان بن مضر عن سعيد بن يزيد الأزديّ قال : سألت أنس بن مالك : أكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمـٰن الرحيم ؟ فقال : « إِنَّكَ تَسْأَلُنِي عَن شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ ، وَمَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ ... » الحديث .

قال الدارقطنيّ عقبه : « هـذا إسناد صحيح » .

(٢) في « أ » الوجهان : بالهمز والتسهيل ، والألف في هـذا الموضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية : « فَاجْنَحْ » وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بقوله : « فَمِلْ » ليكون أجمل إيقاعاً من قول الناظم « فَاجْنَحْ » .

« اَلْمُضْطَرِبُ »

مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ مَاقَدْ وَرَدَا[1] ... مُخْتَلِفاً مِنْ وَاحِدٍ فَأَزْيَدَا[2]

فِي مَتْنٍ اَوْ[3] فِي سَنَدٍ إِنِ اتَّضَحْ ... فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ،أَمَّا إِنْ رَجَحْ

بَعْضُ وُجُوهِهِ فَذَا مَا اضْطَرَبَا[4] ... وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا[5]

كَـ « الْخَطِّ لِلسُّتْرَةِ »[6] جَمُّ الْخُلْفِ ... وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين ، وعبر عنه في « فتح الباقي » : ص (٢٠٤) بدرج الهمزة .

(٤) الـذي في الـرواية : « بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُن مُضْطَرِبَا » وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ؛ لأن حذف الفاء مع جواب الشرط الذي لايصلح لمباشرة الشرط نادر في اللغة .

(٦) حديث الخطّ للسترة : أخرجه أبو داود في الصلاة برقم (٦٨٩) من طريق بشر بن المفضّل عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيث عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئاً ، فَإِن لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصاً ، فَإِن لَمْ يَكُن مَعَهُ عَصاً فَلْيَخْطَّ خَطّاً ، ثُمَّ لَايَضُرُّهُ مَامَرَّ أَمَامَهُ » .

وأخرجه أبو داود برقم (٦٩٠) وابن ماجه في إقامة الصلاة برقم (٩٤٣) وأحمد برقم (٧٣٩٢) و (٧٣٩٣) و (٧٣٩٤) وابن خزيمة برقم (٨١١) و (٨١٢) وابن حبّان برقم (٢٣٦١) و (٢٣٧٦) والبيهقيّ في الكبرى (٢/٢٧٠و٢٧١) .

ستتهم من طرق عن إسماعيل بن أمية به ، وقد ورد في غير أبي داود « فَلْيَخُطَّ » مكان « فَلْيَخْطُطْ » واختلف أهل العلم في هـذا الحديث ، فجزم قوم أنه مضطرب في سنده حيث اختُلف فيه على راويه إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيث عن جده حُرَيث ، وأفاض السخاويّ في « فتح المغيث » (١/٢٧٥-٢٧٦) في ذكر =

﴿ اَلْمُدْرَجُ ﴾

اَلْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرْ   مِن قَوْلِ رَاوٍ مَّا ، بِلَا فَصْلٍ ظَهَرْ

= الاختلاف على راويه « إسماعيل بن أمية » .
ثم نقل بعد ذلك تضعيف طائفة من العلماء كالدارقطنيّ والطحاويّ والنوويّ وابن عبدالهادي لهذا الحديث .

وذهب فريق من المتقدمين إلى تصحيحه ، فقد نقل ابن عبد البر في « الاستذكار » (١٧٥/٦) عن أحمد بن حنبل وعليّ بن المدينيّ : أنهما كانا يصححان هذا الحديث ونقل السخاويّ في « فتح المغيث » في الموضع السابق تصحيحه كذلك عن ابن المنذر وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، في حين أن الحافظين الذهبيّ وابن حجر حكما على أبي عمرو ابن محمد بن حُرَيث بالجهالة .

راجع « الميزان » (٤٠٦/٧) ت(١٠٤٦٩) و « التقريب » : ص (٧٨٢) ت(٧٣٧٥) .

لذلك لفت ابن حجر في « النكت » (٧٧٢/٢) إلى أمر مهم فقال بعد أن أشار إلى الاختلاف على راويه : « ولكن بقي أمر يجب التيقظ له ، وذلك أن جميع من رواه عن إسماعيل بن أمية عن هذا الرجل ، إنما وقع الاختلاف بينهم في اسمه أو كنيته ، وهل روايته عن أبيه ، أو عن جدّه ، أو عن أبي هريرة بلا واسطة ، وإذا تحقق الأمر فيه لم يكن فيه حقيقة الاضطراب » .

ثم زاد ذلك بياناً فقال في ص (٧٧٣) : « ومع ذلك كله فالطرق التي ذكرها ابن الصلاح ثم شيخنا ـ يعني العراقيّ ـ قابلة لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها فينتفي الاضطراب أصلاً ورأساً » ثم أورد بعض الشواهد ، وأوردها تلميذه السخاويّ في «فتح المغيث»في الموضع السابق،وزاد عليها،وناهيك بحديث يصححه ابن المدينيّ وأحمد . فتبين مما سبق أن هذا الحديث لايصلح مثالاً للاضطراب ، لهذا جعل ابن حجر بدلاً عنه حديث « شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا » وتبعه السخاويّ وغيره على ذلك .

نَحْوُ «إِذَاقُلْتَ» «التَّشَهُّدُ» وَصَلْ (١)   ذَاكَ زُهَيْرٌ (٢) ، وَابْنُ ثَوْبَانَ (٣) فَصَلْ

(١) قوله : « إِذَا قُلْتَ » « التَّشَهُّدُ » إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في التشهد .

(٢) زهير هو ابن معاوية ، وروايته التي أشار إليها الناظم أخرجها أبو داود في الصلاة برقم (٩٧٠) من طريقه عن الحسن بن الْحُرِّ عن القاسم بن مُخَيْمِرَة قال : أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبدالله فعلمه التشهد ، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش ـ إشارة إلى حديث سابق من طريق الأعمش عن شقيق ـ : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ ، وَإِن شِئْتَ أَن تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِن شِئْتَ أَن تَقْعُدَ فَاقْعُدْ » .

وأخرج هذه الرواية كذلك أحمد برقم (٤٠٠٦) والدارميّ برقم (١٣٨٠) والطحاويّ في « شرح معاني الآثار » (٢٧٥/١) وابن حبَّان في صحيحه برقم (١٩٦١) والدارقطنيّ في سننه (٣٥٣/١) برقم (٧٣) وغيرهم من طريق زهير عن الحسن بن الحُرّ به بنحوه وهذا إسناد صحيح متصل السماع عند أحمد ، رجاله ثقات رجال الصحيح ، غير الحسن ابن الحُرّ وهو ثقة كما في « التقريب » : ص (١٩٤) ت (١٢٢٤) .

وقول الناظم : « وَصَلَ ذَاكَ زُهَيْرٌ » إشارة إلى أن زهيراً جعل كلام ابن مسعود : « إذا قلت هذا ... » الخ مرفوعاً من كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم ، وإنما هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه .

وقد فصله شبابة في روايته عن زهير .

أخرجها الدارقطنيّ في سننه (٣٥٣/١) برقم (١٢) وقال : « شبابة ثقة ، وقد فصل آخر الحديث ، جعله من قول ابن مسعود ، وهو أصح من رواية من أدرج آخره في كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم ، والله أعلم » .

(٣) ابن ثوبان : هو عبدالرحمن بن ثابت العَنْسيّ ، وروايته أخرجها ابن حبان في صحيحه برقم (١٩٦٢) والدارقطنيّ في سننه (٣٥٤/١) والطبرانيّ في الكبير برقم (٩٩٢٣) =

قُـلْـتُ : وَمِنْـهُ مُدْرَجٌ قَـبْـلُ قُـلـبْ   كَـ « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْعَقِبْ »[1]

= ثلاثتهم من طريق غسان بن الربيع عن ابن ثوبان .

وابن ثوبان ـ وإن كان كما قال ابن حجر في « التقريب » : ص (٥٧٢) : صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأَخَـرَة ـ قد تـوبـع عليه .

ورجح الدارقطنيّ آنفاً أن لفظ : « إذا قلت هـٰذا ... » مدرج من كلام ابن مسعود فصله شبابة ، وجاء مفصولاً في رواية ابن ثوبان ، ويرىٰ صاحب الجوهر النقي (١٧٥/٢) احتمال كونه مرفوعاً ، فرواه مرة ، وأفتىٰ به مرة أخرىٰ ، والراجح ـ والله أعلم ـ أنه مدرج ، وقد نقل النوويّ كما في « التدريب » (٣١٥/١) اتفاق الحفاظ علىٰ ذلك .

(١) حديث « أَسْبِـغُـوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلأَعْـقَابِ مِنَ الـنَّـارِ » أخرجه ـ مع بيان الإدراج ـ الخطيب في « الفصل للوصل المدرج في النقل » (١٥٨/١) برقم (٨) من طريق أبـي قَطَن عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبـي هريرة قال : قال أبو القاسم : « أَسْبِـغُوا الْوُضُوءَ ... » الحديث .

قال الخطيب عقبه (١٥٨/١) : « قرأت علىٰ أبـي بكر البرقانـيّ عن عليّ بن عمر الحافظ أن أبا بكر النيسابوريّ حدثهم ـ وساق الإسناد والمتن ـ من طريق شَـبَـابة عن شعبة عن محمد بن زياد به مثله .

ثم قال عقب سياقه له : « وهم أبو قَطَن : عمرو بن الهيثم القُطَعيّ وشَبَابَةُ بن سَوَّار الفزاريّ في روايتهما هـٰذا الحديث عن شعبة علىٰ ماسقناه ، وذلك أن قوله : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » كلام أبـي هريرة ، وقوله : « وَيْلٌ لِلأَعْـقَابِ مِنَ الـنَّارِ » كلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم .

ثم ذكر اثني عشر حافظاً منهم : عليّ بن الجعد ، ومحمد بن جعفر غُندر ، ووكيع بن الـجرَّاح ثم ساق أسانيدهم جميعاً وفيها جعلوا الكلام الأول من قول أبـي هريرة والكلام الثانـي مرفوعاً أي أن أبا هريرة قال : « أَسْـبِغُوا الْوُضُوءَ » فإنـي سمعت رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم يقول : « وَيْلٌ لِلأَعْـقَابِ مِنَ الـنَّـارِ » .

وحديث « وَيْلٌ لِلأَعْـقَابِ مِنَ الـنَّـارِ » أخرجه البخاريّ في الوضوء برقم (١٦٥) من طريق شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة ـ وكان يمر بنا والناس يتوضؤون من =

وَمِـنْـهُ جَـمْـعُ مَـا أَتَـىٰ كُلُّ طَرَفْ   مِـنْـهُ بِـإِسْـنَـادٍ بِوَاحِـدٍ سَـلَـفْ

كَـوَائِلٍ[1] فِـي صِـفَـةِ الصَّـلَاةِ قَـدْ   أَدْرَجَ « ثُمَّ جِـئْـتُـهُـمْ »[2] وَمَا اتَّحَدْ

= المطهرة ـ قال : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » فإن أبا القاسم قال : « وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّـارِ » .

وأخـرجه مسـلم في الطهـارة بـرقم (٢٤٢) (٢٩) من طريق محمد بن زياد به ، إلا أنه قال : « وَيْلٌ لِلْعَـرَاقِـيـبِ » .

وفي هـٰـذه الـرواية المتفق عليها ورد الفصـل بـين كـلام أبـي هريرة واللفظ المرفوع .

وأخـرجه مسـلم في الموضـع السـابق بـرقم (٢٤٢) (٢٨) مـن الطـريق نفسـه مقتصراً علىٰ اللفظ المرفوع .

وأخـرجه الـبخاريّ في العـلم بـرقم (٦٠) و (٩٦) وفي الوضـوء برقم (١٦٣) ومسلم في الطهـارة بـرقم (٢٤١) (٢٧) مـن طـريق يوسف بن ماهك عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بنحوه .

وأخـرجه مسـلم بـرقم (٢٤١) (٢٦) مـن طـريق أبــي يحيـىٰ الأعرج عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً ، وفيه « وَيْـلٌ لِلأَعْـقَـابِ مِـنَ الـنَّـارِ أَسْـبِـغُـوا الْـوُضُـوءَ » .

فتـبين مـن هـٰـذا أن لفظ « أسبغوا الوضوء » وإن كان أدرج في حديث أبـي هريرة إلا أنه مرفوع ثابت من مرويات صحابة آخرين .

وقول الناظم « وَيْلٌ لِلْعَـقِـبِ » تعبير اقتضاه الوزن .

(١) في « ب » و « ج » و « هـ » : كوايل بالتسهيل ، وفي « أ » : الوجهان .

(٢) في « أ » : (جِـيـئْـتُـهُمْ) بالتسهيل .

وقـول الـناظم « ثُـمَّ جِـئْـتُـهُمْ » إشـارة إلىٰ حديـث وائـل بـن حُجْر رضي الله عنه قال : « رأيت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه . قال : ثم جئت بعد ذلك فـي زمان فيه برد شديد ، فرأيت الناس عليهم جل الثياب ، تـحَـرَّكُ أيديهم تحت الثياب ... » الحديث .

أخـرجه أبـو داود في الصلاة برقم (٧٢٧) من طريق زائدة عن عاصم بن كُليب عن أبيه =

وَمِـنْـهُ أَن يُـدْرَجَ بَـعْـضُ مُسْـنَـدِ ... فِـي غَـيْـرِهِ ـ مَعَ اخْتِـلاَفِ السَّـنَدِ

نَـحْوُ « وَلاَتَـنَافَسُوا »[1] فِي مَتْنِ « لاَ ... تَـبَـاغَـضُـوا »[2] فَمُـدْرَجٌ قَـدْ نُـقِـلاَ[3]

= عن وائل بن حجر .

وأخرجه النسائيّ في التطبيق (٢/٢٣٦) برقم (١١٥٩) وأحمد برقم (١٨٦٠) مطولاً وبرقم (١٨٨٤٧) مقتصراً على قوله : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشِّتَاءِ ... » وابن حبَّان في صحيحه برقم (١٨٦٠) والخطيب في « الفصل للوصل » (١/٤٢٥–٤٢٦) رقم (٤٤) من طريق زائدة .

وإسناده عند أبي داود حسن ، عاصم وأبوه صدوقان وبقية رجال إسناده ثقات .

قال الخطيب بعد سياقه لطرق الحديث السابق (١/٤٢٨–٤٢٩) : « وقصة تحريك الناس أيديهم ، ورفعها من تحت الثياب في زمن البرد لم يسمعها عاصم عن أبيه ، وإنما سمعها من عبدالجبار بن وائل بن حجر عن بعض أهله ، بيَّن ذلك زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد في روايتهما حديث الصلاة بطوله عن عاصم بن كليب ، وميَّزا قصة تحريك الأيدي تحت الثياب ، وفصلاها من الحديث ، وذكرا إسناده » .

ثم ذكر الخطيب أحد عشر حافظاً منهم الثوريّ وشعبة رووا هذا الحديث كلهم عن عاصم بن كُليب عن أبيه عن وائل ، ولم يذكر أحد منهم قصة تحريك الأيدي تحت الثياب ثم ساق في الصفحات اللاحقة أحاديث هؤلاء الحفاظ دون الإدراج المذكور .

(١) جملة « وَلاَتَنَافَسُوا » من حديث أبي هريرة الآتي تخريجه برقم (٢١) .

(٢) متن « لاَتَبَاغَضُوا » هو الحديث الذي أخرجه مالك في « الموطأ » (٢/٩٠٧) برقم (١٤) عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلم قال : « لاَتَبَاغَضُوا وَلاَتَحَاسَدُوا ، وَلاَتَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ... » الحديث .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاريّ في الأدب برقم (٦٠٧٦) ومسلم في البر والصلة برقم (٢٥٥٩) (٢٣) وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما .

(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

مِـن مَـتْنِ « لاَتَـجَسَّسُـوا »[1] أَدْرَجَـهُ ... اِبْـنُ أَبِـي مَـرْيَمَ إِذْ أَخْـرَجَـهُ[2]

وَمِـنْـهُ مَـتْـنٌ عَـن جَـمَاعَـةٍ وَرَدْ ... وَبَـعْضُـهُـمْ خَالَفَ بَعْضاً فِي السَّـنَدْ

فَـيَجْـمَـعُ الْـكُـلَّ بِـإِسْـنَـادٍ ذَكَـرْ ... كَمَتْنِ « أَيُّ الذَّنبِ أَعْظَمُ »[3] الْخَـبَرْ

(١) متن « لاَتَجَسَّسُوا » هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيث ، وَلاَتَجَسَّسُوا ، وَلاَتَحَسَّسُوا وَلاَتَنَافَسُوا وَلاَتَحَاسَدُوا ، وَلاَتَبَاغَضُوا ، وَلاَتَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » .

أخرجه مالك في « الموطَّأ » (٢/٩٠٧–٩٠٨) رقم (١٥) عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاريّ في الأدب برقم (٦٠٦٦) ومسلم في البِّر والصلة برقم (٢٥٦٣) (٢٨) وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما .

(٢) رواية ابن أبي مريم التي أدرج فيها جملة « وَلاَتَنَافَسُوا » من حديث أبي هريرة أخرجها الخطيب في « الفصل للوصل » (٢/٧٣٩) برقم (٨١) من طريق حمزة بن محمد الكنانيّ عن إسحاق بن إبراهيم بن جابر عن سعيد بن أبي مريم عن مالك عن ابن شهاب عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلم قال : « لاَتَبَاغَضُوا ، وَلاَتَحَاسَدُوا وَلاَتَدَابَرُوا وَلاَتَنَافَسُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ... » الحديث .

قال الخطيب عَقِبَه : « قال حمزة : ولانعلم أحداً قال في هذا الحديث عن مالك « وَلاَتَنَافَسُوا » غير سعيد بن أبي مريم » .

ونصر الخطيب كلام حمزة هذا ، وساق أحاديث أصحاب مالك التي خلت من إدراج جملة « وَلاَتَنَافَسُوا » .

(٣) حديث « أَيُّ الذَّنبِ أَعْظَمُ » ورد من طرق عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه سيأتي تخريج أشهرها .

فَـإِنَّ عَـمْـراً عِـنـدَ وَاصِـلٍ فَـقَــطْ[1] بَـيْنَ شَـقِـيقٍ وَابْـنِ مَسْـعُـودٍ سَـقَطْ

(١) يشير الناظم في هـذا البيت إلىٰ رواية واصل وهي الرواية التي سقط فيها عمرو ابن شُرَحْبِيل « أبو ميسرة » وقد أخرجها النسائيّ في الصغرىٰ (٧/٩٠) برقم (٤٠١٤) من طريق سفيان عن واصل عن عبدالله قال : قُلْتُ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ : « أَن تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدّاً وَهُوَ خَلَقَكَ ... » الحديث .

وأخرجها الخطيب في « الفصل للوصل ... » (٢/٨٣٣) من طريق شعبة عن واصل به .

وعلقها البخاريّ عقب الحديث رقم (٦٨١١) قال يحيى : وحدثنا سفيان ، حدثني واصل عن أبي وائل عن عبدالله : قلت يارسول الله ... » الحديث بمثله . قال عمرو ـ هو الفلاَّس ـ : فذكرته لعبدالرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة قال : دعه دعه .

وقد علق ابن حجر علىٰ قول عبد الرحمن بن مهدي : « دعه دعه » بقوله في « الفتح » (١٢/١١٨) « أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها ، وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه « فلم يذكر فيه واصلاً بعد ذلك » فعُرف أن معنىٰ قوله : « دعه » أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة ، وقال الكرمانيّ : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روىٰ كثيراً عن عبدالله فإن هـذا الحديث لم يروه عنه قال : وليس المراد بذلك الطعن عليه ، لـكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الواسطة لموافقة الأكثرين . كذا قال ، والذي يظهر ماقدمته أنه تركه من أجل التردد فيه ؛ لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل ، فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل ، فيكون زاد في السند مالم يسمعه فاكتفىٰ برواية الحديث عمن لاتردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبدالرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة ، كذلك أخرجه الترمذيّ والنسائيّ =

وَزَادَ ٱلأَعْمَشُ[1] كَـذَا مَنصُورُ[2] وَعَمْدُ ٱلإِدْرَاجِ[3] لَهَا مَحْظُورُ

= لـكن الترمذيّ بعد أن ساقه بلفظ واصل ، عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال بمثله ، وكأن ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هـذا السند مثالاً لنوع من أنواع مدرج الإسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبدالرحمن علىٰ روايته الأولىٰ عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل » .

وماذكره ابن حجر عن الخطيب هو في كتابه « الفصل للوصل المدرج في النقل » (٢/٨٤٠) .

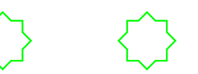
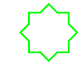
(١) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ اللام .

(٢) رواية الأعمش ومنصور هي أصح الروايات كما قال الترمذيّ في جامعه .

وقد أخرجها البخاريّ في التفسير برقم (٤٧٦١) وفي الحدود برقم (٦٨١١) والترمذيّ في التفسير برقم (٣١٨٢) وقال : هـذا حديث حسن صحيح ، وأحمد برقم (٤١٣١) ثلاثتهم من طريق سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن أبي ميسرة : عمرو بن شُرَحْبِيل عن عبدالله ، قال الترمذيّ عقب إخراجه لهـذا الحديث (٥/٣٣٧) : «حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث واصل،لأنه زاد في إسناده رجلاً» .

وللحديث طرق كثيرة يمكن أن تفرد في جزء ، وقد تكلم عليها ابن حجر في الفتح (١٢/١١٧-١١٩) محرِّراً ألفاظها بما لاتجده في غيره ، وللخطيب تفصيل مهم كذلك في « الفصل للوصل المدرج في النقل » (٢/٨١٩-٨٤١) .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ اللام .

﴿ اَلْمَوْضُوعُ ﴾ (*)

شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ ... اَلْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ

وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِيزُوا ذِكْرَهُ ... لِمَنْ دَرَىٰ [1] ، مَالَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

وَأَكْثَرَ الْجَامِعُ فِيهِ إِذْ خَرَجْ ... لِمُطْلَقِ الضَّعْفِ ، عَنَىٰ أَبَا الْفَرَجْ

وَالْوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرُبُ ... أَضَرُّهُمْ قَوْمٌ لِزُهْدٍ نُسِبُوا

قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً ، فَقُبِلَتْ ... مِنْهُمْ رُكُوناً لَهُمُ وَنُقِلَتْ

فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهَا نُقَّادَهَا ... فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

نَحْوُ أَبِي عِصْمَةَ إِذْ رَأَى الْوَرَىٰ ... زَعْماً نَأَوْا عَنِ الْقُرَانِ [2] فَافْتَرَىٰ

لَهُمْ حَدِيثاً فِي فَضَائِلِ السُّوَرْ [3] ... عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [4] فَبِئْسَ مَا ابْتَكَرْ

(*) في « هـ » : الْمَوْضُوعَات .

(١) الذي في الرواية : « لِمَنْ عَلِمْ مَالَمْ يُبَيِّنْ » وقد ذكر الشيخ محمد سالم أن قول الناظم : « لِمَنْ عَلِمْ » إدغام كبير وقد جعل مكانه قوله حفظه الله تعالىٰ : « لِمَن دَرَىٰ » .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ الراء، وهو في الأداء قراءة لابن كثير، كما في « النشر » (١/٤١٤) .

(٣) في « ب » و « ج » : (فضايل) بالتسهيل ، وفي « أ » و « د » و « هـ » : الوجهان وفي نسخة ابن أبي مدين والنسخ المطبوعة بالهمز فقط .

(٤) الحديث الذي وضعه أبو عصمة نوح بن أبي مريم في فضائل السور : أخرجه ابن الجوزيّ في « الموضوعات » (١/٢٤) برقم (١٦) من طريق أبي عمّار المروزيّ قال:قيل لأبي =

كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أُبَيٍّ [1] اعْتَرَفْ ... رَاوِيهِ بِالْوَضْعِ ، وَبِئْسَ [2] مَا اقْتَرَفْ

= عصمة نوح بن أبي مريم المروزيّ من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هـٰذا ؟ فقال : إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ، ومغازي ابن إسحاق ؛ فوضعت هـٰذا الحديث حسبة .

قال الحاكم كما في « الموضوعات » (٣/٢٠٤) : « هو واضع حديث فضائل القرآن » .

وقال في المدخل (١/٢٥٠) ت (٢٠٨) : « رزق من كل شيء حظّاً إلاَّ الصدق ؛ فإنه حُرِمه ، نعوذ بالله من الخذلان » .

وقال ابن حجر في « التقريب » : ص (٦٥٨) ت (٧٢١٠) : « كذَّبوه في الحديث وقال ابن المبارك : كان يضع » .

(١) الحديث الموضوع عن أُبيٍّ في فضائل سور القرآن : أخرجه الخطيب في « الكفاية » : ص (٥٦٧–٥٦٨) من طريق محمود بن غيلان عن المؤمِّل بن إسماعيل بإسناده عن مجاهيل مبهمين في الإسناد ، إلىٰ أن قال آخرهم : « إنا اجتمعنا هنا ، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه ، وأخذوا في هـٰذه الأحاديث ؛ فقعدنا فوضعنا لهم هـٰذه الفضائل حتىٰ يرغبوا فيه » .

ومن طريق الخطيب : أخرجه ابن الجوزيّ في « الموضوعات » (١/٣٩٣–٣٩٤) برقم (٤٧٤) .

وأخرجه في الموضع نفسه برقم (٤٧٣) من طريق محمود بن غيلان به نحوه .

وراجع « فتح المغيث » للعراقيّ : ص (١٢٥) و « فتح المغيث » للسخاويّ (١/٣٠٤–٣٠٥) .

(٢) في « أ » و « ب » و « ج » و « د » و « هـ » : بالوجهين الهمز والتسهيل ، وهـٰكذا في « فبئس » في البيت الذي قبله ، وفي « نسخة ابن أبي مدين » بالتسهيل فقط في الموضعين وأثبتُّ رواية الهمز لشهرتها عندنا في المشرق لأنها قراءة حفص وأكثر أهل الأداء .

وَكُــلُّ مَــنْ أَوْدَعَــهُ كِـتَـابَهُ   كَـالْـوَاحِـدِيِّ مُخْطِـئٌ صَـوَابَهُ

وَجَوَّزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ   قَوْمُ ابْنِ كَرَّامٍ ، وَفِي التَّرْهِيبِ

وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا[1]   مِنْ عِندِ نَفْسِهِ ، وَبَعْضٌ وَضَعَا[2]

كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَا[3] فِي الْمُسْنَدِ   وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضْعُهُ لَمْ يُقْصَدِ

نَحْوُ حَدِيثِ ثَابِتٍ « مَن كَثُرَتْ   صَلَاتُهُ »[4] الْحَدِيثَ ، وَهْلَةٌ سَرَتْ

---

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) الْحُكَمَا : بالقصر للوزن .

(٤) حديث « مَن كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ » أخرجه بهـذا اللفظ ابن ماجه في الصلاة برقم (١٣٣٣) من طريق ثابت بن موسى أبي يزيد العابد عن شَرِيك عن الأعمش عن جابر .

وأخرجه العقيليّ في « الضعفاء الكبير » (١/١٩٤) وقال : ليس له أصل ، وابن عدي في « الكامل » (٢/٥٢٦) والقضاعيّ في مسنده (١/٢٥٢-٢٥٤) الأحاديث (٤٠٨و٤٠٩ و٤١٠و٤١١و٤١٢) ومال إلى ثبوته لكثرة طرقه ، وابن الجوزيّ في « الموضوعات » برقم (٩٨٦و٩٨٧) من طرق عن ثابت به.

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢/٧٥٣) وفي (٦/٢٣٠٤و٢٣٠٥و٢٣٤٧) والقضاعيّ برقم (٤١٥) وابن الجوزيّ برقم (٩٨٨و٩٨٩) من طرق عن شَرِيك ليس فيها ثابت .

وأخرجه القضاعيّ (٢/٢٥٥-٢٥٨) الأحاديث (٤١٣و٤١٦و٤١٧) وابن الجوزيّ في « الموضوعات » برقم (٩٨٥) من طرق عن جابر ليس فيها ثابت وشيخه شَرِيك .

وأخرجه القضاعيّ برقم (٤١٤) من طريق كَثِير بن سُلَيم وابن الجوزيّ برقم (٩٩٠) =

....

= من طريق حَكَّامة بنت عثمان عن أبيها ، عن أخيه مالك بن دينار عن أنس رضي الله عنه . وهــذا الحديث يُمَثَّل به أهل هـذا الشأن للموضوع الذي لم يقصد به صاحبه الوضع وإنما يحصل خطأ بسبب الغفلة وسوء الحفظ ، وبعضهم يمثل به للمدرج في الإسناد .

وآفة هـذا الحديث « ثابت بن موسىٰ العابد الضرير » قال العقيليّ في ترجمته في « الضعفاء الكبير » (١/١٩٣) : « حديثه باطل ليس له أصل ، ولايتابعه عليه ثقة » .

وقال ابن حبان في « المجروحين » (١/٢٣٩-٢٤٠) في ترجمة ثابت : « كان يخطئ كثيراً لايجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد » ثم ذكر روايته لهـذا الحديث وقال : « وهـذا ـ أي الحديث ـ قول شَرِيك ، قاله في عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر « يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ » فأدرج ثابت بن موسى في الخبر وجعل قول شَرِيك كلام النبي صلَّى الله عليه وسلم ، ثم سرق هـذا من ثابت بن موسىٰ جماعة ضعفاء وحدثوا عن شَرِيك به » .

ورواية الحديث عن أنس تقوي القول ببطلانه ، ففي إسناده عند القضاعيّ « كَثِيرُ بن سُلَيم » قال البخاريّ : « منكر الحديث » وقال النسائيّ « متروك » وقال ابن حبَّان : « كان ممن يروي عن أنس ماليس من حديثه من غير روايته ، ويضع عليه ، ثم يحدث عنه لاتحل كتابة حديثه ولاالرواية عنه إلا على سبيل الاختبار » .

وقال الحاكم : « زعم أنه سمع أنس بن مالك ، وروىٰ عنه أحاديث يشهد القلب أنها موضوعة » .

راجع « المجروحين » (٢/٢٢٧-٢٢٨) ت (٨٩٣) و « المدخل » (١/٢٢٥) و « الميزان » (٦/٤٨٩-٤٩٠) ت (٦٩٤٦) و « التقريب »:ص (١٦٥) ت (٨٣١) .

وفي إسناده عند ابن الجوزيّ « عثمان بن دينار » قال العُقَيليّ في « الضعفاء الكبير » (٣/٩٣٦) ت (١٢٠١) : « تروي عنه حَكَّامة ابنته أحاديث بواطيل ، ليس لها أصل » .

وذكر ابن عدي في « الكامل » (٢/٥٢٥-٥٢٦) أن هــذا الحديث وحديثاً آخر =

وَيُعْرَفُ الْوَضْعُ بِاْلإِقْرَارِ[1] وَمَا ... نُزِّلَ مَنزِلَتَهُ، وَرُبَّمَا

يُعْرَفُ بِالرِّكَّةِ قُلْتُ : اسْتَشْكَلاَ[2] ... اَلثَّبَجِيُّ الْقَطْعَ بِالْوَضْعِ عَلَى

مَا اعْتَرَفَ الْوَاضِعُ إِذْ قَدْ يَكْذِبُ ... بَلَى نَرُدُّهُ، وَعَنْهُ نُضْرَبُ

﴿ اَلْمَقْلُوبُ ﴾

وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى ... مَاكَانَ مَشْهُوراً بِرَاوٍ أُبْدِلاَ[3]

بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ، كَيْ يُرْغَبَا[4] ... فِيهِ لِلاِغْرَابِ[5] إِذَا مَااسْتُغْرِبَا[6]

وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنِ ... نَحْوُ امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ

فِي مِائَةٍ لَمَّا أَتَى بَغْدَادَا[7] ... فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الإِسْنَادَا[8]

وَقَلْبُ مَالَمْ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ ... نَحْوُ: « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ »[9]

= رواهما ثابت عن شريك بإسناد واحد ، ولايعرف الحديثان إلا به ، ثم ذكر من سرقه منه فقال : « وسرق هـذا الحديث عن ثابت من الضعفاء : عبدالحميد بن بحر ، وعبيدالله بن شبرمة الشَرِيكيّ ، وإسحاق بن بشر الكاهليّ، وموسىٰ بن محمد أبو الطاهر المقدسيّ ... » . وذكر السيوطيّ في « أعذب المناهل ـ كما نقل عنه ذلك المناويّ في فيض القدير (٦/٢١٣) ـ أن الحفاظ حكموا علىٰ هـذا الحديث بالوضع، وأطبقوا علىٰ أنه موضوع ».

(١) و(٥) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ اللام .

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) و(٨) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٩) حديث « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ » تمامه « فَلاَ تَقُومُوا حَتَّىٰ تَرَوْنِي » وهو حديث متفق عليه عن أبي قتادة رضي الله عنه كما سيأتي . =

حَدَّثَهُ، فِي مَجْلِسِ الْبُنَانِي[1] ... حَجَّاجُ اَعْنِي ابْنَ أَبِي عُثْمَانِ[2]

فَظَنَّهُ، عَنْ ثَابِتٍ جَرِيرُ ... بَيَّنَهُ، حَمَّادُ اَلضَّرِيرُ[3]

= والطريق التي ذكرها الناظم ، وهي طريق حجاج بن أبي عثمان الصَّوَّاف أخرجها مسلم في صحيحه في المساجد برقم (٦٠٤) من طريق يحي بن سعيد عن حجاج الصَّوَّاف ، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعبدالله بن أبي قتادة عن أبي قتادة .

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْبُنَانِيّ » للقافية والوزن .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(٣) يشير الناظم في هـذين البيتين إلىٰ الرواية التي وهم فيها جرير وأنكرها حماد ، وقد أخرجها العُقَيليّ في « الضعفاء الكبير » (١/٢١٥) من طريق إسحاق بن عيسىٰ الطَّبَّاع قال : حدثنا حماد بن زيد بحديث جرير بن حازم عن ثابت عن أنس وذكر الحديث فأنكره ـ أي حماد ـ وقال : إنما سمعته من حجاج الصَّوَّاف عن يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلس ثابت فظن أنه سمعه من ثابت .

ومن طريق يحي بن أبي كثير به : أخرجه البخاريّ في الأذان برقم (٦٣٧) عن مسلم بن إبراهيم قال : حدثنا هشام قال : كتب إليَّ يحيى ، وبرقم (٦٣٨) من طريق شيبان به وزاد بعد قوله « حَتَّىٰ تَرَوْنِي » قوله : « قَدْ خَرَجْتُ » .

وأخرجه البخاريّ في الجمعة برقم (٩٠٩) من طريق عليّ بن المبارك عن يحيى به مختصراً بلفظ « لاَتَقُومُوا حَتَّىٰ تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ » .

وأخرجه مسلم برقم (٦٠٤) وأبو داود في الصلاة برقم (٥٤٠) والترمذيّ في أبواب الصلاة برقم (٥٩٢) والنسائيّ في « الصغرىٰ » (٢/٣١) برقم (٦٨٧) ثلاثتهم من طريق مَعْمَر عن يحيى به بمثل سياق شيبان ، وقال الترمذيّ : حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح .

﴿ تَنبِيهَاتٌ ﴾

وَإن تَجِدْ مَتْناً ضَعِيفَ السَّنَدِ ... فَقُلْ : ضَعِيفٌ ، أَيْ بِهَذَا فَاقْصِدِ
وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقاً بِنَاءَا[1] ... عَلَى الطَّرِيقِ ، إذْ لَعَلَّ جَاءَا[2]
بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ بَلْ يَقِفُ[3] ... ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إمَامٍ يَصِفُ
بَيَانَ ضَعْفِهِ فَإنْ أَطْلَقَهُ ... فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ
وَإن تُرِدْ نَقْلاً لِوَاهٍ أَوْ لِمَا ... يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإسْنَادِهِمَا
فَأْتِ بِتَمْرِيضٍ كَيُرْوَى ، وَاجْزِمِ ... بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَقَالَ فَاعْلَمِ
وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا ... مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ وَرَأَوْا
بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ[4] ... عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدِ

﴿ مَعْرِفَةُ مَن تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَن تُرَدُّ ﴾

أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الْأَثَرْ ... وَالْفِقْهِ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرْ

---

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .
(٣) في « ج » : تَقِفُ .
(٤) في « ب » و « ج » و « هـ » : الْعَقَايِد بالتسهيل ، وفي « أ » و « د » : الوجهان ، وفي « نسخة ابن أبي مدين » والنسخ المطبوعة : بالهمز فقط .

بِأَن يَكُونَ ضَابِطاً مُعَدَّلَا ... أَيْ يَقِظاً وَلَمْ يَكُن مُغَفَّلَا
يَحْفَظُ إنْ حَدَّثَ حِفْظاً يَحْوِي ... كِتَابَهُ إن كَانَ مِنْهُ يَرْوِي
يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إحَالَهْ ... إن يَرْوِ بِالْمَعْنَى ، وَفِي الْعَدَالَهْ
بِأَن يَكُونَ مُسْلِماً ذَا عَقْلِ ... قَدْ بَلَغَ الْحُلْمَ سَلِيمَ الْفِعْلِ
مِن فِسْقٍ أَوْ[1] خَرْمِ مُرُوءَةٍ ، وَمَنْ ... زَكَّاهُ عَدْلَانِ فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنْ
وَصُحِّحَ اكْتِفَاؤُهُمْ[2] بِالْوَاحِدِ ... جَرْحاً وَتَعْدِيلاً خِلَافَ الشَّاهِدِ
وَصَحَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشُّهْرَةِ عَنْ ... تَزْكِيَةٍ كَمَالِكٍ نَجْمِ السُّنَنْ
وَلِابْنِ عَبْدِالْبَرِّ كُلُّ مَنْ عُنِي ... بِحَمْلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوَهَّنِ
فَإنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى ... «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ»[3] لَكِنْ خُولِفَا[4]

---

(١) و(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين ، والألف في « خولفا » للإطلاق .
(٢) في نسخة ابن أبي مدين : « وصَحِّح اكتفاءَهم » .
(٣) حديث « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ ـ تَتِمَّتُهُ ـ مِن كُلِّ خَلَفٍ عَدُولُهُ يَنفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَانتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ » وسياقه جميل في مبناه ومعناه غير أن فيه اختلافاً كثيراً ، حيث ورد موصولاً ومرسلاً .
وقد أخرجه البزّار في مسنده : كما في « كشف الأستار » (١/٨٦) برقم (١٤٣) والعُقَيليّ في « الضعفاء الكبير » (١/٢٦) ومن طريقه : ابن عبدالبر في التمهيد (١/٥٩) ثلاثتهم من طريق خالد بن عمرو القرشيّ عن اللّيث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب =

= عن أبـي قبيل عن أبـي هريرة وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم .

وأخرجه ابن عديّ في « الكامل » (١٥٢/١) وفي (٩٠٢/٣) عن سالم عن ابن عمر.

وأخرجه ابن عديّ (١٥٢/٢-١٥٣) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » برقم (٥٢) من طريق أبـي حازم وأبـي صالح الأشعريّ عن أبـي هريرة .

وأخرجه في الموضع نفسه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ .

وأخرجه العقيليّ في « الضعفاء الكبير » (٢٦/١) وابن عديّ (١٥٣/٢) من طريق القاسم أبـي عبدالرحمن عن أبـي أمامة رضي الله عنه .

وأخرجه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » برقم (٥٣) من طريق أبـي عثمان النهديّ عن أسـامة بن زيد رضي الله عنهما .

وأخرجه برقم (٥٤) من طريق يحيـىٰ بن سعيد عن سعيد بن المسيّب عن عبدالله بن مسعود وابن الجوزيّ في مقدمة « الموضوعات » (٧/١) من طريق سماك بن حرب عن أبيه عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما .

وأخرجه ابن أبـي حاتم في « الجرح والتعديل » (١٤/١) من طريقين ، جاء في الثانية فيها « ليحملْ » والعقيليّ في « كتاب الضعفاء الكبير » (٢٦/١) وفي (١٣٩٦/٤) ومن طريقه ابن عبدالبر في « التمهيد » (٥٨/١-٥٩) وأخرجه ابن عديّ (١٥٣/١) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » برقم (٥٥) كلهم من طرق عن إبراهيم بن عبدالرحمـٰن العذريّ مرسلاً .

وهـٰذه الطرق لاتخلو من مُـتَـكلَّم فيه بين ضعيف ، ومنكر الحديث ، ومتروك ، وبعض طرقه لاتصل إلىٰ الضعف الشديد، وقد تكلم كثير من النقاد علىٰ أشهر طرقه، وبينوا أحوال كثير من رواته ، ومن هؤلاء النقاد ، البزَّار والعقيليّ وابن عديّ في أماكن متفرقة ، وابن القطان في « بيان الوَهَم والإيهام » (٣٧/٣-٤١) وابن القيم في « مفتاح دار السعادة » =

وَمَـن يُـوَافِــقْ غَـالِـبـاً ذَا الضَّـبْـطِ ... فَضَــابِـطٌ أَوْ نَــادِراً فَـمُـخْـطِـي[1]

وَصَـحَّـحُوا قَـبُـولَ تَـعْـدِيلٍ بِـلَا ... ذِكْـرٍ لِأَسْـبَـابٍ لَـهُ، أَن تَـثْـقُـلَا[2]

وَلَـمْ يَـرَوْا قَـبُولَ جَـرْحٍ أُبْهِـمَـا[3] ... لِلْـخُـلْفِ فِـي أَسْبَـابِـهِ وَرُبَّـمَـا

٢٧٠ أُسْتُـفْسِـرَ الْجَـرْحُ فَلَمْ يَـقْدَحْ كَمَا ... فَـسَّـرَهُ، شُـعْـبَـةُ بِـالـرَّكْضِ فَـمَـا

هَـٰذَا الَّذِي عَـلَـيْـهِ حُـفَّاظُ الْأَثَـرْ ... كَشَيْخَيِ الصَّحِـيحِ معْ أَهْلِ الـنَّـظَرْ

= (٤٩٧/١-٥٠٠) وقـد نقـل الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » : ص (٢٩) بإسناده إلىٰ مهـنّا بـن يحيـىٰ قـال : سـألت أحمـد ـ يعـني ابن حنبل ـ عن حديث معان بن رفاعة عن إبراهـيم بن عبدالرحمـٰن العذريّ ، وساق الحديث ، ثم قال مهنّا : فقلت لأحمد : كأنه كلام موضـوع . قـال : لا ، هـو صـحيح . فقلت : مـمن سـمعته أنت ؟ قال : من غير واحد . قلـت : مـن هـم ؟ قـال : حدثـني بـه مسـكين إلا أنـه يقـول : معـان عـن القاسـم بـن عبد الرحمـٰن . قال أحمد : معان بن رفاعة لابأس به .

وقال العلائـيّ في « بغية الملتمس » : ص (٣٤) : « هـٰذا حديث حسن غريب صحيح » .

وصححه ابن الوزير في « الروض الباسم » (٤٠/١) وعزا تصحيحه إلىٰ أحمد وابن عبدالبـر .

ولكـثرة طرقه تميل النفس إلىٰ كلام العلائي وابن الوزير ، وأقل أحواله أنه حسن بـمجموع هـٰـذه الطرق إن شاء الله تعالىٰ ، أما معناه فصحيح ، ودعوىٰ أن أحمد بن حنبل خفي عليه من أمر الحديث ماعلمه غيره ، دعوىٰ فيها نظر والله أعلم .

وقـد تكـلم العراقيّ في « فتح المغيث » : (٣٣٢/١-٣٣٤) وابن الوزير في المصدر السابق عـلىٰ هـٰـذا الحديث كلاماً نفيساً بينا فيه كلام النقاد في درجته ، والاستدلال به ، وهل هو خبر أو أمر لكونه جاء في بعض طرقه « لِـيَـحْـمِـلْ » ، والعلم عند الله تعالىٰ .

(١) بـحذف الهمزة للوزن .

(٢) و(٣) الألف في هـٰذين الموضعين للإطلاق .

فَإن يُقَلْ : قَلَّ بَيَانُ مَن جُرِحْ ... كَذَا إذَا قَالُوا : لِمَتْنٍ لَمْ يَصِحّ

وَأَبْهَمُوا ، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا[1] ... أَن يَجِبَ الْوَقْفُ إذَا اسْتَرَابَا[2]

حَتَّىٰ يُبِينَ بَحْثُهُ قَبُولَهُ ... كَمَنْ أُولُوا الصَّحِيحِ خَرَّجُوا لَهُ

فَفِي الْبُخَارِيِّ احْتِجَاجاً عِكْرِمَهْ ... مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِ تَرْجَمَهْ

وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِمَن قَدْ ضُعِّفَا[3] ... نَحْوَ سُوَيْدٍ إذْ بِجَرْحٍ مَا اكْتَفَىٰ

قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي ... وَاخْتَارَهُ تِلْمِيذُهُ الْغَزَالِي[4]

وَابْنُ الْخَطِيبِ : الْحَقُّ حُكْمُنَا بِمَا ... أَطْلَقَهُ عَالِمُ أَسْبَابِهِمَا[5]

وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ ، وَقِيلَ : إن ظَهَرْ ... مَنْ عَدَّلَ الْأَكْثَرَ فَهْوَ الْمُعْتَبَرْ

وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي ... بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّيْرَفِي[6]

(١) و(٢) و(٣) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٢) يمكن أن يقرأ عجز البيت هـكذا : « أَن يَجِبُ الْوَقْفُ إذِ اسْتَرَابَا » حيث قال الأنصاريّ في «فتح الباقي»:ص(٢٤٤) « وفي نسخة : إذِ اسْتَرَابَا » أي لأجل الريبة القوية الحاصلة بذلك .

(٤) بالتخفيف ، وهو المشهور كما تقدم في هامش البيت رقم (١١٥) .

(٤) و(٦) حذف التشديد من ياء النسبة في هـذين الموضعين للقافية والوزن .

(٥) الذي في الرواية :

وَابْنُ الْخَطِيبِ الْحَقُّ أَن يُحْكَمْ بِمَا ... أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِأَسْبَابِهِمَا

وقد أصلح الشيخ محمد الحسن الموضعين بما ترى ؛ إذ لامُسوِّغ للتسكين فيهما ومثل هـذا من الضرورات التي يمكن الاستغناء عنها .

وَقِيلَ : يَكْفِي ، نَحْوُ أَن يُقَالَا[1] ... حَدَّثَنِي الثِّقَةُ بَلْ لَوْ قَالَا[2]

جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمِ ... أُسَمِّ ، لَا نَقْبَلُ كُلَّ مُبْهَمِ[3]

وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ ... مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَن قَلَّدَهُ

وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ ... عَلَىٰ وِفَاقِ الْمَتْنِ تَصْحِيحاً لَهُ

وَلَيْسَ تَعْدِيلاً عَلَى الصَّحِيحِ ... رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّصْرِيحِ

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ ... وَهْوَ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ مَجْعُولُ

مَجْهُولُ عَيْنٍ : مَن لَهُ رَاوٍ فَقَطْ ... وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ ، وَالْقِسْمُ الْوَسَطْ

مَجْهُولُ حَالِ بَاطِنٍ وَظَاهِرِ ... وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ

وَالثَّالِثُ : الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَهْ ... فِي بَاطِنٍ فَقَطْ ، فَقَدْ رَأَىٰ لَهْ

حُجِّيَّةً فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَن مَنَعْ ... مَاقَبْلَهُ ، مِنهُمْ سُلَيْمٌ فَقَطَعْ

بِهِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ إنَّ الْعَمَلَا[4] ... يُشْبِهُ أَنَّهُ عَلَىٰ ذَا جُعِلَا[5]

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية :

جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ ... أُسَمِّ لَانَقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْهَمْ

وهو من بحر السريع وحتى ينسجم مع سائر النظم أصلحه الشيخ محمد الحسن بكسر الميم في « لَمْ » آخر المصراع الأول، وأصلح قوله في المصراع الثاني: « يُقْبَلُ مَن قَدْ أَبْهَمْ » بما ترى ، ويمكن أن يقرأ بالبناء على مالم يسم فاعله ؛ مع رفع « كُلّ » نائباً له .

فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ — خِبْرَةُ بَعْضِ مَن بِهَا تَعَذَّرَتْ

فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ ، وَبَعْضٌ يَشْهَرُ — ذَا الْقِسْمَ مَسْتُوراً ، وَفِيهِ نَظَرُ

وَالْخُلْفُ فِي مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَا[1] — قِيلَ : يُرَدُّ مُطْلَقًا ، وَاسْتُنكِرَا[2]

وَقِيلَ : بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكَذِبَا[3] — نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ ، وَنُسِبَا[4]

لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ : أَقْبَلُ — مِنْ غَيْرِ خَطَّابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا

وَالْأَكْثَرُونَ ـ وَرَآهُ الْأَعْدَلَا[5] ـ — رَدُّوا دُعَاتَهُمْ فَقَطْ ، وَنَقَلَا[6]

فِيهِ ابْنُ حِبَّانَ اتِّفَاقاً ، وَرَوَوْا — عَن مُحْدِثِينَ[7] فِي الصَّحِيحِ مَادَعَوْا

وَلِلْحُمَيْدِيْ[8] وَالْإِمَامِ أَحْمَدَا[9] — بِأَنَّ مَن لِكَذِبٍ تَعَمَّدَا[10]

أَيْ فِي الْحَدِيثِ ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ — وَإِن يَتُبْ ، وَالصَّيْرَفِيِّ مِثْلُهُ

وَأَطْلَقَ الْكِذْبَ[11] ، وَزَادَ أَنَّ مَنْ — ضُعِّفَ نَقْلاً لَمْ يُقَوَّ بَعْدَ أَنْ

---

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٩) و(١٠) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٧) الذي في الرواية « عَنْ أَهْلِ بِدْعٍ » وقد صححه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، لأن « بِدْعٍ » لا ترادف كلمة « بدعة » وإطلاق لفظ « مُحْدِثِينَ » علىٰ المبتدعة مشهور مذكور في كثير من النصوص .

(٨) إسكان الياء في « الْحُمَيْدِيّ » للوزن أو لنية الوقف .

(١١) الْكِذْب : بكسر الكاف وإسكان الذال لغة معروفة .

راجع « فتح الباقي » لزكريا الأنصاريّ : ص (٢٦٢) .

وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ، وَالسَّمْعَانِي[1] — أَبُو الْمُظَفَّرِ يَرَىٰ فِي الْجَانِي

بِكَذِبٍ فِي خَبَرٍ إِسْقَاطَ مَا — لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَد تَقَدَّمَا[2]

وَمَن رَوَىٰ عَن ثِقَةٍ فَكَذَّبَهْ — فَقَد تَعَارَضَا ، وَلَـٰكِن كَذِبَهْ

لَا تُثْبِتَنْ بِقَوْلِ شَيْخِهِ فَقَدْ — كَذَّبَهُ الْآخَرُ ، وَارْدُدْ مَاجَحَدْ

وَإِن يَرُدَّهُ بِـ « لَا أَذْكُرُ » أَوْ — مَايَقْتَضِي نِسْيَانَهُ فَقَدْ رَأَوْا

الْحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِندَ الْمُعْظَمِ — وَحُكِيَ الْإِسْقَاطُ عَن بَعْضِهِمِ

كَـ « قِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ[3] » إِذْ — نَسِيَهُ سُهَيْلٌ الَّذِي أُخِذْ

عَنْهُ فَكَانَ بَعْدُ عَن رَبِيعَهْ — عَن نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَن يُضِيعَهْ

---

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « السمعانيّ » للقافية والوزن .

(٢) الألف في هـٰذا الموضع للإطلاق .

(٣) أَشار بهـٰـذا إلىٰ حديث أبي هريرة رضي الله عنه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَىٰ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ » .

أخرجه أبو داود في الأقضية برقم (٣٦١٠) من طريق أبي مصعب الزهريّ ، والترمذيّ في جامعه في الأحكام برقم (١٣٤٣) وقال : حديث حسن غريب ، وابن ماجه في الأحكام برقم (٢٣٦٨) من طريق يعقوب الدورقيّ عن عبدالعزيز الدَّراورديّ عن ربيعة بن أبي عبدالرحمـٰن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

وأخرجه أبو داود برقم (٣٦١١) والطحاويّ في « شرح معاني الآثار » (١٤٤/٤) والبيهقيّ في « الكبرىٰ » (١٦٨/١٠) ثلاثتهم من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة به . =

....

= وقد ذكر أبو داود نسيان سهيل لهـذا الحديث عقب إخراجه رواية أبـي مصعب الآنفة الذكر فقال : « قال أبو داود : وزادنـي الربيع بن سليمان المؤذن في هـذا الحديث قال : أخبرنـي الشافعيّ عن عبدالعزيز قال : فذكرت ذلك لسهيل فقال : أخبرنـي ربيعة وهو عندي ثقة أنـي حدثته إياه ولاأحفظه . قال عبدالعزيز : وقد كان أصابت سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ، ونسي بعض حديثه ، فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عن أبيه » .

وقال عقب إخراجه رواية سليمان بن بلال : « قال سليمان : فلقيت سهيلاً فسألته عن هـذا الحديث فقال : ما أعرفه ، فقلت له : إن ربيعة أخبرنـي به عنك ، قال : فإن كان ربيعة أخبرك عني ؛ فحدِّث به عن ربيعة عني » .

فتبين مـما سبق أن نسيان سهيل لايضر الحديث ولهـذا قال ابن أبـي حاتم في « علل الحديث » (٤٦٣/١-٤٦٤) في سياق سؤال أبيه عن هـذا الحديث : « فليس نسيان سهيل رافعاً لما حَكى عنه ربيعة ، وربيعة ثقة ، والرجل يحدث بالحديث وينسى » .

وقال ابن حجر في « الفتح » (٣٣٣/٥) : « ومنها ـ أي الأحاديث الواردة في اليمين والشاهد ـ حديث أبـي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْـيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ» وهو عند أصحاب السنن ، ورجاله مدنيون ثقات ، ولايضره أن سهيل بن أبـي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة ؛ لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبـي داود وغيرها » .

وأورده السيوطيّ في « تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي » : ص (٢٨) برقم (٢٠) .

ومتن الحديث قد ورد من طرق متعددة منها ما أخرجه مسلم في صحيحه في الأقضية برقم (١٧١٢) وأبو داود في الأقضية برقم (٣٦٠٨) وابن ماجه في الأحكام برقم (٢٣٧٠) وغيرهم من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

وَالشَّافِعِيْ(١) نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ ... يَرْوِي عَنِ الْحَيِّ لِخَوْفِ التُّهَمِ

وَمَنْ رَوَى بِأُجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ ... إِسْحَاقُ وَالرَّازِيُّ وَابْنُ حَنبَلِ

وَهْوَ شَبِيهُ أُجْرَةِ الْقُرْآنِ ... يَخْرِمُ مِنْ مُرُوءَةِ الْإِنسَانِ

لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ أَخَذْ ... وَغَيْرُهُ تَرَخُّصاً ، فَإِن نَبَذْ

شُغْلاً بِهِ الْكَسْبَ أَجِزْ إِرْفَاقَا ... أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَا(٢)

= قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ » .

وفي الباب عن جابر وعليّ وسعد رضي الله عنهم عند الترمذيّ وغيره .

وذكر ابن حجر في « الفتح » (٣٣٣/٥) أن حديث القضاء بالشاهد واليمين ثبت من طرق صحيحة متعددة ، إلى أن قال : « وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضِّعاف ، وبدون ذلك تثبت الشهرة ، ودعوى نسخه مردودة ؛ لأن النسخ لايثبت بالاحتمال » .

ومـما يدل على أنه محكم غير منسوخ قول الترمذيّ في جامعه عقب إخراجه روايات هـذا الحديث (٦٢٨/٣) : « والعمل على هـذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلّم وغيرهم ، رأوا أن اليمين مع الشاهد جائز في الحقوق والأموال ، وهو قول مالك بن أنس والشافعيّ وأحمد وإسحاق » .

وللاستـزادة راجع « التلخيص الحبير » لابن حجر (٣٥٣/٤-٣٥٤ و٣٧٧-٣٧٨) الأحاديث (٢٠٦٧و٢٠٧٠و٢٠٧١) و « نيل الأوطار » للشوكانـي (٥٦٦/٥-٥٧٢) و « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » للكتانـي : ص (١٨١-١٨٢) ح (١٩٠) .

(١) إسكان ياء النسبة في « الشافعيّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً.

(٢) الألف في هـذا الموضع للإطلاق .

وَرُدَّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ ... كَالنَّوْمِ وَالْأَدَاءِ دُونَ أَصْلِ[1]

أَوْ قَبِلَ التَّلْقِينَ أَوْ قَدْ وُصِفَا[2] ... بِالْمُنكَرَاتِ كَثْرَةً ، أَوْ عُرِفَا[3]

بِكَثْرَةِ السَّهْوِ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ ... أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهْوَ رَدٌّ ، ثُمَّ إِنْ

يُبَنْ[4] لَهُ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعْ ... سَقَطَ عِندَهُمْ حَدِيثُهُ جُمَعْ

كَذَا الْحُمَيْدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنبَلِ ... وَابْنِ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ

قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، نَعَمْ إِذَا ... كَانَ عِنَاداً مِنْهُ ، مَا يُنكَرُ ذَا

وَأَعْرَضُوا فِي هَٰذِهِ الدُّهُورِ ... عَنِ اجْتِمَاعِ هَٰذِهِ الْأُمُورِ

لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَىٰ بِالْعَاقِلِ ... اَلْمُسْلِمِ الْبَالِغِ ، غَيْرِ الْفَاعِلِ

لِلْفِسْقِ ظَاهِراً ، وَفِي الضَّبْطِ بِأَنْ ... يُثْبِتَ مَارَوَىٰ بِخَطِّ مُؤْتَمَنْ

وَأَنَّهُ يَرْوِي مِنَ اَصْلٍ[5] وَافَقَا[6] ... لِأَصْلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا[7]

لِنَحْوِ ذَاكَ الْبَيْهَقِيُّ ، فَلَقَدْ ... آلَ السَّمَاعُ لِتَسَلْسُلِ السَّنَدْ

(٢) و(٣) و(٦) و(٧) الألف في هٰذه المواضع للإطلاق .

(١) الذي في الرواية : « كَلَا مِنْ » وفيه ضعف في التركيب حيث أدخل حرف الجر علىٰ ماليس باسم ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

(٤) الذي في الرواية « بُيِّنْ » بإسكان آخر الماضي وهو ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحها الشيخ محمد الحسن بكلمة « يُبَنْ » مضارع المبني للنائب .

(٥) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ النون .

مَرَاتِبُ اَلتَّعْدِيلِ

وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَذَّبَهُ ... اِبْنُ أَبِي حَاتِمٍ اَذْ[1] رَتَّبَهُ

وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا ، وَزِدتُ ... مَافِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجَدتُ

فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ : مَاكَرَّرْتَهُ ... كَثِقَةٍ ثَبْتٍ وَلَوْ أَعَدتَّهُ

ثُمَّ يَلِيهِ ثِقَةٌ أَوْ ثَبْتٌ اَوْ[2] ... مُتْقِنٌ اَوْ[3] حُجَّةٌ اَوْ[4] إِذَا عَزَوْا

اَلْحِفْظَ أَوْ ضَبْطاً لِعَدْلٍ وَيَلِي ... لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ صَدُوقٌ ، وَصِلِ

بِذَاكَ مَأْمُوناً خِيَاراً وَتَلَا ... مَحَلُّهُ الصِّدْقُ ، رَوَوْا عَنْهُ ، إِلَىٰ

اَلصِّدْقِ ماهُوْ ، وَكَذَا شَيْخٌ وَسَطْ ... أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ ، أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ

وَصَالِحُ الْحَدِيثِ أَوْ مُقَارِبُهْ ... جَيِّدُهُ حَسَنُهُ مُقَارَبُهْ

صُوَيْلِحٌ صَدُوقٌ اَن[5] شَاءَ الْعَلِي[6] ... أَرْجُو بِأَن لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ تَلِي[7]

(١) و(٥) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ التنوين في هٰذين الموضعين .

(٢) و(٣) و(٤) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين في هٰذه المواضع .

(٦) و(٧) الذي في الرواية قوله :

صُوَيْلِحٌ صَدُوقٌ اَن شَاءَ اللَّهْ ... أَرْجُو بِأَن لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهْ

والمصراع الأول من البيت من السريع الموقوف ، والمصراع الثاني من الرجز التَّام المُذَيَّل ، والتذييل غير سائغ في الرَّجَز ، واجتمع فيه ساكنان ؛ لهٰذا أصلحه =

وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ : مَنْ أَقُولُ : لَا   بَأْسَ بِهِ فَثِقَةٌ ، وَنُقِلَا[1]

أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَن سَأَلْ   أَثِقَةً كَانَ أَبُو خَلْدَةَ ، بَلْ

كَانَ صَدُوقاً خَيِّراً مَأْمُونَا[2]   اَلثِّقَةُ الثَّوْرِيُّ لَوْ تَعُونَا[3]

وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وُسِمْ   ضَعْفاً بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ يَسِمْ

﴿ مَرَاتِبُ ٱلتَّجْرِيح ﴾

وَأَسْوَأُ التَّجْرِيحِ : كَذَّابٌ ، يَضَعْ   يَكْذِبُ ، وَضَّاعٌ ، وَدَجَّالٌ وَضَعْ

وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ   وَسَاقِطٌ ، وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ

وَذَاهِبٌ ، مَتْرُوكٌ اَوْ[4] فِيهِ نَظَرْ   وَسَكَتُوا عَنْهُ بِهِ لَايُعْتَبَرْ

وَلَيْسَ بِالثِّقَةِ ، ثُمَّ رُدَّا[5]   حَدِيثُهُ كَذَا ضَعِيفٌ جِدَّا

وَاهٍ بِمَرَّةٍ ، وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا   حَدِيثَهُ وَارْمِ بِهِ مُطَّرَحُ

لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لَايُسَاوِي شَيْئَا   ثُمَّ ضَعِيفٌ ، وَكَذَا إِن جِيئَا[6]

بِمُنكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبِهْ   وَاهٍ ، وَضَعَّفُوهُ ، لَايُحْتَجُّ بِهْ

= الشيخ محمد سالم بما ترى ، وأمَّا حذف التشديد من اسم « الْعَلِيّ » في آخر المصراع الأول فللقافية والوزن ، وهو سائغ عند جميع نقاد الشِّعر .

(١) و(٢) و(٣) و(٥) و(٦) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

{فِيهِ مَقَالٌ فِيهِ ضَعْفٌ ضُعِّفَا[1]   تُنكِرُ مِنْهُ ؛ أَيْ وَتَعْرِفُ اقْتَفَى[2]}

{لَيْسَ بِذَاكَ ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ   لَيْسَ مَتِيناً ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ}

{لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، يَلِيهِ بَعْدَهْ   ثُمَّ يَلِيهِ لَيْسَ ذَا بِعُمْدَهْ[3]}

لِلضَّعْفِ مَاهُوْ ، فِيهِ خُلْفٌ ، طَعَنُوا   فِيهِ ، كَذَا سَيِّءُ حِفْظٍ ، لَيِّنُ

تَكَلَّمُوا فِيهِ ، وَكُلُّ مَن ذُكِرْ   مِن بَعْدِ « شَيْئاً » بِحَدِيثِهِ اعْتُبِرْ

﴿ مَتَى يَصِحُّ تَحَمُّلُ ٱلْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ﴾

وَقَبِلُوا مِن مُسْلِمٍ تَحَمَّلَا[4]   فِي كُفْرِهِ كَذَا صَبِيٌّ حَمَلَا[5]

(١) و(٤) و(٥) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٢) اقتفى : تبع ، أي أن جملة « تنكر منه وتعرف » تلي كلمة « ضُعِّفا » .

(٣) الذي في الرواية قوله :

وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ، ضُعِّفْ   وَفِيهِ ضَعْفٌ ، تُنكِرُ وَتَعْرِفْ

لَيْسَ بِذَاكَ ، بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيْ   بِحُجَّةٍ ، بِعُمْدَةٍ ، بِالْمَرْضِي

وفي البيتين ضعف في الأسلوب واختلاف في الوزن والقافية أمّا الضعف في البيت الأول فظاهر ، وقد ذكر الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٢٨١) أن الجزء الثاني من عجز البيت دخله الْكَفّ إن لم تشبع حركة « تُنكرُ » وهو لايدخل بحر الرجز ولو قال : « تُنكِرُهُ » بهاء ساكنة سلم من ذلك ، و « تَعْرِفُ » دخله الخَبْن والقطع ، وأمّا البيت الثاني ففيه اجتماع ضربين ، أولهما ـ قوله : « بِالْمَتِينِ بِالْقَوِي » وهـٰذا تام ثانيهما ـ قوله : « بِالْمَرْضِي » وهو مقطوع فالبيت من السريع المشطور المكشوف وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بزيادة بيت ، مع إصلاح البيت السابق له .

ثُمَّ رَوَىٰ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَمَنَعْ قَوْمٌ هُنَا ، وَرُدَّ كَالسِّبْطَيْنِ مَعْ

إحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصِّبْيَانِ ، ثُمّْ قَبُولِهِمْ مَاحَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلُمْ

وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعِشْرِينِ عِنْدَ الزُّبَيْرِيِّ أَحَبُّ حِينِ

وَهْوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَهْ[1] وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمَأْلُوفَهْ[2]

وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّأْمِ[3] وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ

فَكَتْبُهُ بِالضَّبْطِ ، وَالسَّمَاعُ حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ نِزَاعُ

فَالْخَمْسُ لِلْجُمْهُورِ ، ثُمَّ الْحُجَّهْ « قِصَّةُ مَحْمُودٍ وَعَقْلُ الْمَجَّهْ »[4]

وَهْوَ ابْنُ خَمْسَةٍ ، وَقِيلَ : أَرْبَعَهْ وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَهْ

---

(١) و(٢) يصح في اللفظين كسر آخره مع نقط الهاء ، لـٰكن الإسكان هو الأصل .

(٣) الشَّأْم : بفتح المعجمة مقصور مهموز علىٰ أشهر اللغات .
راجع « فتح المغيث » للسخاويّ (٢/١٣٨) .

(٤) يشير الناظم إلىٰ حديث « محمود بن الربيع » رضي الله عنه قال : « عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ من دَلْوٍ » .
أخرجه البخاريّ في العلم برقم (٧٧) من طريق الزُّبَيْدِيّ عن الزهريّ عن محمود بهـٰذا اللفظ ، وأخرجه في الوضوء برقم (١٨٩) وفي الأذان برقم (٨٣٩) وفي التهجد برقم (١١٨٥) وفي الدعوات برقم (٦٣٥٤) وفي الرِّقاق برقم (٦٤٢٢) من طرق عن الزهريّ ، ولـٰكن بإخبار الزهريّ أن محمود بن الربيع عقل مجَّة في هـٰذه المواضع كلها وليس بإخبار محمود عن نفسه كما في سياق الزُّبيديّ .
وأخرجه مسلم في المساجد (١/٤٥٦-٤٥٧) برقم (٢٦٥) (٣٣) من طريق الأوزاعيّ عن الزهريّ مختصراً دون ذكر قوله : « فِي وَجْهِي » وقوله : « وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ » .

بَلِ الصَّوَابُ فَهْمُهُ الْخِطَابَا[1] مُمَيِّزاً وَرَدُّهُ الْجَوَابَا[2]

وَقِيلَ لِابْنِ حَنْبَلٍ : فَرَجُلُ قَالَ : لِخَمْسَ عَشْرَةَ التَّحَمُّلُ

يَجُوزُ لَافِي دُونِهَا ، فَغَلَّطَهْ قَالَ : إذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهْ

وَقِيلَ : مَن بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرْ فَرَّقَ سَامِعٌ ، وَمَن لَا فَحَضَرْ

قَالَ بِهِ الْحَمَّالُ ، وَابْنُ الْمُقْرِي[3] سَمَّعَ لِابْنِ أَرْبَعٍ ذِي ذُكْرِ

« أَقْسَامُ ٱلتَّحَمُّلِ وَأَوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ ٱلشَّيْخِ »

أَعْلَى وُجُوهِ الْأَخْذِ عِندَ الْمُعْظَمِ وَهْيَ ثَمَانٍ : لَفْظُ شَيْخٍ فَاعْلَمِ

كِتَاباً اَوْ[4] حِفْظاً ، وَقُلْ : حَدَّثَنَا سَمِعْتُ ، أَوْ أَخْبَرَنَا ، أَنبَأَنَا

وَقَدَّمَ الْخَطِيبُ أَن يَقُولَا[5] : سَمِعْتُ ، إذْ لَا يَقْبَلُ[6] التَّأْوِيلَا[7]

وَبَعْدَهَا : حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي وَبَعْدَ ذَا : أَخْبَرَنَا أَخْبَرَنِي

وَهْوَ كَثِيرٌ ، وَيَزِيدُ اسْتَعْمَلَهْ وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهْ

مِن لَفْظِ شَيْخِهِ وَبَعْدَهُ تَلَا[8] أَنبَأَنَا نَبَّأَنَا ، وَقُلِّلَا[9]

---

(١) و(٢) و(٥) و(٧) و(٨) و(٩) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٣) بحذف الهمزة للقافية .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(٦) في « أ » تَقْبَلُ .

قَالَ لَنَا وَنَحْوُهَا قَدِ احْتُذِي   بِقَوْلِهِ : حَدَّثَنَا لَكِنَّ ذِي[1]

{عَلَى الْمُذَاكَرَةِ فِي الْمَشْهُورِ}   وَدُونَهَا قَالَ بِلَا مَجْرُورِ[2]

وَهْيَ[3] عَلَى السَّمَاعِ إِن يُدْرَى اللِّقَا[4]   لَاسِيَّمَا الْمَعْرُوفُ فِيمَا سَبَقَا[5]

أَن لَا يَقُولَ ذَا لِغَيْرِ[6] مَا سَمِعْ   مِنْهُ كَحَجَّاجٍ ، وَلَكِن يَمْتَنِعْ

عُمُومُهُ عِندَ الْخَطِيبِ وَقَصَرْ   ذَاكَ عَلَى الَّذِي بِذَا الْوَصْفِ اشْتَهَرْ

(١) الذي في الرواية :

وَقَوْلُهُ : قَالَ لَنَا وَنَحْوُهَا   كَقَوْلِهِ : حَدَّثَنَا لَكِنَّهَا

وَجَعْلُ الضمير وحده قافية غير سليم لما يترتب عليه من الإيطاء ، ولهذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٢) الذي في الرواية :

الْغَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا مُذَاكَرَهْ   وَدُونَهَا: قَالَ بِلَا مُجَارَرَهْ

وفكّ كلمة « مُجَارَرَهْ » غير فصيح مع غموض المعنى إذ يعني : بغير ذكر الجار والمجرور ؛ ولهذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) في « أ » وهو ، وفي هامشها : « وهي » .

(٤) اللقا : بالقصر .

(٥) الذي في الرواية :

وَهْيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَى اللُّقِيْ   لَاسِيَّمَا مَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمُضِيْ

بجعل الياء الساكنة وحدها قافية ، وهو نادر ؛ ولهذا أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى ، والألف في « سَبَقَا » للإطلاق .

(٦) في « أ » و « ب » و « ج » ونسخة ابن أبي مدين : بِغَيرِ .

﴿ اَلثَّانِي : اَلْقِرَاءَةُ عَلَى اَلشَّيْخِ ﴾

ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا   مُعْظَمُهُمْ عَرْضاً ، سَوَا[1] قَرَأْتَهَا

مِنْ حِفْظٍ اَوْ[2] كِتَابٍ اَوْ[3] سَمِعْتَا[4]   وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْتَا[5]

أَوْ لَا ، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمْسِكُهُ   بِنَفْسِهِ أَوْ ثِقَةٌ مُمْسِكُهُ

قُلْتُ : كَذَا إِذْ[6] ثِقَةٌ مِمَّن سَمِعْ   يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنِعْ

وَأَجْمَعُوا أَخْذاً بِهَا ، وَرَدُّوا   نَقْلَ الْخِلَافِ ، وَبِهِ مَا اعْتَدُّوا

وَالْخُلْفُ فِيهَا : هَلْ تُسَاوِي الْأَوَّلَا[7]   أَوْ دُونَهُ أَوْ فَوْقَهُ فَنُقِلَا[8]

عَن مَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمُعْظَمِ   كُوفَةَ ، وَالْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ

(١) سَوَا : بالقصر في لغة ، أي سواء .

راجع « فتح الباقي » : ص (٢٩٥) .

(٢) و(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٤) و(٥) و(٧) و(٨) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٦) الذي في الأصل :

قُلْتُ كَذَا إِن ثِقَةٌ مِمَّن سَمِعْ   يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنِعْ

برفع « يَحْفَظُهُ » للضرورة ، وهو مُفَسِّر لشرط إن المحذوف فحقه الجزم ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل « إذ » مكان « إن » فيكون الفعل مرفوعاً ، والمعنى واحد ، وأصلحه من قبل الإمام زكريّا الأنصاريّ بجعل « حفظه » مكان « يحفظه » كما في « فتح الباقي » : ص (٢٩٦) وقد أثبتُّ إصلاح الشيخ محمد سالم لأنه يبقي =

مَعَ الْبُخَارِيِّ : هُمَا سِيَّانْ ... وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ[1] مَعَ النُّعْمَانْ

قَدْ رَجَّحَا الْعَرْضَ ، وَعَكْسُهُ أَصَحّْ ... وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ نَحْوَهُ جَنَحْ

وَجَوَّدُوا فِيهِ « قَرَأْتُ » أَوْ « قُرِي[2] » ... مَعْ « وَأَنَا أَسْمَعُ » ثُمَّ عَبِّرِ

بِمَا مَضَى فِي أَوَّلٍ مُقَيِّدَا ... « قِرَاءَةً عَلَيْهِ » حَتَّى مُنْشِدَا[3]

« أَنْشَدَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ » لَا ... «سَمِعْتُ» لَكِن بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا[4]

وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ[5] وَالْإِخْبَارِ ... مَنَعَهُ أَحْمَدُ ذُو الْمِقْدَارِ

وَالنَّسَئِيُّ[6] وَالتَّمِيمِيْ[7] يَحْيَى ... وَابْنُ الْمُبَارَكِ الْحَمِيدُ سَعْيَا

وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ ... وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفْيَانُ ٣٩٠

وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ ... مَعَ الْبُخَارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ

= الفعل المضارع « يَحْفَظُهُ » للدلالة على أنه أراد الحفظ في الحال لا في المستقبل والإبقاء على ألفاظ الناظم قدر الإمكان أولى .

(١) في « أ » الوجهان : بالهمز والتسهيل .

(٢) بحذف الهمزة من « قُرِئَ » للقافية والوزن .

(٣) مُنشِدًا : خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، أي حتى ولو كنت منشداً نظماً لغيرك . راجع « فتح الباقي » : ص (٢٩٨) .

(٤) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٥) في « ج » : الحديث .

(٦) النَّسَئِيُّ : بحذف الألف ؛ للوزن كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٧٩) .

(٧) إسكان ياء النسبة في « التَّمِيمِيّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم .

وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِي ... {وَالشَّافِعِيْ[1] مَعَ ابْنِ وَهْبٍ الْوَاعِي[2]}

وَمُسْلِمٌ وجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ ... قَدْ جَوَّزُوا « أَخْبَرَنَا » لِلْفَرْقِ

وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ ... لِلنَّسَئِيْ[3] مِنْ غَيْرِ مَا خِلَافِ

وَالْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرْ ... مُصْطَلَحاً لِأَهْلِهِ أَهْلِ الْأَثَرْ

وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا أَعَادَا[4] ... قِرَاءَةَ الصَّحِيحِ حَتَّى عَادَا[5]

فِي كُلِّ مَتْنٍ قَائِلاً : « أَخْبَرَكَا[6] » ... إِذْ كَانَ قَالَ أَوَّلاً « حَدَّثَكَا[7] »

قُلْتُ : وَذَا رَأْيُ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا ... إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ ، وَهْوَ شَطَطُ

﴿ تَفْرِيعَاتٌ ﴾

وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضَا ... وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا[8]

فَبَعْضُ نُظَّارِ الْأُصُولِ يُبْطِلُهْ ... وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهْ ٤٠٠

وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ، فَإِن لَّمْ يُعْتَمَدْ ... مُمْسِكُهُ فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدّْ

---

(١) و(٣) إسكان ياء النسبة في « الشَّافِعِيّ » و « النَّسَئِيّ » للوزن أو لنية الوقف ،كما تقدم مراراً ، وحذف الألف في « النَّسَئِيّ » للوزن كما تقدم في البيت رقم (٣٨٩) .

(٢) الذي في الرواية : « مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِي » وفي القافية اختلاف ظاهر ، حيث استعمل ضربين في بيت واحد ، أولهما قوله : « الْأَوْزَاعِيّ » وهو مقطوع ، والثاني : « الشَّافِعِيّ » وهو تام ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن المصراع الثاني بما ترى ليصير البيت على ضرب واحد .

(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

وَاخْتَلَفُوا إن سَكتَ الشَّيْخُ وَلَمْ … يُقِرَّ لَفظاً فَرَآهُ الْجُلُّ ثَمّْ[1]

وَهْوَ الصَّحِيحُ كَافِياً وَقَدْ مَنَعْ … بَعْضُ أُولِي الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعْ

بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِيْ[2] … ثُمَّ أَبُو إسْحَاقَ ٱلشِّيرَازِيْ[3]

كَذَا أَبُو نَصْرٍ وَقَالَ : يُعْمَلُ … بِهِ وَأَلْفَاظُ الْأَدَاءِ الْأُوَلُ

وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهِدَا[4] … عَلَيْهِ أَكْثَرَ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَا[5]

« حَدَّثَنِي » فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انفَرَدَا[6] … وَاجْمَعْ ضَمِيرَهُ إذَا تَعَدَّدَا[7]

وَالْعَرْضُ إن تَسْمَعْ فَقُلْ « أَخْبَرَنَا » … أَوْ قَارِئاً « أَخْبَرَنِي » وَاسْتُحْسِنَا[8]

وَنَحْوُهُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ رُوِيَا[9] … وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ ، لَكِن رُضِيَا[10]

وَالشَّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَانَ وَحْدَهْ … أَوْ مَعْ سِوَاهُ ، فَاعْتِبَارُ الْوَحْدَهْ

مُحْتَمَلٌ ، لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ … اَلْجَمْعَ فِيمَا أَوْهَمَ الْإِنسَانُ

فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ ، وَالْوَحْدَةَ قَدْ … اِخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيُّ وَاعْتَمَدْ

---

(١) الذي في الرواية : « فَرَآهُ الْمُعْظَمْ » .
وفي البيت اجتماع ضربين كسابقه وترتب عليه وجود اختلاف في الوزن ، فالمصراع الأول من الرجز والثاني من السريع المكشوف وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل قوله « الْجُلُّ ثَمّْ » مكان قول الناظم « الْمُعْظَمْ » .

(٢) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في هـٰذين الموضعين للقافية والوزن .

(٤) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٥) بالقصر لـ « الْأَدَاءِ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ : اتَّبِعْ لَفظاً وَرَدْ … لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلَا تَعَدّْ

وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ فِيمَا صُنِّفَا[1] … اَلشَّيْخُ ، لَكِنْ حَيْثُ رَاوٍ عُرِفَا[2]

بِأَنَّهُ سَوَّى ، فَفِيهِ مَا جَرَى … فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى وَمَعْ ذَا فَيَرَى

بِأَنَّ ذَا فِيمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ … بِاللَّفْظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ

وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ … مَن نَاسِخٍ ، فَقَالَ بِامْتِنَاعِ

اَلْأَسْفَرَايِينِيْ[3] مَعَ الْحَرْبِيِّ … وَابْنِ عَدِيٍّ ، وَعَنِ الصِّبْغِيِّ

لَا تَرْوِ تَحْدِيثاً وَإِخْبَاراً ، قُلِ … حَضَرْتُ ، وَالرَّازِيُّ وَهْوَ الْحَنظَلِيْ[4]

وَابْنُ الْمُبَارَكِ كِلَاهُمَا كَتَبْ … وَجَوَّزَ الْحَمَّالُ ، وَالشَّيْخُ ذَهَبْ

بِأَنَّ خَيْراً مِنْهُ أَن يُفَصَّلَا[5] … فَحَيْثُ فَهْمٌ صَحَّ ، أَوْ لَا بَطَلَا[6]

كَمَا جَرَى لِلدَّارَقُطْنِيْ[7] حَيْثُ عَدّْ … إمْلَاءَ إسْمَاعِيلَ عَدّاً وَسَرَدْ

وَذَاكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إذَا … هَيْنَمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ ، كَذَا

إن بَعُدَ السَّامِعُ ، ثُمَّ يُحْتَمَلْ … فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ أَوْ أَقَلّْ

---

(١) و(٢) و(٥) و(٦) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٣) في ضبط هـٰذا اللفظ اختلاف كبير بين جميع النسخ ، والفيصل في هـٰذا ماقاله الحمويّ في « معجم البلدان » (١/٢١١) : « أَسْفَرَايِينُ : بالفتح ثم السكون وفتح الفاء وراء وألف ، وياء مكسورة ، وياء أخرىٰ ساكنة ونون » .

(٣) و(٧) إسكان الياء في هـٰذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف كما تقدم غير مرة .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الحنظليّ » للقافية والوزن .

وَيَنبَغِي لِلشَّيْخِ أَن يُجِيزَ مَعْ ... إِسْمَاعِهِ جَبْراً لِنَقْصٍ إِن وَقَعْ

وَنَجْلُ عَتَّابٍ إِلَىٰ اجْتِمَاعِ ... إِجَازَةٍ مَعَ السَّمَاعِ دَاعِ[1]

وَسُئِلَ ابْنُ حَنبَلٍ : إِنْ حَرْفَا ... أَدْغَمَهُ فَقَالَ : أَرْجُو يُعْفَىٰ

لَـٰكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ مَنَعْ ... فِي الْحَرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ فَلَا يَسَعْ

إِلَّا بِأَن يَرْوِيَ تِلْكَ الشَّارِدَةْ ... عَن مُفْهِمٍ ، وَنَحْوُهُ عَن زَائِدَةْ[2]

وَخَلَفُ بْنُ سَالِمٍ قَدْ قَالَ « نَا »[3] ... إِذْ فَاتَهُ « حَدَّثَ » مِنْ حَدَّثَنَا

من قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَسُفْيَانُ اكْتَفَىٰ ... بِلَفْظِ مُسْتَمْلٍ عَنِ الْمُمْلِي اقْتَفَىٰ

كَذَاكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَىٰ ... اِسْتَفْهِمِ الَّذِي يَلِيكَ حَتَّىٰ

رَوَوْا عَنِ الْأَعْمَشِ : كُنَّا نَقْعُدُ ... لِلنَّخَعِيْ[4] فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ

اَلْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ فَيَسْأَلُ ... اَلْبَعْضَ عَنْهُ ثُمَّ كُلٌّ يَنقُلُ

وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٌ ، وَقَوْلُهُمْ : ... « يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمُّهُ » فَهُمْ

---

(١) الذي في الرواية :

قَالَ ابْنُ عَتَّابٍ وَلَا غِنَىٰ عَنْ ... إِجَازَةٍ مَعَ السَّمَاعِ تُقْرَنْ

هـٰذا البيت بتمامه من السريع المكشوف كما سبق ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترىٰ ؛ ليكون من بحر الرَّجَز .

(٢) في « ج » و « نسخة ابن أبي مدين » : بالياء ، وفي « أ » و « ب » و « د » و « هـ » : الوجهان .

(٣) هـٰذا من الإشارة بالرمز ، وقد عقد له الناظم باباً بعنوان « الإشارة بالرمز » ص (٩٢) .

(٤) إسكان ياء النسبة في « النخعيّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

عَنَوْا إِذَا أَوَّلُ شَيْءٍ سُئِلَا[1] ... عَرَفَهُ ، وَمَا عَنَوْا تَسَاهُلَا[2]

وَإِن يُحَدِّثْ مِن وَرَاءِ[3] سِتْرِ ... عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ أَوْ خُبْرِ[4]

صَحَّ - وَعَن شُعْبَةَ : لَاتَرْوِ - لَنَا ... « إِنَّ بِلَالاً »[5] وَحَدِيثُ أُمِّنَا[6]

---

(١) ورد في « أ » الوجهان بالهمز كما هنا ، وبحذفها ، والألف هنا للإطلاق .

(٢) الذي في الرواية : « تَسَهُّلاً » وهو استعمال غير فصيح ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعله «تَسَاهُلاً» مكانها كما ترىٰ ،وبها يفسر الشراح قوله : «تَسَهُّلاً» .
راجع « فتح الباقي » : ص (٣١٧) حيث قال في تفسيرها : « أي تساهلاً » .

(٣) في « أ »و« ب » : مَن وَرَاءَ ، وفي « ج »و« د »و« هـ » و « نسخة ابن أبي مدين » : من وَرَاءِ ،والوجهان صحيحان .

(٤) كذا في نسخة ابن أبي مدين ، وفي غيرها : « بَصَوْتٍ اَوْ ذِي خُبْرِ » وما أثبتُّه هو اختيار الشيخ محمد الحسن لأن إضافة الصوت إلىٰ الضمير العائد إلىٰ من يحدِّث من وراء الستر أبين في الدلالة .

(٥) يشير بهـٰذا اللفظ إلىٰ حديث « إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » .
أخرجه مالك في الموطَّأ (١/٧٤-٧٥) برقم (١٥) عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبدالله مرسلاً .
ومن طريق مالك : أخرجه البخاريّ في الأذان موصولاً بواسطة عبدالله بن مسلمة القعنبيّ برقم (٦١٧) وذكر ابن حجر في « الفتح » في مطلع شرحه لهـٰذا الحديث جمعاً من الحفاظ وافقوا القعنبيّ علىٰ وصله عن مالك ، وذكر أن جماعة منهم وصلوه عن الزهريّ .
وأخرجه البخاريّ في الشهادات برقم (٢٦٥٦) ومسلم في الصيام برقم (١٠٩٢) (٣٦) و (٣٧) من طرق عن ابن شهاب به ، وأخرجه البخاريّ في الأذان برقم (٦٢٠) وفي أخبار الآحاد برقم (٧٢٤٨) من طريق عبدالله بن دينار ، وفي الأذان برقم (٦٢٣) وفي الصوم برقم (١٩١٨) من طريق نافع ، كلاهما عن ابن عمر .
وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وسمرة رضي الله عنهم ، في الصحيحين وغيرهما .

(٦) لايقصد الناظم حديثاً لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعينه ، وإنما يقصد تحديثها لمن =

وَلَا يَضُرُّ سَامِعاً أَن يَمْنَعَهْ ... اَلشَّيْخُ أَن يَرْوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهْ

كَذَلِكَ التَّخْصِيصُ ، أَوْ رَجَعْتُ ... مَالَمْ يَقُلْ أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَكْتُ

﴿ اَلثَّالِثُ : اَلْإِجَازَةُ ﴾

ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا[1] ... وَنُوِّعَتْ لِتِسْعَةٍ أَنْوَاعَا

أَرْفَعُهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهْ ... تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَ لَهْ

وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى ... جَوَازِ ذَا ، وَذَهَبَ الْبَاجِيْ[2] إِلَى

نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقاً ، وَهْوَ غَلَطْ ... قَالَ : وَالِاخْتِلَافُ[3] فِي الْعَمَلِ قَطْ[4]

وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ {الشَّافِعِي[5] ... فِيهَا لَهُ قَوْلَانِ بَلْ مِن} تَابِعِي[6]

= يقصد السماع منها من وراء حجاب ، وقد أورد السخاويّ في « فتح المغيث » (٢/٢١١) عن سليمان بن يسار وغيره مايدل على استئذانهم على عائشة وسماعهم منها من وراء حجاب .

(١) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٢) إسكان ياء النسبة في « الباجيّ » للوزن أو لنية الوقف .

(٣) في « هـ » : وَلَاخْتِلَافُ .

(٤) أراد الناظم بـ « قَطْ » الساكنة الطاء المجردة من الفاء أي التي أصلها « فَقَطْ » كما أشار إلى ذلك السخاويّ في « فتح المغيث » : (٢/٢١٨) حيث قال : « قَطْ أي فَقَطْ » .

(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشافعيّ » للقافية والوزن .

(٦) الذي في الرواية :

وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنْ لِلشَّافِعِي ... قَوْلَانِ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ تابعي

ولايخفى مافيه من الركاكة ، ولذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

مَذْهَبِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ[1] مَنَعَا[2] ... وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا[3]

قَالَا : كَشُعْبَةَ وَلَوْ جَازَتْ إِذَنْ[4] ... لَبَطَلَتْ رِحْلَةُ طُلَّابِ السُّنَنْ

وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَرْبِيِّ ... إِبْطَالُهَا ، كَذَاكَ لِلسِّجْزِيِّ

لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقَرَّا[5] ... عَمَلُهُمْ ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرَّا

قَالُوا بِهِ[6] كَذَا وُجُوبُ الْعَمَلِ ... بِهَا ، وَقِيلَ : لَا كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ

وَالثَّانِ : أَن يُعَيِّنَ الْمُجَازَ لَهْ ... دُونَ الْمُجَازِ ، وَهْوَ أَيْضاً قَبِلَهْ

جُمْهُورُهُمْ رِوَايَةً وَعَمَلَا ... وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا

وَالثَّالِثُ : التَّعْمِيمُ فِي الْمُجَازِ ... لَهُ ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ

مُطْلَقاً اَلْخَطِيبُ وَابْنُ مَنْدَهْ ... ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضاً بَعْدَهْ

وَجَازَ لِلْمَوْجُودِ عِندَ الطَّبَرِيْ[7] ... وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ ، فَاحْذَرِ

(١) هكذا الرواية ، وفي نسخة « د » وهي التي أقرَّها زكريّا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : الورقة (١٠٨) وانظر المطبوعة : ص (٣٢٢) وفي « أ » و « ب » و « ج » : الحسين وفي بعض النسخ المطبوعة : « قاضي حسين » .

(٢) في « أ » : تبعًا ،وفي الهامش: منعا ،والألف في آخر هذا المصراع وفي (٣) و(٥) للإطلاق .

(٤) « إذَنْ » مجرد تتميم للمصراع الأول من البيت ؛ كما أشار إلى ذلك زكريّا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٣٢٢)

(٦) في « أ » : بها ، وأشار في الهامش إلى رواية « به » .

(٧) حذف التشديد من ياء النسبة في « الطبريّ » للقافية والوزن .

وَمَا يَعُمُّ مَعَ وَصْفٍ حَصْرِ ... كَالْعُلَمَا[1] يَوْمَئِذٍ بِالثَّغْرِ
فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ ... قُلْتُ : عِيَاضٌ قَالَ : لَسْتُ أَحْسِبُ
فِي ذَا اخْتِلَافاً بَيْنَهُمْ مِمَّن يَرَى ... إِجَازَةً لِكَوْنِهِ مُنْحَصِرَا
وَالرَّابِعُ : الْجَهْلُ بِمَنْ أُجِيزَ لَهْ ... أَوْ مَا أُجِيزَ ، كَأَجَزْتُ أَزْفَلَهْ[2]
بَعْضَ سَمَاعَاتِي ، كَذَا إِن سَمَّى ... كِتَاباً اَوْ[3] شَخْصاً ، وَقَد تَسَمَّى
بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ إِن لَمْ[4] يَتَّضِحْ ... مُرَادُهُ مِن ذَاكَ ، فَهْوَ لَايَصِحّْ
أَمَّا الْمُسَمَّوْنَ مَعَ الْبَيَانِ ... فَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَعْيَانِ
وَتَنبَغِي[5] الصِّحَّةُ إِن جَمَلَهُمْ ... مِنْ غَيْرِ عَدٍّ وَتَصَفُّحٍ لَهُمْ
وَالْخَامِسُ : التَّعْلِيقُ فِي الْإِجَازَهْ ... بِمَن يَشَاؤُهَا الَّذِي أَجَازَهْ

(١) العلما : بالقصر للوزن .
راجع « فتح الباقي » : ص (٣٢٦) وفي « ب » : فالعلما .
(٢) قوله : « أَزْفَلَة » على زنة أرملة : الجماعة من الناس أي : أجزت جماعة من الرواة .
راجع « أساس البلاغة » للزمخشريّ : ص (١٩٣– ز ف ل) و « فتح الباقي » لزكريّا الأنصاريّ : ص (٣٢٧) .
(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .
(٤) الذي في الرواية : « ثُمَّ لَمَّا يَتَّضِحْ » و « لَمَّا » لنفي الماضي المنقطع ، ولايقصد الانقطاع هنا ، فلذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .
(٥) في « ب » و « ج » و « د » و « هـ » : وينبغي .

أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّناً وَالْجَهْلُ ... أَكْثَرُ فِي الْأُولَى وَجَازَ الْكُلُّ[1]
عِندَ أَبِي[2] يَعْلَى الْإِمَامِ الْحَنبَلِي[3] ... مَعَ ابْنِ عَمْرُوسٍ ، وَقَالَا : يَنجَلِي
اَلْجَهْلُ إِذْ يَشَاؤُهَا ، وَالظَّاهِرُ ... بُطْلَانُهَا ، أَفْتَى بِذَاكَ طَاهِرُ[4]
قُلْتُ : وَجَدتُّ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ ... أَجَازَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ
وَإِن يَقُلْ : مَن شَاءَ يَرْوِي قُرْبَا[5] ... وَنَحْوَهُ الْأَزْدِيْ[6] مُجِيزاً كَتَبَا[7]
أَمَّا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِن يُرِدْ ... فَالْأَظْهَرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمِدْ
وَالسَّادِسُ : الْإِذْنُ لِمَعْدُومٍ تَبَعْ ... كَقَوْلِهِ أَجَزْتُ لِلطَّالِبِ[8] مَعْ

(١) و(٢) الذي في الرواية :
أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّناً وَالْأُولَى ... أَكْثَرُ جَهْلاً وَأَجَازَ الْكُلَّا
مَعاً أَبُو يَعْلَى ... » البيت .
وفي البيت عيب من عيوب القافية يسمى سناد الرِّدف ـ كما تقدم ـ فقوله : « الْأُولَى » مُرْدَف بالواو بخلاف قوله « الْكُلَّا » فإنه مجرَّد ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن هذا العيب بما ترى ، ولزم من إصلاحه له إصلاح أول البيت الذي بعده بجعله « عِندَ أَبِي » مكان « مَعاً أَبُو » كما ترى .
(٣) و(٦) حذف التشديد في ياء النسبة في « الحنبليّ » و « الأزديّ » للقافية والوزن .
(٤) في « ج » : « الطَّاهِرُ » بالتعريف .
(٥) و(٧) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .
(٨) الذي في الرواية : « كَقَوْلِهِ : أَجَزْتُ لِفُلَانَ مَعْ » .
وهذا المصراع دخله الشَّكْل وهو لايدخل بحر الرَّجَز كما في « فتح الباقي » :ص(٣٣٢) فلا يستقيم قوله : « لِفُلَانَ » إلاَّ بإشباع اللام الأولى فيهاوقد أصلحه الشيخ =

أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهْ … حَيْثُ أَتَوْا أَوْ خَصَّصَ الْمَعْدُومَ بِهْ

وَهْوَ أَوْهَى ، وَأَجَازَ الْأَوَّلَا[1] … اِبْنُ أَبِي دَاوُدَ ، وَهْوَ مُثِّلَا[2]

بِالْوَقْفِ لَكِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ رَدّْ … كِلَيْهِمَا ، وَهْوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدْ

كَذَا أَبُو نَصْرٍ ، وَجَازَ مُطْلَقَا … عِندَ الْخَطِيبِ ، وَبِهِ قَدْ سُبِقَا[3]

مِنِ[4] ابْنِ عَمْرُوسٍ مَعَ الْفَرَّاءِ … وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ

فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ[5] مَن تَبِعَا[6] … أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكاً مَعَا

وَالسَّابِعُ : الْإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ … لِلْأَخْذِ عَنْهُ ، كَافِرٍ أَوْ طِفْلِ

غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَذَا الْأَخِيرُ … رَأَى أَبُو الطَّيِّبِ وَالْجُمْهُورُ

وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلاً ، بَلَى … بِحَضْرَةِ الْمِزِّيِّ تَتْرَى[7] فُعِلَا[8]

وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضاً نَقْلَا … وَهْوَ مِنَ الْمَعْدُومِ أَوْلَى فِعْلَا

وَلِلْخَطِيبِ : لَمْ أَجِدْ مَن فَعَلَهْ … قُلْتُ : رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سُئِلَهْ

= محمد سالم بما ترى .

(١) و(٢) و(٣) و(٦) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٤) في « أ » : مَعَ ، ولايستقيم ، والله أعلم ، وأشار إلى « مِن » في الهامش .

(٥) في أكثر النسخ المطبوعة : أيْ في صحَّةٍ .

(٧) هكذا الرواية ، وفي جميع النسخ بالألف الممدودة ، وقد ذكر السِّجِسْتَانِيّ رحمه الله في « نزهة القلوب » ص (١٦٥) أن فيها الوجهين ، وفي « أ » و « ب » و « ج » : جاءت منونة هكذا « تَتْراً » .

مَعْ أَبَوَيْهِ فَأَجَازَ ، وَلَعَلّْ … مَا اصَّفَّحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلْ

وَيَنْبَغِي الْبِنَا[1] عَلَى مَاذَكَرُوا … هَلْ يُعْلَمُ الْحَمْلُ ، وَهَذَا أَظْهَرُ

وَالثَّامِنُ : الْإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهْ … الشَّيْخُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّا نُبْطِلُهْ

وَبَعْضُ عَصْرِيِّي عِيَاضٍ بَذَلَهْ … وَابْنُ مُغِيثٍ لَمْ يُجِبْ مَن سَأَلَهْ

وَإِن يَقُلْ : أَجَزْتُهُ مَاصَحَّ لَهْ … أَوْ سَيَصِحُّ فَصَحِيحٌ ، عَمِلَهْ

الدَّارَقُطْنِيْ[2] وَسِوَاهُ ، أَوْ حَذَفْ … يَصِحُّ ، جَازَ الْكُلُّ حَيْثُمَا عَرَفْ

وَالتَّاسِعُ : الْإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا[3] … لِشَيْخِهِ فَقِيلَ : لَن يَجُوزَا[4]

وَرُدَّ ، وَالصَّحِيحُ الِاعْتِمَادُ … عَلَيْهِ ، قَدْ جَوَّزَهُ النُّقَّادُ

أَبُو نُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَهْ … وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَنَصْرٌ بَعْدَهْ

وَالَى ثَلَاثاً بِإِجَازَةٍ وَقَدْ … رَأَيْتُ مَن وَالَى بِخَمْسٍ يُعْتَمَدْ

وَيَنْبَغِي تَأَمُّلُ الْإِجَازَهْ … فَحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهْ

بِلَفْظِ مَاصَحَّ لَهُ وَلَمْ يَتَخَطّْ[5] … مَا صَحَّ عِندَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ

(١) الْبِنَا : بالقصر للوزن كما في « فتح الباقي » : ص (٣٣٦) .

(٢) إسكان ياء النسبة في « الدارقطنيّ » للوزن أو نية الوقف كما تقدم مراراً .

(٣) و(٤) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٥) الذي في الرواية : « بِلَفْظِ مَاصَحَّ لَدَيْهِ لَمْ يُخَطّْ » والفعل المذكور لايفي بالمعنى المقصود ؛ لذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

﴿ لَفْظُ ٱلإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا ﴾

أَجَزْتُهُ : ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهْ … وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ : قَدْ أَجَزْتُ لَهْ

وَإِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الإِجَازَةْ … مِنْ عَالِمٍ بِهَا[1] ، وَمَنْ أَجَازَهْ

طَالِبُ عِلْمٍ ، وَالْوَلِيدُ ذَا ذَكَرْ … عَنْ مَالِكٍ شَرْطاً ، وَعَنْ أَبِي عُمَرْ

أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لاَتُقْبَلُ … إِلَّا لِمَاهِرٍ ، وَمَا لَا يُشْكِلُ

وَاللَّفْظَ إِن تُجِزْ بِكَتْبٍ أَحْسَنُ … أَوْ دُونَ لَفْظٍ فَانْوِ وَهْوَ أَدْوَنُ

﴿ اَلرَّابِعُ : ٱلْمُنَاوَلَةُ ﴾

ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ[2] إِمَّا تَقْتَرِنْ … بِالإِذْنِ ، أَوْ لَا ، فَالَّتِي فِيهَا أُذِنْ

أَعْلَى الإِجَازَاتِ ، وَأَعْلَاهَا إِذَا … أَعْطَاهُ مِلْكاً فَإِعَارَةً ، كَذَا

أَن يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهْ … عَرْضاً ، وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَهْ

وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ ، فَيَنظُرَهْ … ثُمَّ يُنَاوِلَ الْكِتَابَ مُحْضِرَهْ

يَقُولُ : هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَارْوِهِ … وَقَدْ حَكَوْا عَنْ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ

(١) هكذا في « د » والنسخ المطبوعة ، وهو الموافق للرواية ، وفي « أ » و « ب » و « ج » و « هـ » و « نسخة ابن أبي مدين » : به ؛ أي بالمُجاز ، وراجع « فتح الباقي » ص (٣٤٣)

(٢) في نسخة ابن أبي مدين : « ثُمَّ الْمُنَاوَلَةُ » .

بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا[1] … وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا

إِسْحَاقُ وَالثَّوْرِيْ[2] مَعَ النُّعْمَانِ … وَالشَّافِعِيْ[3] وَأَحْمَدَ الشَّيْبَانِي[4]

وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا … بِأَنَّهَا أَنقَصُ ، قُلْتُ : قَدْ حَكَوْا

إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَهْ … مُعْتَمَداً ، وَإِن تَكُن مَرْجُوحَهْ

أَمَّا إِذَا نَاوَلَ وَاسْتَرَدَّا[5] … فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمُجَازُ أَدَّى

مِن نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّهْ … وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَزِيَّهْ

عَلَى الَّذِي عُيِّنَ فِي الإِجَازَهْ … عِندَ الْمُحَقِّقِينَ ، لَكِن مَازَهْ

أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِراً وَقِدْمَا … أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنظُرْ مَا

أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنِ اعْتَمَدْ … مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهْوَ مُعْتَمَدْ

صَحَّ ، وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيقَانَا … وَإِن يَقُلْ : أَجَزْتُهُ إِن كَانَا[6]

ذَا مِنْ حَدِيثِي ، فَهْوَ فِعْلٌ حَسَنُ … يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ

وَإِنْ خَلَتْ مِنْ إِذْنٍ ٱلْمُنَاوَلَهْ … قِيلَ : تَصِحُّ ، وَالأَصَحُّ بَاطِلَهْ

(١) و(٥) و(٦) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٢) و(٣) إسكان الياء في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف كما نبه عليه زكريّا الأنصاريّ مراراً .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشيبانيّ » للقافية والوزن .

﴿ كَيْفَ يَقُولُ مَن رَوَىٰ بِالْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ ﴾

وَاخْتَلَفُوا فِيمَن رَوَىٰ مَانُوولَا[1]   فَمَالِكٌ وَابْنُ شِهَابٍ جَعَلَا[2]

إِطْلَاقَهُ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَا[3]   يَسُوغُ وَهْوَ لَائِقٌ بِمَن يَرَىٰ

اَلْعَرْضَ كَالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَهْ   بَعْضُهُمُ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَهْ

(٥٢٠) وَالْمَرْزُبَانِيْ[4] وَأَبُو نُعَيْمِ   أَخْبَرَ ، وَالصَّحِيحُ عِندَ الْقَوْمِ

تَقْيِيدُهُ بِمَا يُبِينُ الْوَاقِعَا[5]   إِجَازَةً تَنَاوُلاً ، هُمَا مَعَا

أَذِنَ لِي ، أَطْلَقَ لِي ، أَجَازَنِي   سَوَّغَ لِي ، أَبَاحَ لِي ، نَاوَلَنِي

وَإِن أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ   إِطْلَاقَهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ

وَمَنْ أَتَىٰ مِنْهُمْ بَلَفْظٍ مُوهِمِ   شَافَهَنِي ، كَتَبَ لِي لَمْ يَسْلَمِ[6]

وَقَدْ أَتَىٰ بِـ « خَبَّرَ » الْأَوْزَاعِي[7]   فِيهَا ، وَلَمْ يَخْلُ مِنَ النِّزَاعِ

---

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٤) إسكان ياء النسبة في « الْمَرْزُبَانِيّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

(٦) الذي في الرواية :

وَبَعْضُهُمْ أَتَىٰ بِلَفْظٍ مُوهِمْ   شَافَهَنِي كَتَبَ لِي ، فَمَا سَلِمْ

وفي البيت اجتماع ضربين ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

(٧) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْأَوْزَاعِيّ » للقافية والوزن .

وَلَفْظُ « أَنَّ » اخْتَارَهُ الْخَطَّابِي[1]   وَهْوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابِ

وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَهْ   أَنبَأَنَا كَصَاحِبِ الْوِجَازَهْ

وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ فِيمَا شَافَهَهْ   بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهَهْ

وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيْ[2] مُصْطَلَحَا   أَنبَأَنَا إِجَازَةً فَصَرَّحَا[3]

(٥٣٠) وَبَعْضُ مَن تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ « عَنْ »   إِجَازَةً ، وَهْيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ

سَمَاعُهُ مِن شَيْخِهِ فِيهِ يُشَكّ   وَحَرْفُ « عَنْ » بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرَكْ

وَفِي الْبُخَارِيْ[4] : قَالَ لِي ، فَجَعَلَهْ   حِيرِيُّهُمْ لِلْعَرْضِ وَالْمُنَاوَلَهْ

﴿ اَلْخَامِسُ : اَلْمُكَاتَبَةُ ﴾

ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَوْ   بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِغَائِبٍ ، وَلَوْ

لِحَاضِرٍ ، فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا   أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَا

صَحَّ عَلَىٰ الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ   قَالَ بِهِ أَيُّوبُ مَعْ مَنصُورِ

وَاللَّيْثِ ، وَالسَّمْعَانِ[5] قَدْ أَجَازَهْ   وَعَدَّهُ أَقْوَىٰ مِنَ الْإِجَازَهْ

---

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْخَطَّابِيّ » للقافية والوزن .

(٢) و(٤) الإسكان في هـٰذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٣) الألف في هـٰذا الموضع للإطلاق .

(٥) حذف ياء النسبة في « السَّمْعَانِيّ » للوزن ، كما في « فتح الباقي » : ص (٣٥٨) .

وَبَعْضُهُمْ صِحَّةَ ذَاكَ مَنَعَا[1] وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا[2]

وَيُكْتَفَى[3] أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوبُ لَهْ خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ وَأَبْطَلَهْ

قَوْمٌ لِلاشْتِبَاهِ لَكِنْ رُدَّا لِنُدْرَةِ اللَّبْسِ ، وَحَيْثُ أَدَّى

فَاللَّيْثُ مَعْ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا[4] أَخْبَرَنَا ، حَدَّثَنَا ، جَوَازَا

وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ وَهْوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالنَّزَاهَةِ

﴿ اَلسَّادِسُ : إِعْلَامُ الشَّيْخِ ﴾

وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا يَرْوِيهِ أَنْ يَرْوِيَهُ ، فَجَزَمَا[5]

بِمَنْعِهِ الطُّوسِيْ[6] ، وَذَا الْمُخْتَارُ وَعِدَّةٌ كَابْنِ جُرَيْجٍ صَارُوْا

إِلَى الْجَوَازِ ، وَابْنُ بَكْرٍ نَصَرَهْ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزْماً ذَكَرَهْ

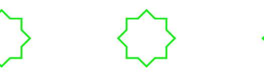
بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهْ لَمْ يَمْتَنِعْ ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهْ

وَرُدَّ ، كَاسْتِرْعَاءِ مَنْ يُحَمَّلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ : عَلَيْهِ الْعَمَلُ

(١) و(٢) و(٤) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) ويصح فيه « يَكْتَفِي » بالبناء للمعلوم .

(٦) إسكان ياء النسبة في « الطُّوسِيِّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .



﴿ اَلسَّابِعُ : اَلْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ ﴾

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالْجُزْءِ مِنْ رَاوٍ قَضَى أَجَلَهُ

يَرْوِيهِ ، أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهْ وَرُدَّ ، مَا لَمْ يُرِدِ الْوِجَادَهْ

﴿ اَلثَّامِنُ : اَلْوِجَادَةُ ﴾

ثُمَّ الْوِجَادَةُ تُقَالُ مَصْدَرَا « وَجَدْتُهُ » مُوَلَّداً لِيَظْهَرَا[1]

تَغَايُرُ الْمَعْنَى ، وَذَاكَ أَنْ تَجِدْ[2] بِخَطِّ مَنْ عَاصَرْتَ أَوْ قَبْلُ عُهِدْ

مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ وَلَمْ يُجِزْ فَقُلْ « بِخَطِّهِ وَجَدْتُّ » وَاحْتَرِزْ

إِنْ لَمْ تَثِقْ بِالْخَطِّ قُلْ : وَجَدْتُّ عَنْهُ أَوِ اذْكُرْ « قِيلَ »أَوْ« ظَنَنْتُ »

وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ وَالأَوَّلُ قَدْ شِيبَ وَصْلاً مَّا ، وَقَدْ تَسَاهَلُوا[3]

(١) الذي في الرواية :

ثُمَّ الْوِجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرْ « وَجَدْتُهُ » مُوَلَّداً لِيَظْهَرْ

وهذا البيت من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلحه الشيخان إصلاحاً يسيراً بجعل كلمة « تُقَالُ مَصْدَرَا » مكان قول الناظم « وَتِلْكَ مَصْدَرْ » مع إضافة ألف الإطلاق على كلمة « لِيَظْهَرْ » ليكون من بحر الرَّجَز .

(٢) في « د » : وذلك ، وهو خطأ .

(٣) الذي في الرواية : « تَسَهَّلُوا » وهو استعمال غير فصيح كما سبق ، لهذا جعل الشيخ محمد الحسن مكان هذا اللفظ قوله : « تَسَاهَلُوا » .

فِـيهِ بِعَـنْ ، قَـالَ : وَهَـٰذَا دُلْسَـةْ　　تَـقْـبُـحُ[1] إِنْ أَوْهَـمَ أَنَّ نَـفْـسَـهْ

حَدَّثَـهُ بِـهِ وَبَعْـضٌ أَدَّىٰ　　حَدَّثَـنَـا ، أَخْـبَـرَنَـا ، وَرُدَّا[2]

وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ : إِنَّ الْمُعْظَمَا[3]　　لَمْ يَرَهُ وَبِالْوُجُوبِ جَزَمَا[4]

بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ ، وَهْوَ الْأَصْوَبُ　　وَلِابْنِ إِدْرِيسَ الْجَوَازَ نَسَبُوا

وَفِي الَّذِي[5] بِغَيْرِ خَطِّهِ قُلِ[6]　　قَالَ وَنَحْوَهَا وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ

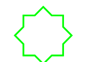
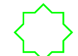
بِالنُّسْخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ : بَلَغَنِي　　وَالْجَزْمُ يُرْجَىٰ حِلُّهُ لِلْفَطِنِ

(١) في « أ » و « ب » و « ج » : يَقْبُحُ .

(٢) و(٣) و(٤) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٥) و(٦) الذي في الرواية : « وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ خَطِّهْ فَقُلِ » .

وفي إسكانه للهاء في قوله : « خَطِّهْ » ضرورة يمكن التخلص منها بحذف الفاء من قوله « فَقُلِ » وقد أصلح الشيخان هـٰذا المصراع بما ترىٰ .

« كِتَابَةُ ٱلْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ »

وَاخْتَلَفَ الصِّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ　　فِي كِتْبَةِ الْحَدِيثِ ، وَالْإِجْمَاعُ

عَلَىٰ الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ　　لِقَوْلِهِ « اكْتُبُوا »[1] وَ« كَتْبِ السَّهْمِي »[2]

وَيَنْبَغِي إِعْجَامُ مَا يُسْتَعْجَمُ　　وَشَكْلُ مَا يُشْكِلُ لَا مَا يُفْهَمُ

وَقِيلَ : كُلِّهِ لِذِي ابْتِدَاءِ　　وَأَكَّدُوا مُلْتَبِسَ الْأَسْمَاءِ

(١) قولـه : « اكْتُبُوا » إشارة إلىٰ قوله صلّى الله عليه وسلّم : « اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » وقد ورد هـٰذا اللفظ في سياق طويل أخرجه البخاريّ في اللقطة برقم (٢٤٣٤) من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمـٰن عن أبي هريرة ، وفيه : « فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رجل من اليمن - فقال : اكتبوا لي يارسول الله ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : « اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » أي الخطبة التي سمعها أبو شاه من المصطفىٰ صلّى الله عليه وسلّم .

وأخرجه في الديات برقم (٦٨٨٥) من طريق أبي سلمة بنحوه ، وسبق إخراجه له في العلم برقم (١١٢) من طريق أبي سلمة كذلك غير أنه لم يصرح باسم « أبي شاه » وإنما كنىٰ عنه بـ « اكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ » .

وأخرجه مسلم في الحج برقم (١٣٥٥) (٤٤٧) و (٤٤٨) وأصحاب السنن وغيرهم من طرق مختلفة عن أبي سلمة به .

(٢) قولـه : « وَكَتْبِ السَّهْمِي » إشارة إلىٰ حديث كتابة عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم .

والسَّهميّ نسبة لـ « سَهْم بن عمرو بن هُصَيص بن كعب » - كما في « تهذيب الكمال » للمزّيّ (١٥/٣٥٨) - وقد روىٰ خبر كتابته عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أبو هريرة رضي الله عنه حيث قال : « مَامِنْ أَصْحَابِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ =

وَلْيَكُ فِي الأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَعْ ... تَقْطِيعِهِ الْحُرُوفَ فَهْوَ الْمُتَّبَعْ[(١)]

وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ وَاغْتُفِرْ ... لِضِيقِ رَقٍّ أَوْ رَحِيلٍ مُسْتَمِرّْ[(٢)]

وَشَرُّهُ التَّعْلِيقُ وَالْمَشْقُ كَمَا ... شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذْرَمَا

وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَا أَسْفَلَا[(٣)] ... أَوْ كَتْبُ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتُ مَثَلَا

أَوْ فَوْقَهُ قُلَامَةً ، أَقْوَالُ ... وَالْبَعْضُ نَقْطَ السِّينِ صَفًّا قَالُوا

= حَدِيثاً عَنْهُ مِنِّي ، إِلَّا مَاكَانَ مِنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَاأَكْتُبُ » .

أخرجه البخاريّ في العلم برقم (١١٣) ـ واللفظ له ـ من طريق وهب بن مُنَبِّه عن أخيه هَمَّام عن أبي هريرة .

وأخرجه الترمذيّ برقم (٢٦٦٨) وفي المناقب برقم (٣٨٤١) من طريق وهب به ، وقال في الموضعين : هـذا حديث حسن صحيح ، وحذف الشدة من ياء «السهميّ» للوزن والقافية .

(١) الذي في الرواية « فَهْوَ أنفَعْ » وبكلمة « أنفَعْ » يكون المصراع الثاني من بحر السريع المكشوف فجعل الشيخ محمد الحسن مكانها كلمة « الْمُتَّبَعْ » ليكون هـذا الشطر من بحر الرَّجَز كما ترىٰ ، وفي التعبير بـ « المُتَّبَع » دلالة لاتخفى .

(٢) الذي في الرواية :

وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ إِلَّا ... لِضِيقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَّالٍ فَلَا

وقد اجتمع فيه ضربان كما ترىٰ ، أولهما : مقطوع ، والآخر تام ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترىٰ مع الإصلاحين التاليين كذلك :

وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ فِي سِوَىٰ ... ضِيقٍ بِرَقٍّ وَدَوَامِ الإِنْتِوَا

وَكُلُّ ٱلْخَطُّ الدَّقِيقُ قَالِ ... إِلَّا لِضِيقِ رَقٍّ ٱوْ رَحَّالِ

والانتوا : ممدود حذفت همزته للقافية .

(٣) الألف في هـذا الموضع للإطلاق ، و « الحا » بالقصر للوزن .

وَبَعْضُهُمْ يَخُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ ... {وَالْهَمْزُ تَحْتُ عِندَ بَعْضِهِمْ جَلِي}[(١)]

وَإِن أَتَىٰ بِرَمْزِ رَاوٍ مَيَّزَا[(٢)] ... مُرَادَهُ ، وَاخْتِيرَ أَن لَايَرْمُزَا[(٣)]

وَيَنْبَغِي[(٤)] الدَّارَةُ فَصْلاً ، وَارْتَضَىٰ ... إِغْفَالَهَا الْخَطِيبُ حَتَّىٰ يَعْرِضَا[(٥)]

﴿وَفَصْلُ كَاسْمِ اللَّهِ مِن مُضَافِ ... بِالسَّطْرِ كُرْهٌ إِن تَلَا مُنَافِ﴾[(٦)]

وَاكْتُبْ ثَنَاءَ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا[(٧)] ... مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيّْ[(٨)] تَعْظِيمَا

وَإِن يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الْأَصْلِ ﴿ وَلَمْ ... يُوَافِقِ ٱذْ[(٩)] أَسْقَطَ ذِي أَحْمَدُ ثَمّْ﴾[(١٠)]

---

(١) الذي في الرواية :

وَبَعْضُهُمْ يَخُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلْ ... وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتُ يَجْعَلْ

وهو من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن مصراعه الأول بكسر اللام في ((الْمُهْمَلْ)) وأصلح المصراع الثاني كله بما ترىٰ .

(٢) و(٣) و(٥) و(٧) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٤) في « د » و « هـ » : وَيَنبَغِي ، بالياء .

(٦) الذي في الرواية :

وَكَرِهُوا فَصْلَ مُضَافِ اسْمِ اللَّهْ ... مِنْهُ بِسَطْرٍ إِن يُنَافِ مَا تَلَاهْ

والمصراع الأول منه من السريع الموقوف، والمصراع الثاني من الرجز التام المُذَيَّل وهو ـ كما تقدم ـ غير سائغ في الرَّجَز ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترىٰ .

(٨) إسكان الياء في لفظ « النَّبِيّ » للوزن .

(٩) بنقل كسرة الهمزة إلى الساكن .

(١٠) الـذي في الـرواية : =

وَعَلَّـــــهُ قَـــــيَّدَ بالـــــرِّوَايَهْ   مَـعْ نُـطْقِـهِ كَمَا رَوَوْا حِكَايَهْ

وَالْعَنبَرِيْ(١) وَابْنُ الْمَدِينِيْ(٢) بَيَّضَا(٣)   لَهَا لِإعْجَالٍ وَعَادَا عَوَّضَا(٤)

وَاجْتَنِبِ الرَّمْزَ لَهَا وَالْحَذْفَا(٥)   مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَاماً تَكْفِي

﴿ اَلْمُقَابَلَةُ ﴾

ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرْضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ   إِجَازَةً أَوْ أَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ أَوْ

فَرْعٍ مُقَابَلٍ ، وَخَيْرُ الْعَرْضِ مَعْ   أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ لَهُ اسْتَمَعْ(٦)

وَقِيلَ : بَلْ مَعْ نَفْسِهِ وَاشْتَرَطَا(٧)   بَعْضُهُمُ هَذَا وَفِيهِ غُلِّطَا(٨) ٥٧٠

وَلْيَنظُرِ السَّامِعُ حِينَ يَطْلُبُ   فِي نُسْخَةٍ ، وَقَالَ يَحْيَى : يَجِبُ

= وَإِن يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ   خُولِفَ فِي سَقْطِ الصَّلَاةِ أَحْمَدْ

والمصراع الثاني من هذا البيت من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل « وَلَمْ » مكان « وَقَدْ » في آخر المصراع الأول ، وأصلح المصراع الثاني بتمامه .

(١) و(٢) إسكان ياء النسبة في « الْعَنبَرِيّ » و « الْمَدِينِيّ » للوزن أو لنية الوقف .

(٣) و(٤) و(٥) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٦) الذي في الرواية : « أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعْ »

وهذا المصراع من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ؛ ليكون المصراعان من بحر الرَّجَز .

وَجَوَّزَ الْأُسْتَاذُ أَن يَرْوِيَ مِنْ   غَيْرِ مُقَابَلٍ ، وَلِلْخَطِيبِ إِنْ

بَيَّنَ وَالنَّسْخُ مِنَ اَصْلٍ(١) ، وَلْيُزَدْ   صِحَّةُ نَقْلِ نَاسِخٍ ، فَالشَّيْخُ قَدْ

شَرَطَهُ ، ثُمَّ اعْتَبِرْ مَا ذُكِرَا(٢)   فِي أَصْلِ اَلَاصْلِ(٣) لَاتَكُن مُهَوِّرَا

﴿ تَخْرِيجُ السَّاقِطِ ﴾

وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ وَهْوَ اللَّحَقُ   حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ(٤)

مَالَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ ، وَلْيَكُنْ   لِفَوْقُ وَالسُّطُورُ أَعْلَى فَحَسَنْ

وَخَرِّجَن لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطْ   مُنْعَطِفاً لَهُ وَقِيلَ : صِلْ بِخَطّْ

وَبَعْدَهُ اكْتُبْ « صَحَّ » أَوْ زِدْ رَجَعَا(٥)   أَوْ كَرِّرِ الْكِلْمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا

وَفِيهِ لَبْسٌ ، وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ   خَرِّجْ بِوَسْطِ كِلْمَةِ الْمَحَلِّ

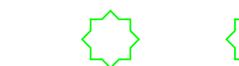
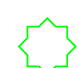
وَلِعِيَاضٍ : لَا تُخَرِّجْ ، ضَبِّبِ   أَوْ صَحِّحَن لِخَوْفِ لَبْسٍ وَأُبِي ٥٨٠

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

(٢) و(٥) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٤) في « ج » : تُلْحَقُ ، بالتاء المضمومة .

﴿ اَلتَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيضُ، وَهُوَ التَّضْبِيبُ ﴾

وَكَتَبُوا « صَحَّ » عَلَىٰ الْمُعَرَّضِ ... لِلشَّكِّ إِن نَقْلاً وَمَعْنَىً ٱرْتُضِي

وَمَرَّضُوا فَضَبَّبُوا صَاداً تُمَدّْ ... فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وُرُوداً وَفَسَدْ

وَضَبَّبُوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ ... وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصُرِ الْخَوَالِي

يَكْتُبُ صَاداً عِندَ عَطْفِ الْأَسْمَا[1] ... تُوهِمُ تَضْبِيباً، كَذَاكَ إِذْ مَا

يَخْتَصِرُ التَّصْحِيحَ بَعْضٌ يُوهِمُ ... وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ مَن يَفْهَمُ

﴿ اَلْكَشْطُ وَٱلْمَحْوُ وَٱلضَّرْبُ[*] ﴾

وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ ... كَشْطاً وَمَحْواً وَبِضَرْبٍ أَجْوَدُ

﴿وَالْخَطَّ بِالْحُرُوفِ صِلْ أَوِافْصِلَا﴾[2] ... مَعْ عَطْفِهِ ـ أَوْ كَتْبِ « لَا » ثُمَّ إِلَى

أَوْ نِصْفَ دَارَةٍ، وَإِلاَّ صِفْرَا ... فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلِّمْ سَطْرَا

سَطْراً إِذَا مَا كَثُرَتْ سُطُورُهُ ... أَوْ لَا، وَإِن حَرْفٌ أَتَىٰ تَكْرِيرُهُ

(*) في « أ » وهو الضرب .

(١) الْأَسْمَا : بالقصر .

(٢) الذي في الرواية : « وَصِلْهُ بِالْحُرُوفِ خَطّاً أَوْلَا »
وفي البيت ضربان : أولهما مقطوع والثاني تامّ ،وقد أصلح الشيخ محمد سالم المصراع الأول بما ترى؛ليكون بمصراعيه من الضرب التامّ ،والألف في قوله « افْصِلَا » للإطلاق .

فَأَبْقِ مَا أَوَّلُ سَطْرٍ ثُمَّ مَا ... آخِرُ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا تَقَدَّمَا[1]

أَوِ اسْتَجِدْ : قَوْلَانِ مَالَمْ يُضَفِ ... أَوْ يُوصَفَ ٱوْ[2] نَحْوُهُمَا فَأَلِّفِ

﴿ اَلْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ[*] ﴾

وَلْيَبْنِ أَوَّلاً عَلَىٰ رِوَايَهْ ... كِتَابَهُ، وَيُحْسِنُ الْعِنَايَهْ

بِغَيْرِهَا بِكَتْبِ رَاوٍ سُمِّيَا[3] ... أَوْ رَمْزاً ٱوْ[4] يَكْتُبُهَا مُعْتَنِيَا

بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ ... حَوَّقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

﴿ اَلْإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ ﴾

وَاخْتَصَرُوا فِي كَتْبِهِمْ حَدَّثَنَا ... عَلَىٰ «ثَنَا» أَوْ «نَا» وَقِيلَ : «دَثَنَا»

وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرَنَا» عَلَىٰ «أَنَا» ... أَوْ « أَرَنَا » وَالْبَيْهَقِيُّ : «أَبَنَا»

قُلْتُ : وَرَمْزُ « قَالَ » إِسْنَاداً يَرِدْ ... قَافاً، وَقَالَ الشَّيْخُ : حَذْفُهَا عُهِدْ

خَطّاً، وَلَابُدَّ مِنَ النُّطْقِ، كَذَا ... « قِيلَ لَهُ » : وَيَنبَغِي النُّطْقُ بِذَا

---

(١) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى الفاء .

(*) هذا العنوان ساقط من « ج » .

(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

وَكَتَبُوا عِندَ انتِقَالٍ مِن سَنَدْ ... لِغَيْرِهِ « حَ » وَانطِقَنْ بِهَا ، وَقَدْ
رَأَىٰ الرُّهَاوِيُّ بِأَن لَاتُقْرَءَا[1] ... وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ ، وَقَدْ رَأَىٰ
بَعْضُ أُولِي الْغَرْبِ بِأَن يَقُولَا[2] ... مَكَانَهَا « الْحَدِيثَ » قَطْ[3] ، وَقِيلَا[4]
بَلْ حَاءُ تَحْوِيلٍ وَقَالَ : قَدْ كُتِبْ ... مَكَانَهَا « صَحَّ » فَحَا[5] مِنْهَا انتُخِبْ

﴿ كِتَابَةُ التَّسْمِيعِ ﴾

وَيُكْتُبُ اسْمُ[6] الشَّيْخِ بَعْدَ الْبَسْمَلَهْ ... وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَهْ
مُؤَرِّخاً[7] أَوْ جَنبَهَا بِالطُّرَّهْ ... أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ ، وَإِلاَّ ظَهْرَهْ
بِخَطِّ مَوْثُوقٍ بِخَطٍّ عُرِفَا[8] ... وَلَوْ بِخَطِّهِ لِنَفْسِهِ كَفَىٰ
إِنْ حَضَرَ الْكُلَّ ، وَإِلاَّ اسْتَمْلَىٰ ... مِن ثِقَةٍ صَحَّحَ شَيْخٌ أَمْ لَا
وَلْيُعِرِ الْمُسْمَىٰ بِهِ إِن يَسْتَعِرْ ... وَإِن يَكُن بِخَطِّ مَالِكٍ سُطِرْ

(١) و(٢) و(٤) و(٨) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .
(٣) «قَطْ» بإسكان الطاء وهي المجردة من الفاء كما تقدم في التعليق علىٰ البيت رقم (٤٤٤) .
(٥) قوله : « فَحَا » بالقصر مهملة مفردة .
راجع « فتح الباقي » : ص (٤٠٢) .
(٦) ورد الضبط علىٰ الوجهين هـٰكذا في نسخة « أ » .
(٧) هـٰكذا في « أ » و « د » والنسخ المطبوعة ، وفي بقية الأصول الخَطِّيَّة بالتسهيل .

فَقَدْ رَأَىٰ حَفْصٌ وَإِسْمَاعِيلُ ... كَذَا الزُّبَيْرِيْ[1] فَرْضَهَا إِذْ سِيلُوا[2]
إِذْ خَطُّهُ عَلَىٰ {رِضَاهُ دَلَّ بَلْ ... هَـٰذَا كَشَاهِدٍ يُؤَدِّي مَا حَمَلْ}[3]
وَلْيَحْذَرِ الْمُعَارُ تَطْوِيلاً ، وَأَنْ ... يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَنْ

﴿ صِفَةُ رِوَايَةِ ٱلْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ[*] ﴾

وَلْيَرْوِ مِن كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِي ... مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ
وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنْعُ كَذَا ... عَن مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِيْ[4] ، وَإِذَا
رَأَىٰ سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ ... نُعْمَانٍ ٱلْمَنْعُ ، وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنْ
مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثَمَّ الشَّافِعِيْ[5] ... وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ

(١) و(٤) إسكان ياء النسبة في هـٰذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مرارا .
(٢) سيلوا : بإبدال الهمزة ياء ساكنة للضرورة ، وذكر زكريّا الأنصاريّ أن ذلك لمناسبة آخر صدر البيت .
راجع « فتح المغيث » للسخاويّ (٣/١٩٩) و « فتح الباقي » : ص (٤٠٦) .
(٣) الذي في الرواية :
إِذْ خَطُّهُ عَلَىٰ الرِّضَا بِهِ دَلّْ ... كَمَا عَلَىٰ الشَّاهِد مَا تَحَمَّلْ
والبيت من السريع،وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ليكون من بحر الرَّجَز .
(*) في نسخة ابن أبي مدين « صفة رواية الحديث وشرط أدائه ، ومايتعلق بذلك » ، وفي « أ » : « وأدايه » بالتسهيل ، وفي « ب » و « د » : الوجهان .
(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشافعيّ » للقافية والوزن .

وَإن يَغِبْ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهْ | جَازَتْ لَدَىٰ جُمْهُورِهِمْ رِوَايَتُهْ
كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِّيُّ | لَا يَحْفَظَانِ يَضْبِطُ الْمَرْضِيُّ[1]
مَا سَمِعَا ، وَالْخُلْفُ فِي الضَّرِيرِ | أَقْوَىٰ ، وَأَوْلَىٰ مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

﴿ اَلرِّوَايَةُ مِنَ ٱلْأَصْلِ ﴾

وَلْيَرْوِ مِنْ أَصْلٍ أَوِ الْمُقَابَلِ | بِهِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أُخِذَا[2] | عَنْهُ لَدَىٰ الْجُلِّ وَقَدْ[3] أَجَازَ ذَا

(١) في « ج » : الْمَرْوِيُّ ، ولعله تصحيف .

(٢) الألف في هـٰذا الموضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية : « عَنْهُ لَدَىٰ الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ ذَا » وفي قوله : « وَأَجَازَ ذَا » كَفٌّ لـ « مُسْتَفْعِلُنْ » ذات الوَتِد المجموع ؛ لأن سابعها من « وَتِدٍ » وليس من « سَبَبٍ » وقد وقع في ذلك بعض الناظمين المشهورين كالحافظ العراقيّ هنا والعلَّامة المختار بن بُونَة ؛ لأنهم يقيسون على « مُسْتَفْعِلُنْ » ذات الوَتِد المفروق والتي توجد في بحري « الخفيف » و « المُجْتَثّ » فتلك يجوز كفها .
أفادني ذلك شيخنا العلَّامة محمد سالم حفظه الله تعالىٰ ، وقد أصلح هـٰذا الخلل بما ترىٰ ثم أشار الشيخ إلىٰ ماسبق بقوله :

وَكَفُّ « مُسْتَفْعِلُنِ » ٱلْمَجْمُوعِ | حَمْلاً عَلَىٰ الْمَفْرُوقِ فِي الْمَسْمُوعِ
مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ كَالْعِرَاقِي | وَكَابْنِ بُونٍ خَاتِمِ الْحُذَّاقِ

أَيُّوبُ وَالْبُرْسَانُ[1] قَدْ أَجَازَهْ | وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَهْ
وَإن يُخَالِفْ حِفْظُهُ كِتَابَهُ | وَلَيْسَ مِنْهُ ، فَرَأَوْا صَوَابَهُ
اَلْحِفْظَ مَعْ تَيَقُّنٍ ، وَالْأَحْسَنُ | اَلْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّن يُتْقِنُ

﴿ اَلرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَىٰ ﴾

وَلْيَرْوِ بِالْأَلْفَاظِ مَن لَا يَعْلَمُ | مَدْلُولَهَا ، وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ
أَجَازَ بِالْمَعْنَىٰ ، وَقِيلَ : لَا الْخَبَرْ | وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعاً[2] قَدْ حَظَرْ
وَلْيَقُلِ الرَّاوِي بِمَعْنَىً « أَوْ كَمَا | قَالَ » ، وَنَحْوَهُ كَشَكٍّ أَبْهَمَا[3]

﴿ اَلِاقْتِصَارُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْحَدِيثِ ﴾

وَحَذْفَ بَعْضِ الْمَتْنِ فَامْنَعْ أَوْ أَجِزْ | أَوْ إنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَالِمٍ ، وَمِزْ
ذَا بِالصَّحِيحِ إن يَكُن مَا اخْتَصَرَهْ | مُنفَصِلاً عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهْ

(١) الْبُرْسَانِ : بضم الموحدة ، وحذفُ ياء النِّسبة فيه للوزن .
راجع « فتح الباقي » لزكريّا الأنصاريّ : ص (٤١١) .

(٢) هـٰكـذا الرواية ، وفي « أ » و « د » و « هـ » ونسخة ابن أبي مدين ، والشروح المطبوعة ، وفي نسختي « ب » و « ج » : « مُطْلَقاً » في موضع « قَطْعاً قَدْ » .

(٣) الألف في هـٰذا الموضع للإطلاق .

وَمَا لِـذي تُـهَمَـةٍ أَن يَـفْعَلَـهْ ... فَإِنْ أَبَـى ، فَـجَازَ أَن لَا يُـكْمِلَـهْ

أَمَّـا إِذَا قُـطِّـعَ فِـي الْأَبْـوَابِ ... فَـهْـوَ إِلَـى الْجَـوَازِ ذُو اقْـتِـرَابِ

﴿ اَلتَّسْمِيعُ بِقِرَاءَةِ ٱللَّحَّانِ وَٱلْمُصَحِّفِ ﴾

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا[1] ... عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ « مَن كَذَبَا »[2] ... فَحَقٌّ ٱلنَّحْوُ عَلَى مَن طَلَبَا[3]

وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ ... أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ فَاسْمَعْ وَادْأَبِ

﴿ إِصْلَاحُ ٱللَّحْنِ وَٱلْخَطَإِ ﴾

وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَا[4] ... فَقِيلَ : يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطَا

وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ يُصْلِحُ ... وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهْوَ الْأَرْجَحُ

فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ ... وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعْ تَضْبِيبِهِ

وَيُذْكَرُ الصَّوَابُ جَانِباً ، كَذَا ... عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلاً أُخِذَا[5]

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٢) هـذا الحديث متواتر عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ، ورد من طرق تبلغ المائة ، بل نقل النوويّ أنه جاء عن مائتين من الصحابة وقد أرجأت التعليق عليه في باب « الغريب والعزيز والمشهور » حيث نص الناظم هناك على تواتره في البيتين (٧٥٥ و ٧٥٦) .

(٤) خطا : بحذف الهمزة للقافية .

وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدّْ ... وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحِ مِن مَتْنٍ وَرَدْ

وَلْيَأْتِ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ ... كَـ « ابْنٍ » وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُغَيِّرُ

وَالسَّقْطُ يُدْرَى أَنَّ مَن فَوْقُ أَتَى ... بِهِ يُزَادُ بَعْدَ « يَعْنِي » مُثْبَتَا

وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي ... كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفِ

صِحَّتَهُ مِن بَعْضِ مَتْنٍ أَوْ سَنَدْ ... كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَن يُعْتَمَدْ

وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَالْمُسْتَشْكِلِ ... كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلْيَسْأَلِ

﴿ اِخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ ﴾

وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرَ مِن شَيْخٍ سَمِعْ ... مَتْناً بِمَعْنىً لَا بِلَفْظٍ فَقَنِعْ

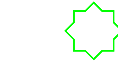
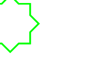
بِلَفْظِ وَاحِدٍ وَسَمَّى الْكُلَّ ، صَحّْ ... عِندَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنىً وَرَجَحْ

بَيَانُهُ مَعْ « قَالَ » أَوْ مَعْ « قَالَا » ... وَمَا بِبَعْضٍ ذَا وَذَا وَقَالَا[1]

« اِقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ » ، أَوْ لَمْ يَقُلِ ... صَحَّ لَهُمْ ، وَالْكُتُبُ إِن تُقَابَلِ

بِأَصْلِ شَيْخٍ مِن شُيُوخِهِ فَهَلْ ... يُسْمِي الْجَمِيعَ مَعْ بَيَانِهِ احْتَمَلْ

(١) الألف في هـذا الموضع للإطلاق .

﴿ اَلزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ ﴾

وَالشَّيْخُ إن يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبِ   مَن فَوْقَهُ ، فَلَا تَزِدْ وَاجْتَنِبِ

إلاَّ بفَصْلٍ نَحْوُ « هُوْ »[1] أَوْ « يَعْنِي »   أَوْ جِيءْ بِأَنَّ وَانسُبَنَّ الْمَعْنِي

أَمَّا إذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النَّسَبَا[2]   فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ ، فَذَهَبَا[3]

اَلْأَكْثَرُونَ لِجَوَازِ أَن يُتَمّْ   مَا بَعْدَهُ ، وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَتَمّْ

﴿ اَلرِّوَايَةُ مِنَ النُّسَخِ الَّتِي إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ ﴾

﴿وَنُسَخٌ بِسَنَدٍ تَرْتَبِطُ﴾[4]   تَجْدِيدُهُ ، فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطُ

وَالْأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ ، وَيُذْكَرُ   مَا بَعْدَهُ ، مَعْ وَبِهِ ، وَالْأَكْثَرُ

(١) بإسكان الواو للوزن أو لنية الوقف .

(٢) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٤) الذي في الرواية « وَالنُّسخُ الَّتي بإسْنَادٍ قَطُ » ومراد الناظم بقوله : « قَطُ » لفظ « فَقَطْ » أي واحد ، كما تدل عليه الترجمة وكما جاء في شرح الناظم لألفيته ص (٢٧٣) حيث قال : « النسخ التي إسناد أحاديثها إسناد واحد كنسخة هَمَّام بن مُنَبِّه ...» الخ .
وفسر السخاويّ في « فتح المغيث » (٣/١٩٠) قول الناظم « قَطُ » بـ « فَقَطْ » أي واحد
وذكر شيخنا محمد سالم أن « قَطُ » المحركة ظرف يصح فيها التشديد والتخفيف تقول : « مارأيته قَطُّ » و « مارأيته قَطُ » تريد الزمن الماضي ، أما « قَطْ » بإسكان الطاء فهي بمعنى « كفى » أو « كاف » أو « واحد » وهو مايريده الناظم كما تقدم لكنه جاء مظنوماً عنده ؛ لهذا أصلح الشيخ المصراع الأول بتمامه . =

جَوَّزَ[1] أن يُفْرِدَ بَعْضاً بِالسَّنَدْ   لِآخِرٍ كَذَا ، وَالِافْصَاحُ[2] أَسَدّْ

وَمَن يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعْ   آخِرِهِ احْتَاطَ ، وَخُلْفاً مَا رَفَعْ[3]

﴿ تَقْدِيمُ الْمَتْنِ عَلَى السَّنَدِ ﴾

وَسَبْقُ مَتْنٍ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدِ   لَايَمْنَعُ الْوَصْلَ ، وَلَا أَن يَبْتَدِي[4]

رَاوٍ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّجِهْ   وَقَالَ : خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنًى يَتَّجِهْ

فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَتْنِ قَدَّمْتَ عَلَى   بَعْضٍ ، فَفِيهِ ذَا الْخِلَافُ نُقِلَا[5]

= وفي « فتح الباقي » ص (٤٣٢) و « فتح المغيث » للناظم ص (٢٧٢) وفي نسخة اعتمد عليها محقق « فتح المغيث » للسخاويّ جاء البيت بهذه الصيغة :

وَالنُّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ فَقَطْ   تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطْ

ويتألف مصراعه الأول ـ كما ترى ـ من بحر الرَّجَز ، والثاني من بحر السَّرِيع ، وقد فسر الأنصاريّ قول الناظم « فقط » بـ « واحد » .

أما نسخة « د » مع شرحها فقد جاء البيت بهذه الصيغة

وَالنُّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطْ   تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَتْنٍ أَحْوَطْ

والبيت بتمامه من السَّرِيع .

(١) في « د » : جَوَازُ .

(٢) بنقل كسرة الهمزة إلى اللاَّم .

(٣) في « ج » : وَقَعْ ، ولعلَّه تصحيف .

(٤) بحذف الهمزة للقافية .

(٥) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

﴿ إِذَا قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ ﴾

وَقَوْلُهُ مَعْ حَذْفِ مَتْنٍ : « مِثْلَهُ » ‏ ‏ ‏ أَوْ « نَحْوَهُ » يُرِيدُ مَتْناً قَبْلَهُ

فَالْأَظْهَرُ الْمَنْعُ مِنَ اَنْ[1] يُكْمِلَهُ ‏ ‏ ‏ بِسَنَدِ الثَّانِي ، وَقِيلَ : بَلْ لَهُ

إِنْ عَرَفَ الرَّاوِيَ بِالتَّحَفُّظْ ‏ ‏ ‏ وَالضَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّلَفُّظْ

وَالْمَنْعُ فِي نَحْوٍ فَقَطْ قَدْ حُكِيَا[2] ‏ ‏ ‏ وَذَا عَلَى النَّقْلِ بِمَعْنًى بُنِيَا[3]

وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ : « مِثْلَ مَتْنِ ‏ ‏ ‏ قَبْلُ وَمَتْنُهُ كَذَا » وَيَبْنِي

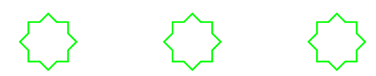
وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَتْنٍ لَمْ يُسَقْ : ‏ ‏ ‏ « وَذَكَرَ الْحَدِيثَ » فَالْمَنْعُ أَحَقّْ

وَقِيلَ : إِنْ يَعْرِفْ كِلَاهُمَا الْخَبَرْ ‏ ‏ ‏ يُرْجَى الْجَوَازُ وَالْبَيَانُ الْمُعْتَبَرْ

وَقَالَ : إِنْ يُجِزْ فَبِالْإِجَازَهْ ‏ ‏ ‏ لِمَا طَوَى ، وَاغْتَفَرُوا إِفْرَازَهْ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

(٢) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .



﴿ إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ وَعَكْسُهُ ﴾

وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ أُبْدِلَا[1] ‏ ‏ ‏ فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَكْسٍ فُعِلَا[2]

وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلِ ‏ ‏ ‏ وَالنَّوَوِيْ[3] صَوَّبَهُ ، وَهْوَ جَلِي[4]

﴿ اَلسَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ ﴾

ثُمَّ عَلَى السَّامِعِ بِالْمُذَاكَرَهْ ‏ ‏ ‏ بَيَانُهُ كَنَوْعِ وَهْنٍ خَامَرَهْ

وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ : وَاحِدٌ جُرِحْ ‏ ‏ ‏ لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحّْ

وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَنَى ، فَلَمْ يُوَفّْ ‏ ‏ ‏ وَالْحَذْفُ حَيْثُ وُثِّقَا فَهْوَ أَخَفّْ

وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوٍ قِطْعَهْ ‏ ‏ ‏ أَجِزْ بِلَا مَيْزٍ بِخَلْطٍ جَمْعَهْ

مَعَ الْبَيَانِ كَـ « حَدِيثِ الْإِفْكِ »[5] ‏ ‏ ‏ وَجَرْحُ بَعْضٍ مُقْتَضٍ لِلتَّرْكِ

وَحَذْفَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ ‏ ‏ ‏ فِي الصُّورَتَيْنِ امْنَعْ لِلِازْدِيَادِ

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) إسكان ياء النسبة في « النَّوَوِيّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٤) حذف التشديد في « جَلِيّ » للقافية والوزن .

(٥) حديث الإفك حديث طويل جداً ، وهو حديث ذائع معروف ، اقترن ذكره بما نزل في كتاب الله تعالى من تبرئة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، أخرجه البخاريّ في مواضع عدة من صحيحه ، وهو بتمامه في المغازي برقم (٤١٤١) وفي التفسير برقم (٤٧٥٠) ومسلم في التوبة برقم (٢٧٧٠) من طرق عنها ، رضي الله عنها =

﴿ آدَابُ ٱلْمُحَدِّث ﴾

وَصَحِّحِ النِّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ ... وَاحْرِصْ عَلَىٰ نَشْرِكَ لِلْحَدِيثِ

ثُمَّ تَوَضَّأْ وَاغْتَسِلْ وَاسْتَعْمِلِ ... طِيباً وَتَسْرِيحاً وَزَبْرَ الْمُعْتَلِي

صَوْتاً عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلِسْ بِأَدَبْ ... وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ مَجْلِسٍ ، وَهَبْ

لَمْ يُخْلِصِ النِّيَّةَ طَالِبٌ فَعُمّْ ... وَلَاتُحَدِّثْ عَجِلاً أَوْ إِن تَقُمْ

أَوْفِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكْ ... فَارْوِ ، وَفِي الْبَدْءِ[1] ابْنُ خَلَّادٍ سَلَكْ

بِأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَا[2] ... عَاماً ، وَلَابَأْسَ لِأَرْبَعِينَا[3]

وَرُدَّ ، وَالشَّيْخُ بِغَيْرِ الْبَارِعِ ... خَصَّصَ ، لَا كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِي[4]

وَيَنبَغِي الْإِمْسَاكُ إِذْ يُخْشَى الْهَرَمْ ... وَبِالثَّمَانِينَ ابْنُ خَلَّادٍ جَزَمْ

فَإِن يَكُن ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلْ ... كَأَنَسٍ وَمَالِكٍ وَمَن فَعَلْ

= وأخرجه الأئمة في دواوين السنة المشهورة ، وأفرده عبدالغني المقدسيّ في جزء ، وهو مطبوع نشرته دار عالم الكتب بالرياض سنة ١٤٠٥هـ .

(١) الذي في الرواية : « فِي شَيْءٍ اَرْوِهْ وَابْنُ خَلَّادٍ سَلَكْ » ، ونظراً لما فيه من خفاء المعنىٰ صوَّبه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، لأن المقصود ابتداء التحديث ، ولفظ الناظم يوهم الانتهاء .

(٢) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشَّافِعِيّ » للقافية والوزن .

وَالْبَغَوِيُّ وَالْهُجَيْمِيْ[1] وَفِئَهْ ... كَالطَّبَرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمِائَهْ

وَيَنبَغِي إِمْسَاكُ اَلَاعْمَىٰ[2] إِن يَخَفْ ... وَأَنَّ مَن سِيلَ[3] بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفْ

رُجْحَانَ رَاوٍ فِيهِ دَلَّ ، فَهْوَ حَقّْ ... وَتَرْكُ تَحْدِيثٍ بِحَضْرَةِ الْأَحَقّْ

وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ اَلَاخْذَ[4] عَنْهُ ... بِبَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَىٰ مِنْهُ

وَلَاتَقُمْ لِأَحَدٍ ، وَأَقْبِلِ ... عَلَيْهِمُ[5] وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ

وَاحْمَدْ وَصَلِّ مَعْ سَلَامٍ وَدُعَا[6] ... فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخَتْمِهِ مَعَا

وَاعْقِدْ لِلَامْلَا[7][8] مَجْلِساً فَذَاكَ مِنْ ... أَرْفَعِ اَلِاسْمَاعِ[9] وَاَلَاخْذِ[10] ، ثُمَّ إِنْ

تَكْثُرْ جُمُوعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيَا ... مُحَصِّلاً ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيَا

بِعَالٍ اَوْ[11] فَقَائِماً[12] يَتْبَعُ مَا ... يَسْمَعُهُ مُبَلِّغاً أَوْ مُفْهِمَا

---

(١) إسكان الياء في « الْهُجَيْمِيّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٢) و(٤) و(١٠) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ اللام .

(٣) سِيلَ:بكسر السين وتخفيف الهمز للضرورة ،كما في « فتح المغيث » للسخاويّ(٣/٢٣٧).

(٥) في « أ » و « ب » و « فتح المغيث » للسخاويّ (٣/٢٤٤) و « فتح الباقي » ص (٤٥١) : « عَلَيْهِمِ » بكسر الميم للإتباع .

(٦) دُعَا : بالقصر ، للقافية والوزن .

(٧) و(٨) و(٩) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ اللام ، وكلمة « لِلِامْلَا » بالقصر للوزن .

(١١) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(١٢) في « أ » و « ج » : (فَقَايِمَاً) بالتسهيل ، وفي « ب » : الوجهان .

وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْءَ بِقَارِئٍ تَلَا ‏ ‏ وَبَعْدَهُ اسْتَنصَتَ ثُمَّ بَسْمَلَا[1]

فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ شَرَعَا[2] ‏ ‏ يَقُولُ : مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَدَعَا[3]

لَهُ، وَصَلَّىٰ وَتَرَضَّىٰ رَافِعَا ‏ ‏ وَالشَّيْخُ تَرْجَمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا

وَذِكْرُ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِن لَقَبْ ‏ ‏ كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصْفِ نَقْصٍ أَوْ نَسَبْ

لِأُمِّهِ، فَجَائِزٌ مَالَمْ يَكُنْ ‏ ‏ يَكْرَهُهُ، كَابْنِ عُلَيَّةَ[4] فَصُنْ

وَارْوِ فِي الْإِمْلَا[5] عَن[6] شُيُوخٍ ، قَدِّمِ ‏ ‏ أَوْلَاهُمُ، وَانتَقِهِ، وَأَفْهِمِ

مَافِيهِ مِن فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدْ ‏ ‏ عَن كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ

٧١٠

عَالِيَ إِسْنَادٍ قَصِيرَ مَتْنِ ‏ ‏ وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ خَوْفَ الْفَتْنِ

وَاسْتُحْسِنَ الْإِنشَادُ فِي الْأَوَاخِرِ ‏ ‏ بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ

وَإِن يُخَرِّجْ لِلرُّوَاةِ مُتْقِنُ ‏ ‏ مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهْوَ حَسَنُ

وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ ‏ ‏ غِنىً عَنِ الْعَرْضِ لِزَيْغٍ يَحْصُلُ

---

(١) و(٢) الألف في هـٰذين الموضعين للإطلاق .

(٢) و(٣) الذي في الرواية :

فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلْ ‏ ‏ يَقُولُ : مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَابْتَهَلْ

وفي هـٰذا البيت اختلاف في الوزن ؛ فالمصراع الأول منه من بحر السَّرِيع ، والثاني من بحر الرَّجَز ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

(٤) جاء اسم « عُلَيَّةَ » مصروفاً ، كما في نسخة « أ » و « ب » و « ج » لجواز ذلك .

(٥) و(٦) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ اللام ، والقصر للوزن .

آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ

وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَا[1] ‏ ‏ وَجِدَّ وَابْدَأْ بِعَوَالِي مِصْرِكَا[2]

وَمَا يُهِمُّ ، ثُمَّ شُدَّ الرَّحْلَا[3] ‏ ‏ لِغَيْرِهِ، وَلَاتَسَاهَلْ[4] حَمْلَا

وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ[5] ‏ ‏ وَالشَّيْخَ بَجِّلْهُ وَلَاتَثَاقَلِ[6]

عَلَيْهِ تَطْوِيلاً بِحَيْثُ يَضْجَرُ ‏ ‏ وَلَاتَكُن يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ

أَوِ الْحَيَا[7] عَن طَلَبٍ ، وَاجْتَنِبِ ‏ ‏ كَتْمَ السَّمَاعِ فَهْوَ لُؤْمٌ[8] ، وَاكْتُبِ

مَا تَسْتَفِيدُ عَالِياً وَنَازِلَا ‏ ‏ لَاكَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِيتاً عَاطِلَا

٧٢٠

وَمَن يَقُلْ إِذَا كَتَبْتَ : قَمِّشِ ‏ ‏ ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ ، فَفَتِّشِ

فَلَيْسَ مِن ذَا ، وَالْكِتَابَ تَمِّمِ ‏ ‏ سَمَاعَهُ، لَا تَنتَخِبْهُ تَنْدَمِ

وَإِن يَضِقْ حَالٌ عَنِ اسْتِيعَابِهِ ‏ ‏ لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انتِخَابِهِ

أَوْ قَصُرَ اسْتَعَانَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ ‏ ‏ كَانَ مِنَ الْحُفَّاظِ مَن لَهُ، يُعَدّْ

وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ إِمَّا خَطَّا ‏ ‏ أَوْ هَمْزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا[9]

---

(١) و(٢) و(٣) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .

(٥) و(٨) في « أ » : بالتسهيل فيهما ، وفي « ب » و « ج » : الوجهان .

(٤) و(٦) بحذف إحدىٰ التاءين في « تَتَسَاهَل » و « تَتَثَاقَل » .

(٧) و(٩) بالقصر فيهما .

وَلَاتَكُن مُقْتَصِراً أَن تَسْمَعَا[1] … وَكَتْبَهُ مِن دُونِ فَهْمٍ نَفَعَا[2]

وَاقْرَأْ كِتَاباً فِي عُلُومِ الْأَثَرِ … كَابْنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ

وَبِالصَّحِيحَيْنِ ابْدَأَنْ ثُمَّ السُّنَنْ … وَالْبَيْهَقِيْ[3] ضَبْطاً وَفَهْماً ، ثُمَّ ثَنّْ

بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِن مُسْنَدِ … أَحْمَدَ وَالْمُوَطَّأِ الْمُمَهَّدِ

وَعِلَلٍ ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَا[4] … وَالدَّارَقُطْنِيْ[5] ، وَالتَّوَارِيخُ غَدَا

٧٣٠ مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ … وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لِلرَّازِيِّ

وَكُتُبِ الْمُؤْتَلِفِ الْمَشْهُورِ … وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ

وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ، ثُمَّ ذَاكِرِ … بِهِ وَالِاتْقَانَ اصْحَبَنْ وَبَادِرِ

إِذَا تَأَهَّلْتَ إِلَى التَّأْلِيفِ … تَمْهَرْ وَتُذْكَرْ وَهْوَ فِي التَّصْنِيفِ

طَرِيقَتَانِ جَمْعُهُ أَبْوَابَا … أَوْ مُسْنَداً تُفْرِدُهُ صِحَابَا

وَجَمْعُهُ مُعَلَّلاً كَمَا فَعَلْ … يَعْقُوبُ أَعْلَى رُتْبَةً وَمَا كَمَلْ

وَجَمَعُوا أَبْوَاباً اَوْ[6] شُيُوخاً اَوْ[7] … تَرَاجِماً أَوْ طُرُقاً ، وَقَدْ رَأَوْا

كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرِ … كَذَاكَ اَلِاخْرَاجُ[8] بِلَا تَحْرِيرِ

(١) و(٢) و(٤) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .
(٣) و(٥) إسكان الياء في آخر هـذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف .
(٦) و(٧) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين في الموضعين .
(٨) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام .

﴿ اَلْعَالِي وَالنَّازِلُ ﴾

وَطَلَبُ الْعُلُوِّ سُنَّةٌ ، وَقَدْ … فَضَّلَ بَعْضٌ اَلنُّزُولَ وَهْوَ رَدّْ

وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً : فَالْأَوَّلُ … قُرْبٌ مِنَ الرَّسُولِ وَهْوَ الْأَفْضَلُ

٧٤٠ إِن صَحَّ اَلِاسْنَادُ[1] ، وَقِسْمُ الْقُرْبِ[2] … إِلَى إِمَامٍ ، وَعُلُوٌّ نِسْبِي

بِنِسْبَةٍ لِلْكُتُبِ السِّتَّةِ إِذْ … يَنزِلُ مَتْنٌ مِن طَرِيقِهَا أُخِذْ

فَإِن يَكُن فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهْ … مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ « الْمُوَافَقَهْ »

أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فَالْبَدَلْ … وَإِن يَكُن سَاوَاهُ عَدّاً قَدْ حَصَلْ

فَهْوَ « الْمُسَاوَاةُ » وَحَيْثُ[3] رَاجَحَهْ … اَلْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَـ « الْمُصَافَحَهْ »

ثُمَّ عُلُوُّ قِدَمِ الْوَفَاةِ … أَمَّا الْعُلُوُّ لَا مَعَ الْتِفَاتِ[4]

لِآخَرٍ ، فَقِيلَ : لِلْخَمْسِينَا[5] … أَوِ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا

(١) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام .
(٢) في « ج » : وقُرْبُ .
(٣) في بعض النسخ المطبوعة « فحيث » .
(٤) هـكذا الرواية ، وكذا في « أ » و « د » و « نسخة ابن أبي مدين » ، وهو المعتمد في الشروح المطبوعة والمخطوطة مما تيسر لي الوقوف عليه ، وفي « ب » و « ج » و « هـ » : مع الثِّقَات ، ولعله تصحيف ؛ لأنه لايستقيم مع مابعده .
(٥) الألف في هـذا الموضع للإطلاق .

ثُـمَّ عُلُـوٌّ قِـدَمِ السَّـمَاعِ   وَضِدُّهُ النُّزُولُ كَالأَنْوَاعِ

وَحَيْثُ ذُمَّ فَهْوَ مَالَمْ يُجْبَرِ   وَالصِّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

﴿ اَلْغَرِيبُ ، وَاَلْعَزِيزُ ، وَاَلْمَشْهُورُ ﴾

وَمَا بِهِ مُطْلَقاً اَلرَّاوِيْ انفَرَدْ   فَهْوَ الْغَرِيبُ ، وَابْنُ مَنَدَةٍ[1] فَحَدّْ

بِالانفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ يُجْمَعُ   حَدِيثُهُ ، فَإِذْ[2] عَلَيْهِ يُتْبَعُ

مِن وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ ، فَالْعَزِيزُ أَوْ   فَوْقُ ، فَمَشْهُورٌ وكُلٌّ قَدْ رَأَوْا

مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ ، ثُمَّ قَدْ   يُغْرِبُ مُطْلَقاً أَوِ[3] اَسْنَاداً فَقَدْ[4]

٧٥

كَذَلِكَ الْمَشْهُورَ أَيْضاً قَسَّمُوا   لِشُهْرَةٍ مُطْلَقَةٍ كَـ « الْمُسْلِمُ

مَن سَلِمْ[5] » الْحَدِيثَ ، وَالْمَقْصُورِ   عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِن مَشْهُورِ

(١) يصح فيه الوجهان : منعه من الصرف ، وهو الأصل ، وصرفه لجواز ذلك في النظم وليس صرفه ضرورة كما ذكر السخاويّ في « فتح المغيث » (٣/٤ و ١٧) .

(٢) الذي في الرواية « فَإِنْ » ولما كان رفع الفعل بعدها لحناً ، جعل الشيخ محمد الحسن مكانها « إذْ » التي هي ظرف بمعنى « حينَ » .
وفي نسخة « ابن أبي مدْيَن » تقييد القافية بالإسكان تخلصاً من اللحن ، لكن البيت بذلك يكون منْ السَّرِيع .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ الواو .

(٤) فَقَدْ : بمعنى فَقَط ،كما في« لسان العرب » (٣/٣٤٧ ـ قدد) و« فتح الباقي »ص:(٤٩١).

(٥) حديث « الْمُسْلِمُ مَن سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ ... » جعله الكتانيّ في =

« قُنُوتِهِ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرَا »[1]   وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقْرَا[2]

فِي طَبَقَاتِهِ كَمَتْنِ « مَن كَذَبْ »[3]   فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوَوْهُ ، وَالْعَجَبْ

= كتابه « نظم المتناثر » : ص (٥٢) من المتواتر ، وذكر أنه مروي عن أربعة عشر نفساً .
وسأقتصر في التخريج علىٰ المتفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .
أخرجه البخاريّ في الإيمان برقم (١٠) وفي الرقاق برقم (٦٤٨٤) من طريق الشعبيّ ومسلم في الإيمان برقم (٤٠) من طريق أبي الخير كلاهما عن عبدالله بن عمرو .
وفي الباب عن جابر وأبي موسىٰ رضي الله عنهما برقمي (٤١) و (٤٢) .

(١) حديث قُنُوتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْراً ، كان ذلك علىٰ قبائل رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَلِحْيَانَ وَعُصَيَّةْ وهم الذين قتلوا القراء السبعين في وقعة بئر معونة .
أخرجه البخاريّ في الوتر برقم (١٠٠٢) وفي الجنائز برقم (١٣٠٠) وفي الجزية برقم (٣١٧٠) وفي المغازي برقم (٤٠٩٦) وفي الدعوات برقم (٦٣٩٤) وفي الاعتصام برقم (٧٣٤١) ومسلم في المساجد برقم (٦٧٧) (٣٠١و٣٠٢) من طرق عن عاصم الأحول .
وأخرجه البخاريّ في الوتر برقم (١٠٠٣) وفي المغازي برقم (٤٠٩٤) ومسلم في المساجد برقم (٦٧٧) (٢٩٩) من طريق أبي مجلز .
وأخرجه البخاريّ برقم (٢٨١٤) و (٤٠٩٥) ومسلم برقم (٦٧٧) (٢٩٧) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، ثلاثتهم عن أنس رضي الله عنه ، وهو مخرج فيهما وفي غيرهما من دواوين السنة من طرق كثيرة مختصراً ومطولاً .

(٢) بحذف الهمزة للقافية .

(٣) حديث « مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » حديث متواتر ، وقد تكلم ابن حجر في الفتح (١/٢٤٤-٢٤٦- الطبعة السلفية الثانية) علىٰ هذا الحديث كلاماً شافياً عقب الحديث رقم (١١٠) وبيّن أن الشيخين اتفقا علىٰ حديث عليّ وأنس =

بِـأَنَّ مِـمَّـن قَـدْ رَوَاهُ[1] الْـعَـشَـرَهْ ... وَخُـصَّ بِالْأَمْـرَيْنِ فِـيمَـا ذَكَـرَهْ

اَلشَّـيْـخُ عَـن بَـعْـضِهِمُ[2] قُلْتُ : بَلَى ... « مَسْحُ الْخِفَافِ »[3] وَابْنُ مَندَةٍ[4] إِلَى

= وأبـي هريـرة والمغيرة رضـي الله عنهم ، وانفرد كل واحد منهما بأحاديث عن طائفة من الصـحابة ، وبيَّن أنه صحَّ في غيرهما عن كثير من الصحابة ، وقد صرح الناظم في آخر بيت في البـاب أنـه ورد عن أكثر من مائة من الصحابة رضي الله عنهم ؛ ولـهـذا أفرده جمع من أهـل العـلم بالتصـنيف منهم الطبرانـيّ في جزء جمع فيه طرقه ، وهو مطبوع صدر محققاً عن « المكتب الإسـلامي » و « دار عمار » عـام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ، وأفرده السيوطيّ كذلـك ،وآخر من أفرده بالتصنيف الكَتَّـانـيّ في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ويحسن مراجعة مقدمته ص : (٣٥-٤١) .

(١) الذي في الرواية : « بِأَنَّ مِن رُواتِهِ لَلْعَشَرَة » وكذا في « ب » و « ج » ونسخة « ابن أبـي مديـن » : ص (٢٩٩) وضبطه زكريّا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٤٩٤) بقوله : « بـفـتـح اللّام » ولام الابتداء إنـمـا تأتـي مع « إنَّ » الـمكسورة ، و « أنَّ » هنا متعيـن فتحها لدخول حرف الـجر ؛ فلذلك أصلحه الشيخ مـحمد الـحسن بـما ترىٰ .

(٢) في « أ » : بَـعْـضِـهِـمِ ، بـإتباع الميم للهاء في الكسرة .

(٣) أحاديـث المسح عـلىٰ الـخُـفَّين مـتواترة تواتراً معنوياً ، وقد تكلم ابن حجر في « الفتح » (٣٦٦/١) عـلىٰ ذلك فقال عقب إخراجه لحديث سعد بن أبـي وقاص رضي الله عنه برقم (٢٠٢) في « بـاب المسـح على الـخُـفَّين » : « وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الـخُـفَّين مـتواتر ، وجمـع بعضـهم رواتـه ، فجـازوا الـثمانين ، ومـنهم العشـرة » . وقـد خـرج مـنها في « الدرايـة في تخريج أحاديـث الـهداية » (٧٠/١-٧٧) ستة وأربعين حديـثاً عـن سـتة وأربعـين صـحابياً ، وانظر كلام أهل العلم في تواتره في « نظم المتناثر » : ص (٧١-٧٣) .

(٤) يصـح فـيه الوجهان ، كما تقدم ص (١٠٩) ويرىٰ شيخنا محمد الحسن قراءاته بالهاء المنونة هـكذا « مندهٍ » .

عَـشْرَتِهِمْ « رَفْعَ الْـيَدَيْنِ »[1] نَـسَـبَا[2] ... وَنَـيَّـفُـوا عَن مِـائَـةٍ[3] « مَن كَذَبَـا[4] »

﴿ غَرِيبُ أَلْـفَـاظِ ٱلْـحَـدِيثِ ﴾

وَالـنَّـضْـرُ أَوْ مَـعْـمَـرٌ خُـلْـفٌ أَوَّلُ ... مَن صَـنَّـفَ الْـغَـرِيبَ فِيمَا نَـقَـلُوا

ثُـمَّ تَـلَا[5] أَبُـو عُـبَـيْـدٍ وَاقْـتَـفَىٰ ... اَلْـقُـتَـبِـيُّ[6] ثُـمَّ حَـمْـدٌ صَـنَّـفَا[7]

فَـاعْـنَ بِـهِ وَلَا تَـخُـضْ بِالظَّـنِّ ... وَلَا تُـقَـلِّـدْ غَـيْـرَ أَهْـلِ الْـفَـنِّ

وَخَـيْـرُ مَـا فَـسَّـرْتَـهُ بِـالْـوَارِدِ ... كَـ « الدُّخِّ بِالـدُّخَانِ لِابْنِ صَائِـدِ[8] »

(١) أحاديث رفع اليدين في الدعاء كثيرة تبلغ مبلغ التواتر المعنويّ،وقد نـيَّـف بعضهم بـها على المائة طريق ،وهي في قضايا مختلفة كرفع اليدين في الاستسقاء والقنوت والدعاء لأهل البقيع ودعائه يوم بدر،وغير ذلك،والقدر المشترك فيها هو الرفع عند الدعاء باعتبار المجموع ،وقد عقد البخاريّ في صحيحه في كتاب الدعوات باباً سماه « باب رفع الأيدي في الدعاء » . وأطال ابن حجر الكلام على هـذا الأمر في هـذا الموضع وأتى فيه بالعُجاب . راجع « الفتح » (١٤٦/١١-١٤٧- الطبعة السلفية الثانية) وفيه ذكر أن المنذريّ أفرد هـذا الموضوع بالتصنيف ، وذكر السيوطيّ أنه جمع طرق أحاديث رفع اليدين في جزء . راجع « نظم المتناثر » : ص (١٩٠-١٩١) .

(٣) في « أ » الوجهان : بالهمزة وبإبدالـها ياء .

(٢) و(٤) و(٧) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٥) في « أ » وفي بعـض النسـخ المطبوعة : تلىٰ ، بالألف المقصورة ، والصواب ماأثبـتُّـه لأنه من تلَا أي : تبع ، كما في « تاج العروس » (٢٣٥/١٩-٢٣٦- تلو) .

(٦) في « أ » : الْـقُـتَـبِـيُّ ـ بالثاء ، ولعله سبق قلم .

(٨) حديث ابن صـائد ، ويقـال له ابن صَـيَّاد : أخرجه البخاريّ في الجنائز برقم (١٣٥٤) =

كَذَاكَ عِندَ الـتِّـرْمِـذِيْ ، وَالْحَـاكِمُ[1] فَـسَّـرَهُ الْـجِـمَـاعَ ، وَهْـوَ وَاهِـمُ

﴿ اَلْمُسَلْسَلُ ﴾

مُسَلْسَلُ الْحَدِيثِ : مَا تَوَارَدَا[2] فِـيـهِ الـرُّوَاةُ وَاحِـداً فَوَاحِـدَا

حَالاً لَهُمْ أَوْ وَصْفاً[3] أَوْ وَصْفَ سَنَدْ[4] كَـقَوْلِ كُـلِّهِمْ : سَمِعْتُ فَاتَّحَدْ

= ومسلم في الفتن برقم (٢٩٣٠) (٩٥) من طريق يونس عن الزهريّ عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن جدّه رضي الله عنهم ، وفيه ـ ضمن سياق طويل ـ أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال له : « إِنِّي قَدْ خَبَّأْتُ لَكَ خَبِيئاً » فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: « هُوَ الدُّخُّ » .

وأخرجه البخاريّ في الجهاد والسير برقم (٣٠٥٥) مطوّلاً ، وفي القدر برقم (٦٦١٨) مختصراً من طريق معمر ، وفي الأدب برقم (٦١٧٣) من طريق شعيب : كلاهما عن الزهريّ به ، وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما دون ذكر لفظ « الدُّخّ » .

(١) أي ورد في سياق الترمذيّ في جامعه في الفتن برقم(٢٢٤٩)من طريق عبدالرزاق عن معمر به : أن النبي صلّى الله عليه وسلّم حين قال لابن صَيَّاد : « إِنِّي خَبَّأْتُ لَكَ خَبِيئاً » وخبأ له ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ الآية (١٠) من سورة الدخان ، وهو عند أبي داود كذلك برقم (٤٣٢٩) في الملاحم .

والشاهد أن الدخان تفسير لقول ابن صائد : « هُوَ الدُّخّ » وإسكان الياء في « الترمذيّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم غير مرة .

(٢) الألف في هـذا الموضع للإطلاق .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٤) هـكذا الرواية ، وجاء في نسخة « أ » : « حَالاً لَهُمْ أَوْ وَصْفَ مَتْنٍ أَوْ سَنَدْ » .

ومافي الرواية هو الصحيح ؛ لأن الحال والوصف في « المسلسل » يتناولان الإسناد دون =

وَقَسْمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مُثُلُ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ ضُعْفاً[1] يَحْصُلُ

وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ بِقَطْعِ السِّلْسِلَهْ كَأَوَّلِيَّةٍ ، وَبَعْضٌ وَصَلَهْ

﴿ اَلنَّاسِخُ وَالْمَنسُوخُ ﴾

وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقَ مِنْ أَحْكَامِهِ بِلَاحِقٍ ، وَهْوَ قَمِنْ[2]

أَنْ يُعْتَنَى بِهِ وَكَانَ الشَّافِعِي[3] ذَا عِلْمِهِ ثُمَّ بِنَصِّ الشَّارِعِ

أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ أُجْمِعَ تَرْكاً بَانَ نَسْخٌ ، وَرَأَوْا

دُلَالَةَ الْإِجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ كَـ « الْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ »[4]

= المتن ؛ لهـذا كان « المسلسل » من علوم الإسناد ، وقد نبّه ناسخ « أ » على ذلك في الهامش بعبارة « صح » .

(١) في « أ » ضُبط هـذا اللفظ على الوجهين ، وهما قراءتان ثابتتان كما تقدم في ص (٨) .

(٢) ويصح فيه فتح الميم ، والكسر هنا أنسب ، كما في « فتح الباقي » : ص (٥٠٤) .

(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشافعيّ » للقافية والوزن .

(٤) يشير إلى حديث معاوية رضي الله عنه « مَن شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ » .

هـذا الحديث بهـذا السياق أخرجه أحمد في « المسند » برقم (١٦٨٤٧) والنسائيّ في الكبرى برقم (٥٢٧٩) من طريق المغيرة بن مِقْسم الضبيّ عن معبد القاصّ عن عبدالرحمن ابن عبد الجدلي عن معاوية رضي الله عنه .

ورجال إسناد أحمد ثقات كلهم ، إلا أن « المغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيّ مدلس في عِداد =

= المرتبة الثالثة عند ابن حجر في « تعريف أهل التقديس » : ص (١٥٥) ت (١٠٧) وقد عنعن ولم أجد في المصادر التي راجعتها تصريحاً له بالسماع ، لـكنه تُوبع عليه ، فقد أخرجه أبو داود في الحدود برقم (٤٤٨٢) والترمذيّ في الحدود برقم (١٤٤٤) وابن ماجه في الحدود برقم (٢٥٧٣) والحاكم في المستدرك (٤/٣٧٢) .

أربعتهم من طرق عن عاصم بن بـهدلة عن أبـي صالح « ذكوان » عن معاوية رضي الله عنه بنحوه ، ونقل الترمذيّ عن البخاريّ قوله : « حديث أبـي صالح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في هـذا أصح من حديث أبـي صالح عن أبـي هريرة عن النبي صلَّى الله عليه وسلم » ، وسكت عليه الحاكم ، وقال الذهبيّ : قلت : صحيح .

وله شواهد كثيرة أشار إليها الترمذيّ بقوله بعد إخراجه لـهـذا الحديث : « وفي الباب عن أبـي هريرة ، والشَّرِيد ، وشُرَحْبِيل بن أوس ، وجرير ، وأبـي الرَّمَد الـبَلَوِيّ وعبدالله بن عمرو » .

وحديث هؤلاء وغيرهم ـ سوىٰ أبـي الـرَّمَد ـ مخرَّج في المسند والمستدرك وكثير منها صحيح ، وقد ساق ابن حجر في « الفتح » (١٢/٨٠-٨٢) جُلَّ روايات هـذا الحديث مع الكلام علىٰ طرقها وألفاظها ، بـما لاتجده في غيره ، وللزيلعيّ في « نصب الراية » (٣/٣٤٦-٣٤٩) بسط حسن في تخريج روايات هـذا الحديث ، وأطال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٩/٤٠-٧٠) النفس في تخريجه وإيراد شواهده ، والكلام عليه رواية ودراية ، ثم أفرده في جزء سـمّاه « كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر » طبع قديماً بدار المعارف بمصر .

وقد اختلف أهل العلم في مقتضىٰ الحديث هل هو محكم أو منسوخ فجزم بالنسخ عدد من أهل العلم منهم الشافعيّ في « الأم » (٧/٣٦٥) ط : دار الوفاء ؛ حيث قال عقب إخراجه حديث قبيصة بن ذؤيب : « والقتل منسوخ بـهـذا الحديث وغيره » ثم ذكر عدم =

﴿ اَلتَّصْحِيفُ ﴾

وَالْعَسْكَرِيْ[١] وَالدَّارَقُطْنِيْ[٢] صَنَّفَا[٣] فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا[٤]

= الاختلاف في ذلك فقال : « وهـذا مـما لااختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته » .

وتـبعه الـترمذيّ في جامعه عقـب إخـراجه حديـث معاوية ؛ فجزم بالنسخ ونص علىٰ عدم الاختلاف ، ثم قـال : « ومـما يقوّي هـذا مارُوي عن النبي صلَّى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة أنه قال : لَايَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ... » وساق الحديث .

وقـال في آخـر جامعه وأول كـتابه « العلل الصغير » (٥/٧٣٦) : « جميع مـافي هـذا الكـتاب مـن الحديـث فهـو معمـول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ماخلا حديثين ... »

وذكـر مـنهما حديـث قـتل شـارب الخمـر في الـرابعة ، ووافقه النوويّ ، وحكىٰ ابن المنذر الإجماع علىٰ ذلك ، وكذا الخطابـيّ ، ونصره ابن حجر في « الفتح » (١٢/٨٢) .

وذهـب فـريق مـن أهل العلم إلىٰ أنه محكم لم ينسخ ، ومنهم ابن حزم ، وتبعه من المعاصرين أحمـد شـاكر ـ كمـا تقدم ـ ورجح الألبانـيّ ماذهبا إليه في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٣/٣٤٨) .

وتوسـط آخـرون فقـالوا : إن القـتل لـيس حـتماً ولـكـنه تعزيـر ، ومـنهم ابن القيم في « تـهذيـب الـسـنن » (٦/٢٣٨) حيـث قال : « والذي يقتضيه الدليل أن الأمر بقتله ليس حتماً ولكنه تعزير بحسب المصلحة ، فإذا أكثر الناس من الخمر ، ولم ينـزجروا بالحد ، فرأىٰ الإمـام أن يقتل فيه قُتل ؛ ولـهـذا كان عمر رضي الله عنه ينفي فيه مرة ، ويحلق فيه الرأس مـرة وجلـد فـيه ثـمـانين ، وقـد جلـد فـيه رسـول الله صـلَّى الله علـيه وسـلّم وأبـو بكر رضي الله عنه أربعين ، فقـتْـلُه في الرابعة ليس حداً ، وإنما هو تعزير بحسب المصلحة » .

(١) و(٢) إسـكان يـاء النسـبة في « العسـكريّ » و « الدارقطـنيّ » للـوزن أو لـنـية الوقـف كما تقدم مراراً .

(٣) و(٤) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

فِي الْمَتْنِ كَالصُّولِيِّ « سِتّاً »[1] غَيَّرَا[2] « شَيْئاً » أَوِ الإِسْنَادِ مِثْلَ مَا جَرَىٰ

{لِلطَّبَرِيْ[3] فِي عُتْبَةَ بْنِ النُّدَّرِ بِالْبَاءِ وَالذَّالِ غَدَا ابْنَ الْبُذَّرِ}[4]

وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَا[5] كَـ « احْتَجَمَ النَّبِيْ »[6] مَكَانَ « احْتَجَرَا »[7]

(١) الحديث المشار إليه : هو قوله صلّى الله عليه وسلّم : « مَن صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتّاً من شَوَّالٍ ؛ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

أخرجه مسلم في الصيام برقم (١١٦٤) وأبو داود في الصوم برقم (٢٤٣٣) والترمذيّ في الصوم برقم (٧٥٩) وابن ماجه في الصيام برقم (١٧١٦) وغيرهم من طرق عن سعد ابن سعيد عن عمر بن ثابت الأنصاريّ عن أبي أيوب الأنصاريّ رضي الله عنه .

واللفظ المصحف هو قوله صلّى الله عليه وسلم « ستّاً » صحفه أبو بكر الصولي بقوله : « شيئاً » .

(٢) و(٥) و(٧) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٣) إسكان ياء النسبة في « الطبريّ » للوزن أو لنية الوقف .

(٤) الذي في الرواية :

فِي الْمَتْنِ كَالصُّولِيِّ « ستّاً » غَيَّرْ « شَيْئاً » أَوِ الإِسْنَادِ كَابْنِ النُّدَّرْ

صَحَّفَ فِيهِ الطَّبَرِيُّ قَالَا « بُذَّرُ » بِالْبَاءِ وَنَقْطٍ ذَا لَا

والبيت الأول من السريع ، والبيت الثاني في تركيبه ضعف ، وقد أصلحهما الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

(٦) الذي في الرواية : « كَقَوْلِهِ احْتَجَمْ مَكَانَ احْتَجَرَا » وهـذا سائغ إذا اعتبر إدغاماً كبيراً كما قال شيخنا العلامة محمد سالم ، ومع هـذا فقد أبدله الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ لأن الإدغام الكبير لم يعد يعرفه غير أهل الإداء، وفي إضافة لفظ « النَّبِيّ » ميزة لاتخفىٰ .

(٧) أشار بقوله « احْتَجَرَا » إلى حديث « احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ حُجْرَةً وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنَ اللَّيْلِ ؛ فَيُصَلِّي فِيهَا ... » الحديث =

وَوَاصِلٌ بِعَاصِمٍ وَالأَحْدَبُ بِأَحْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمْعٍ لَقَّبُوا

وَصَحَّفَ الْمَعْنَىٰ إِمَامُ عَنَزَهْ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِـ « حَدِيثِ الْعَنَزَهْ »[1]

وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سُكُونَ نُونِهِ فَقَالَ شَاةٌ خَابَ فِي ظُنُونِهِ

= أخرجه أحمد ـ واللفظ له ـ برقم (٢١٦٣٢) عن مكيّ عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند عن أبي النضر ، عن بُسْر بن سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه .

وعلقه البخاري في الأدب من صحيحه برقم (٦١١٣) فقال : وقال المكيّ به .

وأخرجه أبو داود في الصلاة برقم (١٤٤٧) من طريق مكيّ به ، والبخاري في الأذان برقم (٧٣١) وفي الاعتصام برقم (٧٢٩٠) ومسلم في صلاة المسافرين برقم (٧٨١) (٢١٣و٢١٤) من طرق عن سالم عن أبي النضر به ، وهو عندهما بلفظ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ حُجْرَةً ... » .

وقدمتُ سياق أحمد ؛ لأن التصحيف حصل له ، حيث جاء التصحيف بهـذا اللفظ « عن زيد بن ثابت : أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم احتجم في المسجد » .

والمصحِّف له ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع .

راجع « علوم الحديث » لابن الصلاح : ص (٢٥٣) و « فتح المغيث » (٤/٦٢) .

(١) حديث صلاة النبي صلّى الله عليه وسلّم إلىٰ عنزة : أخرجه الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة وأقربها إلى اللفظ المصحف مأخرجه البخاريّ في الصلاة برقم (٣٧٦) من طريق عون بن أبي جُحَيْفَة عن أبيه رضي الله عنه ، وفيه « صلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ » .

وأخرجه في مواطن كثيرة من صحيحه بلفظ « وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ » وله ألفاظ أخرىٰ تقاربه .

وأخرجه مسلم في الصلاة برقم (٥٠٣) (٢٥٠) من طريق عون به .

والْعَنَزَة ـ بالفتح ـ مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً ، وفيها سِنَانٌ مثل سِنَانِ الرمح .

راجع « النهاية » لابن الأثير (٣/٣٠٨– عنز) .

وقد صحف هـذا الحديث « أبو موسى : محمد بن المثنى العَنَزيّ الحافظ المعروف =

﴿ مُخْتَلَفُ ٱلْحَدِيثِ ﴾

وَالْمَـتْـنُ إن نَـافَـاهُ مَـتْـنٌ آخَـرُ   وَأَمْكَـنَ الْجَـمْـعُ فَـلَا تَـنَـافُـرُ

كَمَـتْـنِ « لَايُورِدُ »[1] وَ « فِرَّ » عَدْوَا   مَعْ نَـفْيِ مَا لِلطَّبْعِ فِـي « لَاعَدْوَىٰ »[2]

أَوْلَا ، فَـإِن نَـسْـخٌ بَـدَا فَـاعْمَلْ بِـهِ   أَوْ لَا فَـرَجِّحْ ، وَاعْمَلَـنْ بِالْأَشْـبَـهِ

= بـ « الزَّمن » حيث قال مازحاً: « نحن قوم لنا شرف صلَّى إلينا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم » .
راجع « سير أعلام النبلاء » (١٢/١٢٥) .

(١) جزم « يُورد » حملاً على رواية النهي ، ورواية النفي المشهورة خبر بمعنى النهي .
راجع « عمدة القاري » للعيني (١٧/٤٢٩) .

(٢) الذي في الرواية :

كَمَتْـنِ « لَايُورِدُ » مَعْ « لَاعَدْوَىٰ »   فَالنَّـفْيُ لِلطَّبْعِ وَ « فِـرَّ » عَـدْوَا

وقد أدخل الناظم الحديث المخالف بين الحديثين المتفقين ، لذا صوَّبه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

وقد اشتمل هـذا البيت علىٰ ثلاثة أحاديث أخرّجها حسب ورودها في البيت بعد إصلاحه.

فالحديث الأول والثاني ، وهما قوله صلّى الله عليه وسلّم : « لَايُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَىٰ مُصِحٍّ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « لَاعَدْوَىٰ وَلَاصَفَرَ وَلَاهَامَةَ » رواهما أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ونسي الثاني .

وقد أخرجهما البخاريّ معاً في الطب : باب لاهامة ، برقم (٥٧٧٠) من طريق الزُّهريّ عن أبـي سلمة عن أبـي هريرة ، وعلقه عَقبه برقم (٥٧٧١) فقال وعن أبـي سلمة :سمع أبا هريرة بعدُ يقول : قال النبي صلّى الله عليه وسلّم : « لَايُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَىٰ مُصِحٍّ »
وأنكر أبو هريرة حديث الأول ، وقلنا : ألم تُـحَدِّث أنه لاعدوىٰ ؟ فرطن بالحبشـيَّة .
قال أبو سلمة : فما رأيته نسي حديثاً غيره .

وأخرجهما في الباب الذي بعده « باب لاعدوىٰ » برقم (٥٧٧٣) و (٥٧٧٤) من طريق الزهريّ به بسياق مختصر .

وأخرجهما مسلم في السلام برقم (٢٢٢١) من طريق الزهريّ به بسياق أتـمّ ، وفيه أن =

= الحارث بن أبـي ذياب ، وهو ابن عمّ أبـي هريرة راجعه في هـذا الحديث وأنه كان يحدث به عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، وفيه تفسير رطانته بالحبشية وهي « أَبَـيْـتُ »
وزاد مسلم في كلام أبـي سلمة « فلا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر » .
وأخرجه مسلم في الموضع نفسه برقم (٢٢٢١) (١٠٥) من هـذا الوجه مختصراً .
وورد حديث « لَاعَدْوَىٰ ... » في الصحيحين وغيرهما من رواية عدد من الصحابة رضي الله عنهم .

(٢) الحديث الثالث : « فِرَّ مِنَ الْمَجْـذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ »

علقه البخاريّ بصيغة الجزم في الطب برقم (٥٧٠٧) فقال : وقال عفان : حدثنا سُلَيم بن حيَّان حدثـني سعيد بن ميناء قال : سـمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : « لَاعَدْوَىٰ وَلَاطِيَرَةَ وَلَاهَامَةَ وَلَاصَفَرَ ، وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ ».
ومن طريق البخاريّ : أخرجه البغويّ برقم (٣٢٤٧) وقال : هـذا حديث صحيح .
وقال ابن حجر في « الفتح » (١٠/١٦٧– ١٦٨) عقب تعليق البخاريّ لهـذا الحديث :
« قولـه : وقال عفان هو ابن مسلم الصفَّار ، وهو من شيوخ البخاريّ ، لـكن أكثر مايخرج عنه بواسطة ـ إلىٰ أن قال ـ وقد وصله أبو نعيم من طريق أبـي داود الطيالسيّ وأبـي قتيبة : كلاهما عن سُلَيم بن حـيَّان شيخ عفان فيه » .
وأخرجه ابن أبـي شيبة في « المصنف » (٨/٣٢٠) و (٩/٤٤) وأحمد في « المسند » برقم (٩٧٢٢) كلاهما عن وكيع عن النَّهاس عن شيخ بمكة عن أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ « فِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ » .
وإسناده ضعيف لجهالة الراوي عن أبـي هريرة ، وله طرق كثيرة يصح بمجموعها .
ويشهد لمعناه حديث « لَايُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَىٰ مُصِحٍّ » وغيره مما لايتسع هـذا الموضع إلىٰ بسط الكلام عنه ، وقد تكلم ابن حجر علىٰ هـذا الحديث في « الفتح » (١٠/١٦٨–١٧٢) كلاماً في غاية التحقيق والتدقيق فلْيُرجع إليه .
وقد وفق العلماء بين هـذه الأحاديث المتعارضة تعارضاً ظاهرياً ، ودفعوا هـذا التعارض بحمل هـذه الأحاديث علىٰ محامل عدة .
راجع « علوم الحديث » لابن الصلاح : ص (٢٥٧) و « شرح شرح النخبة » لملاّ علي القاريّ : ص (٣٦٤–٣٧٤) و « الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث » : ص (١٧٥–١٧٦) .

﴿ خَفِيُّ ٱلْإِرْسَالِ ، وَٱلْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ[*] ٱلْإِسْنَادِ ﴾

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ ... يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ

كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدْ ... إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَنْ فِيهِ[١] وَرَدْ

وَإِنْ بِتَحْدِيثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهْ ... مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهْ

عَنْ كُلٍّ الَّا[٢] حَيْثُ مَازِيدَ وَقَعْ ... وَهْماً ، وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبُ قَدْ جَمَعْ

﴿ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ﴾

رَائِي النَّبِيِّ مُسْلِماً ذُو صُحْبَةِ ... وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبَّتِ

وَقِيلَ : مَنْ أَقَامَ عَاماً وَغَزَا[٣] ... مَعْهُ ، وَذَا لِابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا

وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارٍ اَوْ[٤] ... تَوَاتُرٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ

قَدِ ادَّعَاهَا وَهْوَ عَدْلٌ قُبِلَا[٥] ... وَهُمْ عُدُولٌ ، قِيلَ : لَامَنْ دَخَلَا[٦]

٧٩٠

(*) لفظ « متصل » في العنوان ساقط من « أ » و « ب » ونسخة « ابن أبي مدين » .

(١) في « ج » : تقدمت « فيه » على « بعَنْ » .

(٢) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين .

(٣) في « أ » و « ب » : أَوْ غَزَا .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٥) و(٦) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

فِي فِتْنَةٍ ، وَالْمُكْثِرُونَ سِتَّةُ ... أَنَسُ ، وَابْنُ[١] عُمَرَ ، الصِّدِّيقَةُ

اَلْبَحْرُ ، جَابِرٌ ، أَبُو هُرَيْرَة ... أَكْثَرُهُمْ ، وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَة

أَكْثَرُ فَتْوَى وَهْوَ وَابْنُ عُمَرَا[٢] ... وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرٍو ، قَدْ جَرَى

عَلَيْهِمُ بِالشُّهْرَةِ « الْعَبَادِلَهْ » ... لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهْ

وَهْوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ ... فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ

وَقَالَ مَسْرُوقٌ : انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى ... سِتَّةِ أَصْحَابٍ كِبَارٍ نُبَلَا[٣]

زَيْدٍ ، أَبِي الدَّرْدَاءِ ، مَعْ أُبَيِّ ... عُمَرَ ، عَبْدِاللهِ ، مَعْ عَلِيِّ

ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ ، وَالْبَعْضُ جَعَلْ ... اَلْأَشْعَرِيَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَا[٤] بَدَلْ

وَالْعَدُّ لَايَحْصُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرْ ... سَبْعُونَ أَلْفاً بِتَبُوكَ وَحَضَرْ

اَلْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفاً وَقُبِضْ ... عَنْ ذَيْنِ مَعْ عُشْرٍ لِذَا الثَّانِي يَنِضّْ[٥]

٨٠٠

(١) هكذا في النسخ المطبوعة وهو الموافق للرواية ، وفي بقية النسخ بدون الواو .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) نُبَلَا : بالقصر للقافية .

(٤) بالقصر للوزن ، كما في « فتح الباقي » : ص (٥٢٦) .

(٥) الذي في الرواية : « عَنْ ذَيْنِ مَعْ أَرْبَعِ آلَافٍ تَنِضّْ »
وفي قول الناظم : « أَرْبَعِ آلَافٍ » ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى .
ومعنى « ينض » : يتيسر ، ومنه قولهم : « خذ ما نَضَّ لك من دَيْنك » أي تيسر .
راجع « أساس البلاغة » : ص (٤٦١ – ن ض ض) . =

وَهُمْ طِبَاقٌ إن يُرِدْ تَعْدِيدُ   قِيلَ : اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ

وَالْأَفْضَلُ الصِّدِّيقُ ثُمَّ عُمَرُ   وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ ، وَهْوَ الْأَكْثَرُ

أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ ، خُلْفٌ حُكِي   قُلْتُ : وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَا[١] عَن مَالك

فَالسِّتَّةُ الْبَاقُونَ فَالْبَدْرِيَّهْ   فَأُحُدٌ فَالْبَيْعَةُ الْمَرْضِيَّهْ

قَالَ : وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدْ   فَقِيلَ : هُمْ ، وَقِيلَ : مَن بَدْرًا شَهِدْ[٢]

وَقِيلَ : أَهْلُ[٣] الْقِبْلَتَيْنِ واخْتَلَفْ   أَيُّهُمُ أَسْلَمَ قَبْلُ مَن سَلَفْ

قِيلَ : أَبُو بَكْرٍ ، وَقِيلَ : بَلْ عَلِي[٤]   وَمُدَّعِي إجْمَاعِهِ لَمْ يُقْبَلِ

وَقِيلَ : زَيْدٌ ، وَادَّعَى وِفَاقَا   بَعْضٌ عَلَى خَدِيجَةَ اتِّفَاقَا

= وقد ذكر زكريّا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٥٢٧) : أن الناظم أسقط الهاء من « أَرْبَع » للضرورة ، وإن كان « الأَلْف » مذكراً ، ثم اعتذر عنه بقوله : « ويصح إسقاطها تشبيهاً للرجال بالدراهم » ونقل عن صاحب « القاموس » قوله ص (١٠٢٤) : « الأَلْف من العدد مذكَّر ، ولو أُنِّث باعتبار الدراهم لجاز » .

وقد صوبه ابن أبي مدين بقوله ص (٣٤٠) : « عَن ذَيْنِ مَعْ آلَافٍ اَرْبَعٍ تَنِضّْ » بجعل اسم العدد صفة للمعدود ، وحينئذٍ يجوز فيه التذكير والتأنيث .

(١) بحذف الهمزة للوزن .

(٢) و(٣) الذي في الرواية : .... فَقِيلَ : هُمْ وَقِيلَ : بَدْرِيٌّ وَقَدْ
قِيلَ : بَلَ اَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ ...
وفي تركيب البيت ضعف أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « عليّ » للقافية والوزن .

وَمَاتَ آخِراً[١] بِغَيْرِ مِرْيَةِ   أَبُو الطُّفَيْلِ ، مَاتَ عَامَ مِائَةِ[٢]

وَقَبْلَهُ السَّائِبُ[٣] بِالْمَدِينَةِ   أَوْ سَهْلٌ[٤] اَوْ جَابِرٌ[٥] اَوْ بِمَكَّةِ

وَقِيلَ اَلَاخِرُ[٦] بِهَا : ابْنُ عُمَرَا[٧]   إِن كَانَ عَامِرٌ بِهَا[٨] مَا قُبِرَا[٩]

وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ   وَابْنُ أَبِي أَوْفَى قَضَى بِالْكُوفَةِ

وَالشَّامِ[١٠] فَابْنُ بُسْرٍ[١١] اَوْ ذُو بَاهِلَهْ   خُلْفٌ ، وَقِيلَ : بِدِمَشْقَ وَاثِلَهْ

وَإِنَّ فِي حِمْصَ ابْنُ بُسْرٍ قُبِضَا[١٢]   وَإِنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسَ قَضَى

{أَبُو أُبَيٍّ فِي فِلَسْطِينَ وَفِي   مِصْرَ ابْنُ حَارِثِ بْنِ جَزْءٍ يَقْتَفِي}[١٣]

(١) في « أ » وجه آخر وهو « أَخراً » بغير مد .

(٢) في جميع النسخ ورد في لفظ « مائة » الوجهان : اثبات الهمزة وحذفها تسهيلاً ، وفي « نسخة ابن أبي مدين » بالهمز فقط .

(٣) في « أ » و « ب » و « هـ » ورد في « السَّائب » : الوجهان : الهمز والتسهيل .

(٤) و(٥) و(١١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين في هذه المواضع .

(٦) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٧) و(٩) و(١٢) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٨) الذي في الرواية : « إن لَّا أَبُو الطُّفَيْلِ فِيهَا قُبِرَا » وفي قوله : « إن لَّا أَبُو » ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .
و « أبو الطفيل » هو « عامر بن واثلة اللَّيثي » رضي الله عنه .

(١٠) « الشَّامُ » و « الشَّأْم » : بهمزة أو بدونها لغتان ، كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٣٥٦) .

(١٣) الذي في الرواية : =

وَقُبِضَ الْهِرْمَاسُ بِالْيَمَامَهْ   بِبُرْقَةٍ رُوَيْفِعٌ حِمَامَهْ[1]
لَاقَىٰ أَوِ[2] ٱفْرِيقِيَّةٍ[3] ، وَسَلَمَهْ   بَادِياً ٱوْ[4] بِطَيْبَةَ الْمُكَرَّمَهْ

﴿ مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ ﴾

وَالتَّابِعُ : اللَّاقِي لِمَن قَدْ صَحِبَا[5]   وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ : أَن يَصْحَبَا[6]
وَهُمْ طِبَاقٌ ، قِيلَ : خَمْسَ عَشَرَهْ   أَوَّلُهُمْ : رُوَاةُ كُلِّ الْعَشَرَهْ
وَقَيْسٌ ٱلْفَرْدُ بِهَٰذَا الْوَصْفِ   وَقِيلَ : لَمْ يَسْمَعْ مِنِ ابْنِ عَوْفِ
وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيداً فَغَلَطْ   بَلْ قِيلَ:لَمْ يَسْمَعْ سِوَىٰ سَعْدٍ فَقَطْ
لَٰكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِندَ أَحْمَدَا[7]   وَعَنْهُ قَيْسٌ وَسِوَاهُ وَرَدَا[8]

= وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أُبَيِّ   وَمِصْرَ فَابْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْيِ

وقد ذكر شيخنا محمد سالم حفظه الله أن في قوله : « جَزْيِ » عيباً لغوياً ، وهو إبدال الهمزة ياء ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن البيت بتمامه كما ترىٰ .

(١) و(٢) الذي في الرواية :

وَقُبِضَ الْهِرْمَاسُ بِالْيَمَامَةِ   وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعٌ بُبُرْقَةِ
وَقِيلَ إِفْرِيقِيَّة ... » الخ .

ولاختلاف القافيتين أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، إلا كلمة « لَاقَىٰ » فإنها من إصلاح شيخه محمد سالم أمتع الله بهما .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلىٰ الواو .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الألف في هٰذه المواضع للإطلاق .

وَفَضَّلَ الْحَسَنَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ   وَالْقَرَنِيْ[1] أُوَيْساً ٱهْلُ[2] الْكُوفَةِ
وَفِي نِسَاءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا[3]   حَفْصَةُ مَعْ عَمْرَةَ أُمِّ الدَّرْدَا[4]
وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ   خَارِجَةُ ، الْقَاسِمُ ، ثُمَّ عُرْوَةُ
ثُمَّ سُلَيْمَانُ ، عُبَيْدُ اللَّهِ   سَعِيدُ ، وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهِ
إِمَّا أَبُو سَلَمَةٍ أَوْ سَالِمُ   أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلَافٌ قَائِمُ
وَالْمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةً فَسَمّْ   مُخَضْرَمِينَ كَسُوَيدٍ فِي أُمَمْ
وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطِّبَاقِ التَّابِعُ   فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ[5]
اَلْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي الزِّنَادِ   وَالْعَكْسُ جَاءَ ، وَهْوَ ذُو فَسَادِ
وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيّاً صَاحِبُ   كَابْنَيْ مُقَرِّنٍ وَمَن يُقَارِبُ

---

(١) إسكان الياء في « القَرَنِيّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

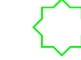
(٢) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

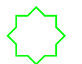
(٣) الْأَبْدَا : بحذف الهمز ، أي الأبدأ ، والمراد أولهن في الفضل .

راجع « فتح المغيث » (١٥٢/٤) .

(٤) الدَّرْدَا : بالقصر ، للوزن والقافية .

(٥) في « أ » بالهمز كما هنا ، والوجه الثاني بالتسهيل « الشَّايع » .





﴿ اَلْأَكَابِرُ عَنِ ٱلْأَصَاغِرِ ﴾

وَقَدْ رَوَىٰ الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصِّغَرِ ... طَبَقَةً أَوْ قَدْراً[1] أَوْ فِي الْعُمُرِ[2]

أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخْذُ الصَّحْبِ ... عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبِ

﴿ رِوَايَةُ ٱلْأَقْرَانِ ﴾

وَالْقُرَنَا[3] مَنِ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ ... وَالسِّنِّ غَالِباً ، وَقِسْمَيْنِ اعْدُدِ

مُدَبَّجاً ، وَهْوَ إِذَا كُلٌّ أَخَذْ ... عَنْ آخَرٍ ، وَغَيْرُهُ انفِرَادُ فَذّْ

---

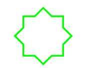
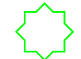
(١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٢) الذي في الرواية :

وَقَدْ رَوَىٰ الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصُّغْرِ ... طَبَقَةً وَسِنّاً أَوْ فِي الْقَدْرِ

وقد استعمل الناظم « الصُّغْرَ » لـ « الصِّغَرِ » وهو قليل ؛ لأنه يوهم تلازم الطبقة والسن وليس كذلك ، بل قد تكون الطبقات باعتبار السبق في الإسلام والفضل ، ولذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) بالقصر للوزن كما في « فتح الباقي » : ص (٥٥٣) .

﴿ اَلْإِخْوَةُ وَٱلْأَخَوَاتُ ﴾

وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ ... فَذُو ثَلَاثَةٍ بَنُو حُنَيْفِ

أَرْبَعَةٌ[1] أَبُوهُمُ السَّمَّانُ ... وَخَمْسَةٌ[2] أَجَلُّهُمْ سُفْيَانُ

وَسِتَّةٌ[3] {أَوْلَادَ سِيرِينَ اعْدُدِ ... ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ رَوَوْا بِسَنَدِ}[4]

وَسَبْعَةٌ[5] بَنُوا مُقَرِّنٍ ، وَهُمْ ... مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ

وَالْأَخَوَانِ جُمْلَةٌ كَعُتْبَةَ ... أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ وَذَا ذُو صُحْبَةِ[6]

---

(١) و(٢) و(٣) و(٥) في هـذه الأعداد يصح الوجهان : أشهرهما الجر بالإضافة إلى مقدّر وهو « ذو » أي : ذو أربعة وذو خمسة كما جاء في شروح الألفيّة ، والثاني على الابتداء وقد جاء الضبط على الوجهين في نسخة « أ » .

(٤) الذي في الرواية :

وَسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سِيرِينَا ... وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةً يَرْوُونَا

والمصراع الثاني من البيت يوهم أنه لم يجتمع منهم إلا ثلاثة ، والمقصود أنهم اجتمعوا في إسناد واحد يروي بعضهم عن بعض ؛ لهـٰذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٦) الذي في الرواية : « هُمَا ذُو صُحْبَةِ » وقد أخبر الناظم بـ « ذُو » وهو مفرد عن « هُمَا » وهو غير سائغ ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعله « وَذَا » مكان « هُمَا » والإشارة إلى « عتبة بن مسعود » رضي الله عنه .

أما صحبة « عبدالله بن مسعود » رضي الله عنه ، فهي أشهر من الشمس في رابعة النهار .

﴿ رِوَايَةُ ٱلْآبَاءِ عَنِ ٱلْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ ﴾

وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنٍ أَخَذَا[1] ... أَبٌ كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ ، كَذَا

وَائِلُ[2] عَنْ بَكْرٍ ابْنِهِ ، وَالتَّيْمِي[3] ... عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ

أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ ... عَائِشَةٍ « فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ[4] »

فَإِنَّهُ لِابْنِ[5] أَبِي عَتِيقِ ... وَغَلِّطَ الْوَاصِفُ بِالصِّدِّيقِ

وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِي[6] ... وَهْوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ

وَمَنْ أَهَمِّهِ إِذَا مَا أُبْهِمَا[7] ... اَلْأَبُ أَوْ جَدٌّ ، وَذَاكَ قَسِّمَا[8]

قِسْمَيْنِ عَنْ أَبٍ فَقَطْ نَحْوُ أَبِي ... اَلْعُشَرَا[9] عَنْ أَبِهِ[10] عَنِ النَّبِي[11]

وَاسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاعْلَمِ ... أُسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قِهْطِمِ

(١) و(٧) و(٨) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .

(٢) و(٦) في « أ » : ورد الضبط بالوجهين فيهما : الهمز كما أثبتُّـه والتسهيل .

(٣) و(١١) حذف التشديد من ياء النسبة في« التيميّ »والياء في لفظ« النبيّ »للقافية والوزن .

(٤) أخرجه البخاريّ في الطب برقم (٥٦٨٨) من حديث أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ : « إِنَّ هَـٰذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِن كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنَ السَّامِ . قُلْتُ : وَمَاالسام ؟ قَالَ : الْمَوْتُ » .

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو متفق عليه .

(٥) فيه الوجهان كذلك : أولهما : بفتح اللام للتأكيد ، والثاني : بلام الجر .

(٩) بالقصر للوزن كما تقدم .

(١٠) بحذف الياء على لغة النقص .

وَالثَّانِ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ ... كَبَهْزٍ اَوْ[1] عَمْرٍو أَبًا أَوْ جَدَّهُ

وَالْأَكْثَرُ احْتَجُّوا بِعَمْرٍو حَمْلَا ... لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى

وَسَلْسَلَ الْآبَا[2] التَّمِيمِيُّ فَعَدّْ ... عَنْ تِسْعَةٍ ، قُلْتُ : وَفَوْقَ ذَا وَرَدْ

﴿ اَلسَّابِقُ وَاللَّاحِقُ ﴾

وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَاحِقِ ... وَهْوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ

مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكِ ... كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوَيَا عَنْ مَالِكِ

فَرْقُ ثَلَاثِينَ وَقَرْنٍ وَافِي ... وَالسَّبْعِ[3] كَالْجُعْفِيِّ وَالْخَفَّافِ

﴿ مَن لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ(*) ﴾

وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ ... مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا ثَانِي

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٢) بالقصر للوزن كما تقدم .

(٣) الذي في الرواية :

سَبْعٌ ثَلَاثُونَ وَقَرْنٌ وَافِي ... أُخِّـرَ ...) البيت .

وفيه ضعف في التركيب أدَّى إلى خفاء الدلالة ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(*) في « أ » و « ج » : زيادة « راوٍ » قبل واحد .

كَعَامِـرِ بْـنِ شَــهْـرٍ اَوْ[1] كَوَهْـبِ ... هُـوَ ابْنُ خَـنـبَشٍ وَعَنْهُ الشَّـعْـبِي[2]

وَغُلِّـطَ الْحَـاكِـمُ حَيْـثُ زَعَـمَـا[3] ... بِأَنَّ هَـٰذَا الـنَّـوْعَ لَـيْـسَ فِـيـهِـمَـا

فَـفِـي الصَّـحِـيحِ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا[4] ... وَأَخْـرَجَ الْجُـعْـفِـيُّ لِابْنِ تَـغْـلِـبَـا[5]

﴿ مَن ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ ﴾

وَاعْنَ بِـأَن تَـعْـرِفَ مَا يَـلْـتَـبِسُ ... مِن خَـلَّةٍ يُعْـنَى بِـهَا الْـمُـدَلِّسُ

مِن نَـعْتِ رَاوٍ بِنُعُوتٍ نَـحْـوَ مَا ... فُـعِـلَ فِي الْـكَـلْـبِيِّ حَتَّى أُبْهِمَا[6]

مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْـعَــلَّامَـهْ ... سَــمَّـاهُ حَـمَّــاداً أَبُــو أُسَـامَـهْ

وَبِـأَبِي الـنَّـضْرِ ابْنُ إِسْحَاقَ ذَكَـرْ ... وَبِـأَبِي سَـعِيدٍ الْـعَـوْفِـيْ[7] شَـهَـرْ

﴿ أَفْرَادُ الْعَلَمِ ﴾

وَاعْـنَ بِـالْأَفْـرَادِ[8] سُـماً أَوْ لَـقَـبَا ... أَوْ كُـنْـيَـةً نَـحْــوُ لُـبَـيِّ بْنِ لَـبَا

أَوْ مِندَلٍ عَمْرٍو ، وَكَسْراً نَـصُّوا ... فِي الْـمِـيـمِ ، أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .
(٢) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشعبيّ » للقافية والوزن .
(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الألف في هـذه المواضع للإطلاق .
(٧) إسكان ياء النسبة في « الْـعَـوفِـيّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم غير مرة .
(٨) بنقل فتحة الهـمزة إلى اللام .

﴿ اَلْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى ﴾

وَاعْنَ بِالْأَسْمَا[1] وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمْ ... اَلشَّيْخُ ذَا لِتِسْعٍ اَوْ[2] عَشْرٍ قِسَمْ

مَنِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ انفِرَادَا ... نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ اَوْ[3] قَدْ زَادَا[4]

نَحْوُ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِي ... أَبَا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطُنِ[5]

وَالثَّانِ مَن يُكْنَى وَلَا اسْماً نَدْرِي ... نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهْوَ الْخُدْرِي[6]

ثُمَّ كُنَى الْأَلْقَابِ وَالتَّعَدُّدْ ... نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدْ

وَابْنُ جُرَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ ... وَخَالِدٍ كُنِّيَ لِلتَّعْدِيدِ

ثُمَّ ذَوُو الْخُلْفِ كُنًى وَعُلِمَا[7] ... أَسْمَاؤُهُمْ وَعَكْسُهُ وَفِيهِمَا

وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِهَارٍ بِسُمِ[8] ... وَعَكْسُهُ أَبُو[9] الضُّحَى لِمُسْلِمِ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .
(٢) و(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .
(٤) و(٧) الألف في هـذين الموضعين للإطلاق .
(٥) هـذا البيت والذي قبله ساقطان من « د » .
(٦) حذف التشديد من ياء النسبة في « الخدريّ » للقافية والوزن .
(٨) في « أ » : لِسُمٍ ، وقوله :« بِسُمِ » بضم السين لغة في الاسم غير لغة القصر فيه ؛ فيعرب بالحركات الظاهرة .
راجع « فتح الباقي » للأنصاريّ : ص (٥٧٩) .
(٩) في « ج »:« وَالْعَكْسُ كَأَبِي ... » وفيه خلل ، وما في بقية النسخ هو الموافق للرواية .

﴿ اَلْأَلْقَابُ ﴾

وَاعْنَ بِالْأَلْقَابِ[1] فَرُبَّمَا جَعَلْ ... اَلْوَاحِدَ اثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطِلْ

نَحْوُ الضَّعِيفِ ، أَيْ بِجِسْمِهِ ، وَمَنْ ... ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ ، وَلَنْ

يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلَقَّبُ ... وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضٍ سَبَبُ

كَغُنْدَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ ... وَصَالِحٍ جَزَرَةَ الْمُشْتَهِرِ

﴿ اَلْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ ﴾

وَاعْنَ بِمَا صُورَتُهُ مُؤْتَلِفُ ... خَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلِفُ

نَحْوُ سَلَامٍ كُلُّهُ فَثَقِّلِ ... لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبْرَ وَالْمُعْتَزِلِي[2]

أَبَا عَلِيٍّ فَهْوَ خِفُّ الْجَدِّ ... وَهْوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْبِيكَنْدِي[3]

وَابْنَ أَبِي الْحُقَيْقِ وَابْنَ مِشْكَمِ ... وَالْأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاعْلَمِ

وَابْنَ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفّْ ... أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ اخْتُلِفْ

قُلْتُ : وَلِلْحَبْرِ ابْنِ أُخْتٍ خَفِّفِ ... كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِيْ[4] وَالنَّسَفِي[5]

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٢) و(٣) و(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في هذه المواضع للقافية والوزن .

(٤) إسكان ياء النسبة في « السَّيِّدِيّ » للوزن أو لنية الوقف .

٧٧٠

عَيْنَ أُبَيِّ بْنِ عِمَارَةَ اكْسِرِ ... وَفِي خُزَاعَةَ كَرِيزاً[1] كَبِّرِ

وَفِي قُرَيْشٍ اذْكُرَنْ حِزَامَا ... وَافْتَحْ فِي الْأَنْصَارِ[2] بِراً[3] حَرَامَا[4]

فِي الشَّامِ[5] عَنْسِيٌّ بِنُونٍ ، وَبِبَا[6] ... فِي كُوفَةٍ ، وَالشِّينُ وَالْيَا[7] غَلَبَا[8]

فِي بَصْرَةٍ وَمَالَهُمْ مَنِ اكْتَنَى ... أَبَا عُبَيْدَةٍ بِفَتْحٍ وَالْكُنَى

فِي السَّفْرِ بِالْفَتْحِ وَمَالَهُمْ عَسَلْ ... إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعِسْلٌ فَجُمَلْ

وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيْ[9] عَثَّامُ ... وَغَيْرُهُ فَالنُّونُ وَالْإِعْجَامُ

(١) هكذا في « نسخة ابن أبي مدين » وهو الصحيح لأنه مفعول به مقدم لـ « كَبِّرِ » وفي سائر النسخ ورد بالرفع .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٣) بالقصر والتنوين ، وهو في الأصل ممدود هكذا بـ « رَاءٍ » ثم قُصر للوزن ثم نُوِّن .

(٤) الذي في الرواية :

وَفِي قُرَيْشٍ أَبَداً حِزَامُ ... وَافْتَحْ فِي الْأَنْصَارِ براً حَرَامُ

وقد علق ابن أبي مدين على هذا البيت في شرحه على هذه الألفية المباركة : ص (٤١٦) بقوله : « قد يُتَوهَّم من هذا أنه لايقع الأول إلا في قريش ، ولاالثاني إلا في الأنصار ، وليس كذلك » أي أنه قد وقع في غيرهم .

ورفع « حَرَام » أيضاً لاوجه له ؛ فلذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٥) في « ج » : الشأم بالهمز ، وهي لغة مشهورة كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٣٥٦) .

(٦) و(٧) بالقصر للوزن كما تقدم في غير موضع .

(٨) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٩) إسكان الياء في « عليّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ صَغَّرُوا ... سِوَاهُ ضَمّاً وَلَهُمْ مُسَوَّرُ

اِبْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ... وَمَا سِوَىٰ ذَيْنِ فَمِسْوَرٌ حُكِي

٨٩٠

وَوَصَفُوا الْحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ ... هَارُونَ ، وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَاتِي[1]

وَوَصَفُوا حَنَّاطاً اَوْ[2] خَبَّاطَا ... عِيسَىٰ وَمُسْلِماً كَذَا خَيَّاطَا

وَالسَّلَمِيَّ افْتَحْ فِي اَلِانصَارِ[3] وَمَنْ ... يَكْسِرُ لِامَهُ كَأَصْلِهِ لَحَنْ

وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا ... بَشَّاراً اَفْرِدْ[4] أَبَ بُنْدَارِهِمَا

وَلَهُمَا سَيَّارٌ اَيْ[5] أَبُو الْحَكَمْ ... وَابْنُ سَلَامَةٍ وَبِالْيَا[6] قَبْلُ جَمّْ

{وَالْمَازِنِيْ[7] بُسْرٌ كَذَاكَ الْمَدَنِي}[8] ... وَابْنُ عُبَيْدِ اللّهِ وَابْنُ مِحْجَنِ

وَفِيهِ خُلْفٌ ، وَبُشَيْراً أَعْجِمِ ... فِي ابْنِ يَسَارٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَاضْمُمِ[9]

---

(١) ياتي : بالتسهيل .

(٢) و(٤) و(٥) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ اللام .

(٦) قوله : « بالْيَا » ، بالقصر للوزن .

(٧) إسكان ياء النسبة في « المازِنيّ » للوزن أو لنية الوقف .

(٨) الذي في الرواية : « وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرُ مِثْلُ الْمَازِنِي »
وفي هٰذا البيت عيب في القافية ، وهو الجمع بين التأسيس والإرداف ، ويسمّىٰ سناد التأسيس ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، وحذف التشديد من ياء النسبة في « المدنيّ » للوزن والقافية .

(٩) أي اضمم باء « بُشَيْرٍ » في « بُشَيْرِ بْنِ يَسارٍ » و « بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ » .

يُسَيْرٌ اَبْنُ[1] عَمْرٍو اَوْ أُسَيْرُ ... وَقَطَنٌ وَالِدُهُ[2] ، نُسَيْرُ

جَدُّ عَلِيْ[3] بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ ... وَابْنُ حَفِيدِ الْأَشْعَرِيْ[4] بُرَيْدُ

٩٠٠

وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَهْ ... اِبْنِ الْبِرِندِ فَالْأَمِيرُ كَسَرَهْ

ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالْعَالِيَهْ ... بَرَّاءً اَشْدُدْ[5] وَبِجِيمٍ جَارِيَهْ

اِبْنُ قُدَامَةٍ ، كَذَاكَ وَالِدُ ... يَزِيدَ ، قُلْتُ : وَكَذَاكَ الْأَسْوَدُ

اِبْنُ الْعَلَا[6] وَابْنُ أَبِي سُفْيَانِ ... عَمْرٌو ، فَجَدُّ ذَا وَذَا سِيَّانِ

مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ لِا تُهْمِلِ ... وَالِدَ رِبْعِيٍّ حِرَاشاً[7] أَهْمِلِ

كَذَا حَرِيزُ الرَّحَبِيْ[8] وَكُنْيَةُ ... قَدْ عُلِّقَتْ وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّةُ

حُضَيْنٌ اَعْجِمْهُ[9] أَبُو سَاسَانَا ... وَافْتَحْ أَبَا حَصِينٍ اَيْ[10] : عُثْمَانَا

كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنقِذِ السَّرِي[11] ... وَآلُهُ[12] ، وَابْنُ هِلَالٍ وَاكْسِرِ

---

(١) و(٩) و(١٠) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ التنوين .

(٢) الذي في الرواية : « وَالنُّونُ فِي أَبِي قَطَنْ » وإسكانه للنون في « قَطَنْ » ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلَح ذلكَ الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

(٣) و(٤) و(٨) إسكان الياء في هٰذه المواضع للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٥) الْبَرَّاء : هو الذي يبري العود أي : النُّشاب وغيره ، والنُّشاب علىٰ زنة فُعَّال للمبالغة.
راجع « علوم الحديث » لابن الصلاح : صَّ (٣١٦) و « فتَّح المغيث » (٤/٢٥١) .

(٦) الْعَلَا : بالقصر للوزن .

(٧) في « أ » و « ب » و « ج » : حراشٌ بالضم ، وفي « هـ » : بالكسر .

(١١) حذف التشديد من « السَّرِيِّ » للقافية والوزن .

(١٢) الذي في الرواية : =

إِبْنَ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى ... وَمَن رَمَى سَعْداً فَنَالَ بُوسَا[1]

{خُبَيْبٌ بْنُ عَابِدِ الرَّحْمَٰنِ} ... وَابْنُ عَدِيٍّ مُعْجَمٌ وَالْكَانِي[2]

لَابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَاحَ اكْسِرْ بِيَا[3] ... أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافٍ حُكِيَا[4]

وَاضْمُمْ حُكَيْماً فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ[5] ... كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانفَرَدْ

زُبَيْدٌ ٱبْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرِ ... وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٍ كَبِّرِ

وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ ٱحْمَدُ ائْتَسَا[6] ... بِوَلَدِ النُّعْمَانِ وَابْنِ يُونُسَا

عَمْرٌو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَهْ ... وَاخْتَرْ بِعَبْدِالْخَالِقِ بْنِ سَلَمَهْ

= كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنقِذٍ وَمَنْ ... وَلَدُهُ وَابْنُ هِلَالٍ وَاكْسِرَنْ

وفي المصراع الثاني جعل الناظم نون التوكيد قافية ولايصح ؛ لذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، وحذف التشديد من الياء في « السَّرِي » للقافية .

(١) بالتسهيل ، وهو هنا في مقابلة لفظ « مُوسَى » .

(٢) الذي في الرواية :

خُبَيْباً ٱعْجِمْ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنْ ... وَابْنِ عَدِيٍّ وَهْوَ كُنْيَةً كَانْ

وهذا البيت بتمامه من السَّرِيع ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ليكون من بحر الرَّجَز .

(٣) منع الناظم « رياح » من الصرف ، وقصر « بياء » للوزن كما في « فتح الباقي » : ص (٦٠٣) .

(٤) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٥) قوله : « قَدْ » بمعنى قط ؛ أي ليس في ضبطه إلا الضم فحسب .

راجع « فتح المغيث » للسخاويّ (٤/٢٥٧) .

(٦) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي[1] ... وَابْنُ حُمَيْدٍ وَفَتَى[2] سُفْيَانْ

كُلُّهُمُ عَبِيدَةٌ مُكَبَّرُ ... لَٰكِنْ عُبَيْدٌ عِندَهُمْ مُصَغَّرُ

وَافْتَحْ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدِ ... وَاضْمُمْ أَبَا قَيْسٍ عُبَاداً أَفْرِدِ[3]

وَعَامِرٌ بَجَالَةُ ابْنُ[4] عَبَدَهْ ... كُلٌّ ، وَبَعْضٌ بِالسُّكُونِ قَيَّدَهْ

عُقَيْلٌ ٱلْقَبِيلُ وَابْنُ خَالِدِ ... كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافُ وَاقِدِ

لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأُبُلِّيْ[5] ... قَالَ : سِوَى شَيْبَانَ جَا[6] فِي الْكُلِّ[7]

---

(١) حذف التشديد من ياءالنسبة في « السلمانيّ » للقافية والوزن .

(٢) الذي في الرواية : « وَوَلَدْ سُفْيَان »

وإسكان الدال في « وَلَدْ » هكذا ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعل « فَتَى » مكان « وَلَدْ » كما ترى .

(٣) في « نسخة ابن أبي مدين » وبعض النسخ المطبوعة « وافرد » بالعطف والصواب مافي سائر النسخ ؛ لأن همزتها همزة قطع .

(٤) قد يظن بعض القُرَّاء أن إثبات الألف هنا خطأ ؛ لأنها واردة بين علمين ، والواجب إثباتها ؛ لأنها هنا ابتداء جملة ، وقد نبه على ذلك الناظم نفسه حيث علق على هذا الموضع بقوله في شرحه على ألفيته : ص (٤١٩) : « وقولي (ابْنُ عَبَدَهْ) هو بالألف لأن (ابن) ليس في موضع الصفة لـ « بجالة » وإنما هو ابتداء جملة في موضع الخبر أي كل من المذكورين ابن عَبَدَه » .

(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الأبليّ » للقافية والوزن .

(٦) قوله : « جَا » بحذف الهمزة للوزن ، وهو سائغ .

(٧) الذي في الرواية : « وَالرَّا فَاجْعَلِ » وقوله : « فَاجْعَلِ » يختلف في القافية مع قوله في آخر المصراع الأول « الْأُبُلِّيْ » حيث اجتمع فيه ضربان ، أولهما : مقطوع والثاني : =

{وَالْحَسَنُ الْبَزَّارُ فِيهِ الرَّاءُ} ... وَابْنُ هِشَامٍ خَلَفُ الْقُرَّاءُ[1]

بِالنُّون سَالِماً وَعَبْدَ الْوَاحِدِ ... وَمَالِكَ بْنَ الْأَوْسِ نَصْرِيّاً زِدِ[2]

وَالتَّوَّزِيْ[3] مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ ... وَفِي الْجُرَيْرِيْ[4] ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي

فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٍ سَعِيدٍ وَبِحَا[5] ... يَحيَ بْنُ بِشْرٍ اَلْحَرِيرِيْ[6] فُتِحَا[7]

وَانسُبْ حِزَامِيّاً سِوَىٰ مَنْ أُبْهِمَا[8] ... فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا

وَسَعْدُ اَلْجَارِيْ[9] فَقَطْ وَفِي النَّسَبْ ... هَمْدَانُ ، وَهْوَ مُطْلَقاً قِدْماً غَلَبْ

= تام ؛ ولهـذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعله قوله : « جَا فِي الْكُلِّ » مكان قول الناظم :« وَالرَّا فَاجْعَلِ » وقول الناظم :« وَالرَّا » بالقصر للوزن .

(١) الذي في الرواية :

بَزَّاراً آنسُبِ ابْنَ صَبَّاحٍ حَسَنْ ... وَابْنَ هِشَامٍ خَلَفاً ثُمَّ انسُبَنْ

وقد جعل الناظم نون التوكيد قافية للمصراع الثاني فقال : « انسُبَنْ » ولايصح ولهـذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

وقوله : « الْقُرَّاءُ » أي كثير القراءة ، ويفسر « الْقُرَّاءُ » بالناسك كذلك .

راجع « أساس البلاغة » : ص (٣٦٠– ق ر أ) .

(٢) الذي في الرواية :

بِالنُّونِ سَالِماً وَعَبْدَ الْوَاحِدْ ... وَمَالِكَ ابْنَ الْأَوْسِ نَصْرِياً يَرِدْ

وفيه اجتماع ضربين، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بكسر الدال في « الْوَاحِدِ » .

وجعل كلمة « زِدِ » مكان قول الناظم : « يَرِدْ » .

(٣) و(٤) و(٦) و(٩) إسكان ياء النسبة في هـذه المواضع للوزن أو لنية الوقف .

(٥) قوله : « وَبِحَا » بالقصر للقافية والوزن .

(٧) و(٨) الألف في هـذين الموضعين للإطلاق .

« اَلْمُتَّفِقُ وَاَلْمُفْتَرِقُ »

وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ ... مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ

لَـٰكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةْ ... نَحْوُ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةْ

وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ ... حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ[1]

وَلَهُمُ الْجَوْنِيْ[2] أَبُو عِمْرَانَا ... اِثْنَانِ وَالْآخَرُ مِن بَغْدَانَا[3]

كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ... هُمَا مِنَ الْأَنصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ

ثُمَّ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ لَهُمْ ... ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُوا مَحَلَّهُمْ

وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ : كُلُّهُمُ ... اِبْنُ أَبِي صَالِحٍ اَتْبَاعٌ[4] هُمُ

وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ ... كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ

فَإِن يَكُ[5] ابْنُ حَرْبٍ اَوْ[6] عَارِمُ قَدْ ... أَطْلَقَهُ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدْ

عَنِ التَّبُوذَكِيِّ أَوْ عَفَّانِ ... أَوِ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي

(١) في نسخة « ابن أبي مدين » : « نَعُدُّهُ » بالنون .

(٢) إسكان ياء النسبة في « الْجَوْنِيّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدّم مراراً .

(٣) بالنون لغة في « بَغْدَادَ » كما قال ابن الْمُرَحَّلِ في « مُوطَّأَة الْفَصِيحِ » : ص (١٥٤)

يُقَالُ : بَغْدَادُ وَبَغْدَانُ مَعَا ... أَنِّثْ وَذَكِّرْ ذَا وَذَا قَدْ سُمِعَا

(٤) و(٦) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٥) في « أ » : « فَإِن يَكُنِ ٱبْنُ » وهـذا لايستقيم من جهة الوزن .

وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنَفِي[1] … قَبِيلاً[2] اَوْ مَذْهَباً[3] اَو بِالْيَا[4] صِفِ

﴿ تَلْخِيصُ ٱلْمُتَشَابِهِ ﴾

وَلَهُمُ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ … مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ

فِي الِاسْمِ لَكِنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَا[5] … أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَنَّفَا[6]

فِيهِ الْخَطِيبُ : ابْنَ عَلِيٍّ اَعْدُدِ[7] … وَابْنَ عُلَيٍّ وَحَنَانَ الْأَسَدِي[8]

﴿ اَلْمُشْتَبِهُ ٱلْمَقْلُوبُ ﴾

وَلَهُمُ الْمُشْتَبِهُ الْمَقْلُوبُ … صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ

كَابْنِ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِي[9] … وَكَابْنِ اَلَاسْوَدِ[10] يَزِيدَ اثْنَانِ

(١) و(٨) و(٩) حذف التشديد من ياء النسبة في هـٰذه المواضع للقافية والوزن .

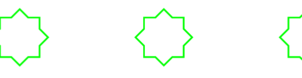
(٢) و(٣) بنقل فتحة الهمز إلىٰ التنوين .

(٤) قوله : « بِالْيَا » بالقصر للوزن .

(٥) و(٦) الألف في هـٰذين الموضعين للإطلاق .

(٧) الذي في الرواية : « فِيهِ الْخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَىٰ بْنِ عَلِيْ »
وفيه جعل الناظم الياء التي هي حرف مدٍّ قافية ، وهو نادر ، وقد صوَّبه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ .

(١٠) بنقل فتحة الهمزة إلىٰ اللام .



﴿ مَن نُسِبَ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ ﴾

وَنَسَبُوا إِلَىٰ سِوَىٰ الْآبَاءِ … إِمَّا لِأُمٍّ كَبَنِي عَفْرَاءِ

وَجَدَّةٍ نَحْوُ ابْنِ مُنْيَةٍ ، وَجَدّْ … كَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَاتٍ ، وَقَدْ

يُنسَبُ كَالْمِقْدَادِ بِالتَّبَنِّي … فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلاً بِابْنِ

﴿ اَلْمَنسُوبُونَ إِلَىٰ خِلَافِ الظَّاهِرِ ﴾

وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِي[1] … نَزَلَ بَدْراً عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو

كَذَٰلِكَ التَّيْمِيْ[2] سُلَيْمَانُ نَزَلْ … تَيْماً ، وَخَالِدٌ بِحَذَّاءٍ جَعَلْ

جُلُوسَهُ ، وَمِقْسَمٌ لَمَّا لَزِمْ … مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وُسِمْ

﴿ اَلْمُبْهَمَاتُ ﴾

وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسْمَىٰ … كَـ « امْرَأَةٍ فِي الْحَيْضِ »وَهْيَ أَسْمَا[3]

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْبَدْرِيّ » للقافية والوزن كما مرّ آنفاً .

(٢) إسكان ياء النسبة في « التَّيميّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدّم مراراً .

(٣) بالقصر ، يعني أسماء بنت شكَل ، وقيل : أسماء بنت يزيد بن السَّكَن ، رضي الله عنهما كما سيأتي ، وحديثها أخرجه البخاريّ في كتاب الحيض برقم (٣١٤) من طريق ابن عيينة عن منصور بن صفية بنت شيبة عن أمّه عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلّىٰ الله عليه =

....

= وسلّم عن غسلها من المحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، قال : « خُذي فِرْصَةً من مِسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا » قالت : كيف أتطهر ؟ قال : « تَطَهَّرِي بِهَا » قالت : كيف ؟ قال : « سُبْحَانَ اللَّه تَطَهَّرِي » فاجتَذَبْتُها إليّ فقلت : تتبعي بها أثر الدم .

وأخرجه في الاعتصام برقم (٧٣٥٧) وفيه « تَأْخُذِينَ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَتَوَضَّئِينَ بِهَا » وفيه أيضاً « قالت عائشة : فعرفت الذي يريد ... » .

وأخرجه مسلم برقم (٣٣٢) (٦٠) .

كلاهما من طريق ابن عيينة به .

وأخرجه البخاريّ برقم (٣١٥) ومسلم برقم (٣٣٢) (٦٠) من طريق وُهَيْب عن منصور به نحوه .

وأخرجه مسلم برقم (٣٣٢) (٦١) من طريق شعبة عن إبراهيم بن المهاجر عن صفية به بسياق أتم ، وفي آخره : « فقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين » .

وأخرجه مسلم في الموضع نفسه من طريق أبي الأحوص عن إبراهيم عن صفية عن عائشة قالت:دخلت أسماء بنت شَكَل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت...» الحديث .

فجاء التصريح في هذه الرواية باسم المرأة السائلة التي أُبهمت ، وقيل : هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ورجح الناظم في شرحه على ألفيته : ص (٤٤٣) الأول تبعاً لابن بشكوال ، ونقل زكريّا الأنصاريّ في « فتح الباقي » : ص (٦٤٠) عن النوويّ احتمال أن تكون القصة جرت للمرأتين .

و « الفِرصة » هي القطعة من صوف أو قطن أو خرقة يوضع فيها المسك .

راجع « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير (٣/٤٣١– فرص) .

« وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ » رَاقِ أَبِي[1] سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ[2]

وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فُلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتِهِ ابْنِ أُمِّهِ

﴿ تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ وَالْوَفَيَاتُ ﴾

وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا[3] ذَوُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا[4]

فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصِّدِّيقُ كَذَا عَلِيٌّ وَكَذَا الْفَارُوقُ

---

(١) هكذا في جميع النسخ وهو الموافق للرواية وفي نسخة « د » « أبو » وقد وجَّه الأنصاريّ في « فتح الباقي » ص (٦٤٠) رواية « أبي » بقوله : « أي مسمىً بأبي سعيد » .

(٢) أشار بهذا إلى حديث رُقْيا أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه لسيِّد حيّ من أحياء العرب لدغته عقرب ، وهو حديث متفق عليه .

أخرجه البخاريّ في الإجارة برقم (٢٢٧٦) ، وفي الطب برقم (٥٧٤٩) من طريق أبي عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد .

وأخرجه في الطب برقم (٥٧٣٦) ومسلم في السلام برقم (٢٢٠١) (٦٥) من طريق شعبة عن أبي بشر به مختصراً .

و أخرجه البخاريّ في فضائل القرآن برقم (٥٠٠٧) ومسلم برقم (٢٢٠١) (٦٦) من طريق محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي سعيد .

وهناك خلاف في الراقي هل هو أبو سعيد رضي الله عنه أو غيره ، والأشهر أنه أبو سعيد .

راجع في ذلك « الفتح » ط : السلفية الثالثة (٤/٥٣٣) و « فتح المغيث » للسخاويّ (٤/٣٠٣-٣٠٤) .

(٣) و(٤) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

ثَــلَاثَــةَ الْأَعْــوَامِ وَالسِّــتِّـيـنَــا[1] ... وَفِـي رَبِـيـعٍ قَـدْ قَـضَـىٰ يَـقِـيـنَـا

سَـنَـةَ إِحْـدَىٰ عَـشْـرَةٍ وَقُـبِـضَـا[2] ... عَامَ ثَلَاثَ عَـشْـرَةَ الـتَّـالِي الرِّضَـا

وَلِـثَـلَاثٍ بَـعْـدَ عِـشْـرِيـنَ عُـمَـرْ ... وَخَـمْـسَـةٍ بَـعْـدَ ثَـلَا ثِـيـنَ غَـدَرْ

عَـادٍ بِـعُـثْـمَـانَ ، كَـذَاكَ بِـعَـلِـي[3] ... فِي الْأَرْبَـعِـيـنَ ذُو الشَّـقَاءِ الْأَزَلِي[4]

وَطَـلْـحَـةٌ مَـعَ الزُّبَـيْـرِ جُـمِـعَـا ... سَـنَـةَ سِـتٍّ وَثَـلَاثِـيـنَ مَـعَـا

وَعَـامَ خَـمْـسَـةٍ وَخَـمْـسِـيـنَ قَـضَـىٰ ... سَـعْدٌ ، وَقَبْـلَـهُ سَـعِـيـدٌ فَـمَـضَىٰ

سَـنَـةَ إِحْدَىٰ بَـعْـدَ خَـمْـسِينَ وَفِـي ... عَـامِ اثْـنَـتَـيْـنِ وَثَـلَاثِـيـنَ تَـفِـي

قَـضَـىٰ ابْنُ عَوْفٍ وَالْأَمِـيـنُ سَـبَـقَـهْ ... عَـامَ ثَـمَـانِي عَـشْـرَةٍ مُحَـقَّـقَـهْ

وَعَـاشَ حَـسَّـانٌ[5] كَـذَا حَـكِـيـمُ ... عِـشْـرِيـنَ بَـعْـدَ مِـائَـةٍ تَـقُـومُ

سِـتُّـونَ فِـي الْإِسْـلَامِ ثُمَّ حَـضَـرَتْ ... سَـنَـةَ أَرْبَـعٍ وَخَـمْـسِـيـنَ خَـلَـتْ

آبَـاءُ[6] حَـسَّـانَ ثَـلَا ثَـةٌ ، كَـذَا ... عَـاشُـوا ، وَمَا لِغَـيْرِهِـمْ يُـعْـرَفُ ذَا

قُـلْـتُ : حُـوَيْطِبُ بْنُ عَـبْدِ الْـعُـزَّىٰ ... مَـعَ ابْـنِ يَـرْبُـوعٍ سَـعِـيـدٍ[7] يُـعْـزَىٰ

---

(١) و(٢) الألف في هـٰذين الموضعين للإطلاق .
(٣) و(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في الموضعين للقافية والوزن .
(٥) ويصح تنوينه لجواز ذلك في النظم ، لـٰكنَّ منعه من الصرف هو الأصل .
(٦) الذي في الرواية : « وَفَوقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةٌ » أي من آبائه وهم أبوه ثابت ، وجدّه المنذر وجدّ أبيه حرام، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما هو أدَلّ على المراد من كلمة « فَوقَ ».
(٧) في « أ » : سعيدٌ بالضم .

هَـٰـذَانِ مَعْ حَـمْـنَـنَ وَابْنِ نَـوْفَـلِ[1] ... كُـلٌّ إِلَـىٰ وَصْفِ حَـكِـيمٍ فَاجْمُلِ[2]

وَفِي الصِّـحَـابِ سِـتَّـةٌ قَدْ عُـمِّـرُوا ... كَـذَاكَ فِـي الْمُـعَـمَّـرِينَ ذُكِـرُوا

وَقُـبِـضَ الـثَّـوْرِيُّ عَـامَ إِحْـدَىٰ ... مِـنْ بَـعْـدِ سِـتِّـيـنَ وَقَـرْنٍ عُـدَّا[3]

وَبَـعْـدُ فِي تِـسْعٍ تَـلِـي سَـبْـعِـيـنَا[4] ... وَفَـاةُ مَـالِك ، وَفِـي الْخَـمْـسِـيـنَـا[5]

وَمِـائَـةٍ أَبُــو حَـنِـيـفَـةَ قَـضَـىٰ ... وَالشَّـافِـعِـيُّ بَـعْـدَ قَـرْنَـيْـنِ مَضَىٰ

لِأَرْبَــعٍ ، ثُـمَّ قَـضَـىٰ مَـأْمُـونَـا ... أَحْـمَـدُ فِـي إِحْـدَىٰ وَأَرْبَـعِـيـنَـا[6]

{سِـتٌّ وَخَـمْـسُـونَ بِـفِـطْـرِهَا أَضَـا[7] ... نُورُ الْبُخَارِيِّ ـ بِخَرْتَنْكَ ـ الرِّضَىٰ}[8]

وَمُـسْـلِـمٌ سَـنَـةَ إِحْـدَىٰ فِـي رَجَبْ ... مِن بَـعْـدِ قَـرْنَـيْـنِ وَسِـتِّـيـن ذَهَبْ

ثُـمَّ لِـخَـمْـسٍ بَـعْـدَ سَـبْـعِـيـنَ أَبُـو ... دَاوُدَ ، ثُـمَّ الـتِّـرْمِـذِيُّ يَـعْـقُـبُ

---

(١) أي كل من هؤلاء الأربعة يُعزىٰ إلـىٰ وصف حكيم .
(٢) قوله « فَاجْمُل » : أمر من « جَمَلَ » ؛ أي جمع .
راجع « القاموس : باب اللام ـ فصل الجيم » : ص (١٢٦٦) وفي « فتح المغيث » للسخاويّ (٤/٣٣٦) و « فتح الباقي » للأنصاريّ : ص (٦٥٠) : « فاجمل عددهم ستة ».
(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الألف في هـٰذه المواضع للإطلاق .
(٧) بحذف الهمزة وهي لغة صحيحة .
(٨) الذي في الرواية :

ثُـمَّ الْـبُخَارِيْ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَىٰ ... سِـتٍّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَـنْكَ رَدَىٰ

ولما فيه من استعمال « لدىٰ » للزمان ، والتعبير بـ « ردىٰ » الغريبة صوَّبه الشيخ محمد الحسن بما ترىٰ ، ورمز بلفظ « نور » للعام الذي توفي فيه البخاريّ رحمه الله تعالىٰ على طريقة حساب الجُمَّل فالنون بـ(٥٠) والواو بـ(٦) والراء بـ(٢٠٠) أي سنة ٢٥٦هـ .

سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا ، وَذُو نَسَا … رَابِعَ قَرْنٍ لِثَلَاثٍ رُفِسَا[1]

ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي … اَلدَّارَقُطْنِيْ[2] ، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي

خَامِسِ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةٍ فَنِي … وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعٍ عَبْدُ الْغَنِي[3]

فَفِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نُعَيْمِ … وَلِثَمَانٍ بَيْهَقِيُّ الْقَوْمِ

مِن بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ … خَطِيبُهُمْ وَالنَّمَرِيْ[4] فِي سَنَةِ

﴿ مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ ﴾

وَاعْنَ بِعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ … فَإِنَّهُ الْمِرْقَاةُ لِلتَّفْصِيلِ

بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَاحْذَرِ … مِنْ غَرَضٍ ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرِ

٩٨٠

وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ … أَحْسَنَ يَحْيَىٰ فِي جَوَابِهِ وَسَدّْ

لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبّْ … مِن كَوْنِ خَصْمِي الْمُصْطَفَىٰ إِذْ لَمْ أَذُبّْ

وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ … كَالنَّسَئِيْ[5] فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ

فَرُبَّمَا كَانَ لِجَرْحٍ مَخْرَجُ … غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يَحْرَجُ[6]

(١) الألف في هـذا الموضع للإطلاق .
(٢) و(٤) و(٥) إسكان ياء النسبة في هـذه المواضع للوزن أولنية الوقف .
(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْغَنِيّ » للقافية والوزن .
(٦) في « أ » : يُحْرَجُ بضم الياء ، وفي « ب » : يُجْرَحُ ولعله تصحيف .

﴿ مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ ﴾

وَفِي الثِّقَاتِ مَنْ أَخِيراً اخْتَلَطْ … فَمَا رَوَىٰ فِيهِ أَوَ ابْهَمَ[1] سَقَطْ

نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ … وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ ، وَأَبِي

إِسْحَاقَ ، ثُمَّ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةِ … ثُمَّ الرَّقَاشِيِّ أَبِي قِلَابَةِ

كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيُّ يَقْتَفِي[2] … وَعَارِمٌ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِي[3]

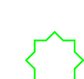
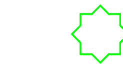
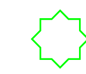
٩٩٠

كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بِصَنْعَا[4] إِذْ عَمِي … وَالرَّأْيُ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوْأَمِي[5]

وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِي[6] … وَآخِراً حَكَوْهُ فِي الْحَفِيدِ

اِبْنِ خُزَيْمَةٍ مَعَ الْغِطْرِيفِي[7] … مَعَ الْقَطِيعِيْ[8] أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو .
(٢) الذي في الرواية « الْكُوفِي » ولاختلاف ضربي الشطرين وقافيتهما جعل الشيخ محمد الحسن كلمة « يَقْتَفِي » مكان قول الناظم « الْكُوفِي » ومعنى « يَقْتَفِي » أي يتبع سابقه في ذلك .
(٣) و(٥) و (٦) و(٧)حذف التشديد من ياء النسبة في هـذه المواضع للقافية والوزن .
(٤) قوله : « بِصَنْعَا » بالقصر للوزن .
(٨) إسكان ياء النسبة في « الْقَطِيعِيّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

﴿ طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ ﴾

وَلِلرُّواةِ طَبَقَاتٌ فَاعْرِفِ   بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ ، وَكَمْ مُصَنِّفِ[١]

يَغْلَطُ فِيهَا ، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا[٢]   فِيهَا ، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضُعَفَا[٣]

﴿ اَلْمَوَالِي مِنَ ٱلْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ ﴾

وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنسَبُ   مَوْلَى عَتَاقَةٍ ، وَهَذَا الْأَغْلَبُ

أَوْ لِوَلَاءِ الْحِلْفِ كَالتَّيْمِيِّ   مَالِكٍ اَوْ[٤] لِلدِّينِ كَالْجُعْفِيِّ

وَرُبَّمَا يُنسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى   نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلَا

---

(١) الذي في الرواية :

وَلِلرُّواةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ   بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ ، وَكَمْ مُصَنِّفُ

وقد أثبت شيخنا محمد الحسن هنا ما أورده السخاويّ عن البرهان الحلبيّ الذي عزا ذلك لخط الناظم ، وهذا أحسن إذ لايُحتاج معه إلى تكلف وجه الرفع في قوله : « مُصَنِّفُ » .

راجع تعقب السخاوي في كتابه « فتح المغيث » (٣٩٨/٤) .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) قوله : « ضُعَفَا » بالقصر للوزن .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

﴿ أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ ﴾

وَضَاعَتِ الْأَنسَابُ فِي الْبُلْدَانِ   فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ

وَإِن يَكُن فِي بَلْدَتَيْنِ سَكَنَا[١]   فَابْدَأْ بِالْاُولَى[٢] وَبِثُمَّ حَسُنَا[٣]

وَمَن يَكُن مِن قَرْيَةٍ مِن بَلْدَةِ   يُنسَبْ لِكُلٍّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ

وَكَمُلَتْ بِطَيْبَةَ الْمَيْمُونَهْ   فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مَصُونَهْ

فَرَبُّنَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ   إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ

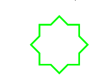
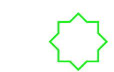
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ   عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ

فرغت من تحقيقها والتعليق عليها للمرة الثانية مع أذان العشاء من مساء يوم الأحد الموافق للتاسع والعشرين من شهر رجب الفرد عام ١٤٢٣هـ حامداً الله تعالى على توالي نعمه وتعاقب آلائه ، ومصلّياً ومسلّماً على خير خلقه نبينا وقدوتنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

(١) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) بنقل ضمة الهمزة إلى اللام .

فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ

(*) إشارة إلى أن لفظ الحديث في الهامش .

طرف الحديث	الـرَّاوي	درجته	رقمه	الصفحة
حَدِيثُ ابْنِ صَيَّادٍ أَوِ ابْنِ صَائِد	عمر رضي الله عنه	متفق عليه	٣٦	١١٢-١١٣« هـ »
حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي فَضَائِلِ السُّوَرِ .		موضوع	٢٢	٤٣-٤٤
حَدِيثُ أُبَيٍّ فِي فَضَائِلِ السُّوَرِ .		موضوع	٢٣	٤٤
حَدِيثُ أَبِي سَعِيد فِي رُقْيَا اللَّدِيغ .		متفق عليه	٤٥	١٤٤
حَدِيثُ أَسْمَاءَ فِي الْحَيْضِ .	عائشة رضي الله عنها	متفق عليه	٤٤	١٤٢-١٤٣
حَدِيثُ الْإِفْكِ .	عائشة رضي الله عنها	متفق عليه	٣٢	١٠٢-١٠٣
حَدِيثُ الْخَطِّ لِلسُّتْرَةِ .	أبو هريرة رضي الله عنه	مختلف فيه والأشهر ضعفه	١٤	٣٤-٣٥
حَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .	أبو هريرة رضي الله عنه	صحيح	٢٧	٥٦-٥٨
حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاء		أخرجه البخاري	٤٥	١٢٩
حَدِيثُ الْعَنَزَةِ .	أبو جُحَيْفَة رضي الله عنه	متفق عليه	٤٠	١١٨
حَدِيثُ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ .	معاوية رضي الله عنه	صحيح	٣٧	١١٤-١١٦

طرف الحديث	الـرّاوي	درجته	رقمه	الصفحة
حَدِيثُ قِصَّةِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ وَقِصَّةِ الْمَجَّةِ .	محمود بن الربيع	متفق عليه	٢٨	٦٣
حَدِيثُ قُنُوتِهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْراً .	أنس رضي الله عنه	متفق عليه	٣٤	١١٠
حَدِيثُ كِتَابَةِ السَّهْمِيِّ « ابن عمرو » عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .	أبو هريرة رضي الله عنه	أخرجه البخاريّ	٣١	٨٦-٨٧
حَدِيثُ نَزْعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاتَمَهُ ...	أنس رضي الله عنه	منكر عند قوم ورجح ابن حجر شذوذه تبعاً للنسائيّ	٧	٢٥-٢٦
حَدِيثُ نَفْيِ الْبَسْمَلَةِ .	أنس رضي الله عنه	مسلم	١٢	٣٢-٣٣
حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ .	ابن عمر رضي الله عنه	متفق عليه	٥	٢٣-٢٤
خَبَرُ الْمَعَازِفِ	أبو عامر أو أبو مالك الأشعري	صحيح	١	٧
خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ ...	عائشة رضي الله عنها	متفق عليه	٤٤	١٤٢-١٤٣« هـ »
رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ...	وائل بن حُجْر رضي الله عنه	حسن	١٧	٣٨-٣٩

طرف الحديث	الرَّاوي	درجته	رقمه	الصفحة
مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً ...	جمع من الصحابة	متواتر	٣٥	١١٠-١١١و١١٢
الْمُسْلِمُ مَن سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ من لِسَانه وَيَده .	عبدالله بن عمرو رضي الله عنه	متفق عليه	٣٣	١٠٩-١١٠
نَهَىٰ النَّبِيُّ ﷺ عَن بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هبَته ...	عبدالله بن عمر رضي الله عنه	متفق عليه	٥	٢٣-٢٤((هـ))
هَلاَّ اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا	ابن عباس رضي الله عنهما	متفق عليه	٨	٢٧((هـ))
وَلَاتَنَافَسُوا .	أبو هريرة رضي الله عنه	متفق عليه	١٨	٣٩-٤٠
وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ .	عبدالله بن عمرو رضي الله عنه	مسلم	١٦	٣٨((هـ))
وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ .	أبو هريرة رضي الله عنه	متفق عليه	١٦	٣٧-٣٨
يَحْمِلُ هَـذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ .	عدد من الصحابة	حسن بمجموع طرقه ورواياته	٢٦	٥٠-٥٢

اَلْمُحْتَوَىٰ